



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم اللغة العربية

مظاهر التوكيد في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال
للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)
دراسة نحوية

رسالة ماجستير

تقدمت بها الطالبة: إسماء جاسم حمزة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات
نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة

بإشراف

أ.م.د. فلاح رسول الحسيني

٢٠٢٢م

١٤٤٤هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا

الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾


صدق الله العلي العظيم

(النحل : ٩١)



إقرار المشرف


أشهدُ أنّ إعدادَ هذه الرسالة الموسومة بـ [مظاهر التوكيد في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) دراسة نحوية] ، التي قدمتها الطالبة (إسراء جاسم حمزة) ، قد أُجري بإشرافي ، في جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، وهي جزء من مُتطلّبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة .

التوقيع : 

المشرف : أ.م.د. فلاح رسول الحسيني.

التاريخ : ١٩ / ٤ / ٢٠٢٢

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

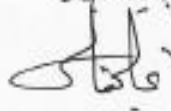

أ.د. ليث قابل الوانلي .

رئيس قسم اللغة العربية .

٢٠٢٢ / ٤ / ٢٠

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا اطَّلعنا على هذه الرسالة الموسومة: ((مظاهر التوكيد في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأفعال للشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ) دراسة نحوية)) التي قمتُها الباحثة (اسراء جاسم حمزة حسون) وقد ناقشناها في محتوياتها وفيما له علاقة بها ووجدنا بأنها جديرة بالقبول لإنجاز شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة.

وبتقدير (جيد جداً)
التوقيع: 

الاسم: أ. د. نجاح فاهم صابر

الكلية: التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء

رئيساً

التوقيع: 

الاسم: أ. م. د. م. سعد الزهراني

الكلية: التربية الأساسية / جامعة الكوفة

عضواً

التاريخ: ٢٠٢٢/١٠/١٦

التوقيع: 

الاسم: أ. م. د. م. مشكور حنون كاظم

الكلية: العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء

عضواً

التاريخ: ٢٠٢٢/١٠/١٩

التوقيع: 

الاسم: أ. م. د. م. فلاح رسول حسين

الكلية: التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

عضواً ومشرفاً

التاريخ: ٢٠٢٢/١٠/١٨

مصادقة مجلس الكلية:

صانق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء، على إقرار لجنة المناقشة

التوقيع: 

الاسم: أ. م. د. م. حسن حبيب غزر الكريطي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

التاريخ: ٢٠٢٢/١٠/٢٠

الإهداء

إلى من دَعَوْتُهَا وَرَجَوْتُهَا لبلوغ هذه المرحلة، فكانت وسيلتي إلى الله... سيدتي ومولاتي باب الحوائج رقية بنت الحسين (عليهما السلام).

إلى هديتي من الله، أبي وأمي حفظهما الله ومتعهما بموفور الصحة والسلامة.

إلى المحبة التي لا تنضب، عائلتي التي ساندتني وما تزال: إخوتي وأخواتي.

إلى العيون التي استمد منها القوة والاستمرار فلذات كبدي توائمي: أمير، ومجتبي، ورقية.

إلى أساتذتي وكل من أسهم في تعليمي ولو بحرفٍ في مسيرتي الدراسية.

إلى جميع زملائي وزميلاتي في قاعة الدرس.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث المتواضع .

الباحثة



شكر وعرفان

الحمد لله على ما أنعم به عليّ، ويسره لي من إتمام هذا البحث، فبالشكر تدوم النعم. ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]. فالشكرُ لله دائماً وابدأ، ولرسوله المصطفى وآله - صلوات الله عليهم - شكراً لا غايةً لعدده ولا انتهاءً لأمدّه، نابغاً من قرارة مهجتي وخالص ولائي ومحبتي.

ولا يسعني بعد إكمال البحث إلا أن أذكر لأهل الفضل فضلهم، فأتقدّم بشكري، والعرفان إلى السيد المشرف الدكتور (فلاح رسول الحسيني) الذي أثار طريق البحث بأنوار توجيهاته، وذلل الصعاب بجميل توصياته، فأسأل الله أن يمدّ في عمره وأن يمتعته بموفور الصحة والعافية.

وأتقدم بالشكر أيضاً لرئاسة جامعة كربلاء، وعمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ورئاسة قسم اللغة العربية، والأساتذة الأعلام الذين جادوا بأرائهم.

وأشكر أسرتي التي صبرت وتحملت الأعباء في سبيل إنجاز هذا البحث، وفاءً بحقهم وعرفاناً بفضلهم. والشكر موصول إلى كل الأصدقاء و الزملاء في الدراسة، أسأل الله لهم التوفيق والسداد.

وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين سينفضلون عليّ بقراءة البحث، ويرفدونه بملاحظهم الرشيدة، وآرائهم السديدة، داعية المولى - عزّ وجلّ - أن أكون عند حسن ظنهم في الأخذ لما يوجهونه من نقد وتقويم؛ لإظهار البحث بصورة أبهى وأكمل، فلهم مني الشكر والاحترام. وأسأل المولى القدير أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه، إنّه ولي النعمة والاحسان.

فهرست المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	شكر و عرفان
د	المحتويات
هـ	المقدمة
١	التمهيد (التعريف بالشيخ الصدوق ونبذة من التوكيد)
١	الشيخ الصدوق
٧	التوكيد
١٦	فكرة التكرار وعلاقتها بالتوكيد
٢٢	الفصل الأول: التوكيد بالحروف
٢٢	توطئة
٢٧	المبحث الأول: الحروف الاحادية
٥٠	المبحث الثاني: الحروف الثنائية
٨٧	المبحث الثالث: ما زاد على الثنائي
١١٦	الفصل الثاني: التوكيد بالأسماء
١١٦	توطئة
١١٨	المبحث الأول: التوكيد بالاسم التابع
١٥٢	المبحث الثاني: التوكيد بالاسم غير التابع
١٧٢	الفصل الثالث: التوكيد بالجملة
١٧٢	توطئة
١٧٣	المبحث الأول: التوكيد بالقسم
١٩٥	المبحث الثاني: التوكيد بالقصر
٢١٢	المبحث الثالث: التوكيد بالتقديم والتأخير
٢٢٦	الخاتمة
٢٣٠	المصادر والمراجع

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وبعد

يعدُّ التوكيد واحدًا من الظواهر النحوية التي نالت نصيبًا موفورًا من دراسة النحويين، فدرسوا هذه الظاهرة في عدد من الأبواب النحوية المتفرقة والمتناثرة في ثنايا أبواب هذا العلم ، فهو يمتاز بخصائص ودلالات متنوعة، وله أحكام متعددة؛ لذلك اختلفت أنماطه، وتنوعت طرقه، فرأيت من الجدير أن تستقل به دراسة نحوية، فعزمت على استقصاء مظاهره، و الإلمام بطرقه وأساليبه المتناثرة في الموضوعات النحوية ، ومعرفة خصائصه وأحكامه في ضوء ما قعده النحويون. وإقتضت الدراسة في هذا البحث على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة مصادر ومراجع، وقد سلطت الضوء في التمهيد على التعريف بصاحب كتاب عقاب الأعمال، ثم التعريف بالتوكيد وعلاقته بفكرة التكرار. أما الفصول، فقد توسم الفصل الأول بعنوان: (التوكيد بالحروف) ، وفيه توطئة لبيان الحروف الأصلية والزائدة وكيف يؤدي كل منها دلالة التوكيد، وقسمته الى ثلاثة مباحث حسب التركيب الحرفي ،فجاء المبحث الأول في الحروف الأحادية، والمبحث الثاني في الحروف الثنائية المبحث الثالث في الحروف الثلاثية والرباعية . أما الفصل الثاني فقد استتبطته من المؤكدات الاسمية الواردة في كتاب عقاب الأعمال، فجاء بعوان (التوكيد بالأسماء)، وقسمته على مبحثين، فكان المبحث الأول في الأسماء التابعة لما سبقها في الإعراب، فإشتمل على التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي، والبدل والنعت ، أما المبحث الثاني فإنبثق من الأسماء غير التابعة لما سبقها في الإعراب، وهي (التمييز، والحال، وضمير الشأن،

والمصدر). أما الفصل الثالث فجاء بعنوان: (التوكيد بالجمل)، وفيه ثلاثة مباحث :
الأول: التوكيد بجملة القسم ، والثاني: التوكيد بجملة القصر، والثالث: التوكيد بجمل
التقديم والتأخير. ومن ثم خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث،
وتلوتها بالمصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث. وأسأل الله تعالى أن يمدني
بالعون والتوفيق والإخلاص في الفكر والعمل .

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ واليه انيبُ"

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله الذي هدانا لحمدِهِ، وجعلنا من أهله؛ لنكونَ لإحسانِهِ من الشاكرين، وليجزينا على ذلكَ جزاءَ المحسنين، والحمدُ لله الذي حبانا بدينه وخصنا بملته، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمدٍ السراجِ المنيرِ صلاةً دائمةً ناميةً ما دجى الليلُ وغسقَ النهارُ وعلى آله الطيبينَ الأطهارِ.

أما بعد:

فيعدُّ التوكيدُ واحدًا من الظواهرِ النحويةِ التي نالت نصيبًا موفورًا من دراسةِ النحويين، فدرسوا هذه الظاهرة في عدد من الأبوابِ النحويةِ المتفرقةِ والمتناثرةِ في أبوابِ هذا العلم؛ فهو يمتاز بخصائص ودلالات متنوعة، وله أحكامٌ متعددة؛ لذلك اختلفت أنماطه، وتنوعت طرائقه، فرأيت من الجدير أن تستقلَ به دراسةٌ نحويةٌ، فعزمتُ على استقصاءِ مظاهره، والإلمامِ بطرقه وأساليبه المتناثرةِ في الموضوعاتِ النحويةِ، ومعرفةِ خصائصه وأحكامه في ضوء ما قعدَه النحويون، وتطبيق ذلك في الأحاديثِ الواردة في كتاب عقاب الأعمال للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) - رحمه الله - الذي يعدُّ من نفائس كتب الترهيب الذي جمع فيه الشيخ الصدوق الأحاديثَ المسندةَ والمنقولةَ عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأهل بيته الكرام (عليهم السلام)؛ للكفِّ عن المعاصي واقتراف الآثام، وإصلاح الإنسان وتوجيهه لما فيه الخير ورفعته المقام؛ لذا يُعدُّ هذا الكتاب من الكتب الروائية التي تبين لنا أحكامَ ديننا التي اشتمل عليها القرآن الكريم صراحةً وضمنًا، إذ تُعدُّ هذه الكتب - من بعد كتاب

الله - مصباحًا تنير لنا عتمة أيامنا، فتستضيء بها من الظلمات، وننجو بها من المهلكات وسلّمًا نخرج به إلى أفق السموات.

فمن هنا كان اختيارُ مشرفي الدكتور (فلاح رسول الحسيني) لهذا الكتاب النفيس الشديد الصلة بالقرآن الكريم ونهجه، فقد اقترح عليّ دراسة أسلوب التوكيد ومظاهره في الأحاديث الواردة فيه، وقد تجلّى لي أنّ الموضوع يستحقّ الدراسة؛ لكونه علامة مهمة تخدم اللغة ونحوها، فالموضوع لا يقتصر على التابع فقط الذي توجه إليه الكثير من النحاة القدماء، وقصروا عليه جهودهم متأثرين بمسألة التبعية للمعمول، وتسلب العامل عليه، بل اشتمل على الكثير من الموضوعات التي جاءت متفرقةً في كتبهم. فضلًا عن غزارة مظاهر التوكيد في هذا الكتاب القيم التي كان لها الأثر الكبير في إيصال رسالة المؤلف؛ لتوجيهنا نحو الطريق القويم، وهذا يتزامن مع فكرة الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال القائمة على التأكيد في تحذير الإنسان؛ للكف عن فعل السوء.

وعلى الرغم من أهمية الكتاب، فلم أجد دراسةً سابقةً بشأنه في أي من مستويات اللغة العربية وفروعها، فاجتمعت الدواعي والدوافع لديّ بجدوى دراسة موضوعي الموسوم: [التوكيد ومظاهره في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) دراسة نحوية]. وقد بنيت دراستي على محورين هما: الجانب النظري، والجانب التطبيقي، ففي الجانب النظري تتبعت القواعد النحوية وآراء النحويين، فكان لكتب النحو النصيب الوافر في هذا البحث، فكتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) في مقدمتها، واعتمدت كثيرًا على (شرح المفصل) لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، و(شرح الكافية) للرضي (ت ٦٨٦هـ)، ولكتب المحدّثين ووقفه طويلاً، وفضل عناية واهتمام كبيرين، منها كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه)

للدكتور مهدي المخزومي، وكتاب (معاني النحو) للدكتور فاضل السامرائي، ثم مصادر أخرى، ومراجع حديثة أفاد منها البحث. فضلاً عن كتب اللغة والمعجمات مما لا يسع المجال لذكرها ونجدها في ثبوت المصادر والمراجع. واعتمدت على عدد من الكتب البلاغية، منها: (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، و(المثل السائر) لابن الاثير (ت ٦٣٧هـ)، و(الإيضاح لعلوم البلاغة) للخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، وانتفعت من التفاسير والدراسات القرآنية نحو كتاب (الكشاف) للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، و(البرهان في علوم القرآن) للزركشي (ت ٧٩٤هـ)، و(الإتقان في علوم القرآن) للسيوطي (ت ٩١١هـ)، وغيرها.

أمّا الجانب التطبيقي فكان في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الاعمال للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) بتحقيق سماحة الحجة الشيخ أحمد الماحوزي.

وبعد توسع معرفتي بها - بفضل الله تعالى - وجدت قدرًا هائلاً من الأحاديث التي تتضمن كلَّ منها مظهرًا واحدًا أو أكثر من مظاهر التوكيد المتنوعة تناولتها بالشرح والتحليل في المتن، مع الإشارة إلى الأحاديث المتشابهة - إن وجدت - في الهامش.

وأود أن أشير إلى التفاوت الذي حصل في حجم الفصول، وفي حجم المباحث أيضًا، ويعود ذلك إلى طبيعة المادة، ومظاهر التوكيد الموجودة، فقد أجد أداة أكثر من غيرها، أو أسلوبًا أكثر من غيره. وبهذا انتظمت الرسالة بثلاثة فصول، يسبقها تمهيدٌ، وتتلوها خاتمة بأهم نتائج البحث، ومن ثم قائمة المصادر والمراجع .

أمّا التمهيد: فدرستُ فيه ترجمة للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) - رحمه الله - مع الإشارة إلى مفهوم أسلوب التوكيد لغةً واصطلاحًا، مستلهمة مفهومه لغةً من بطون

كتب المعجمات العربية. أما في الاصطلاح، فقد تتبعته مفهومه في كتب النحويين القدماء والمحدثين مع الإشارة إلى فكرة التكرار وعلاقتها بالتوكيد.

وأما الفصول، فقد تناول **الفصل الأول** التوكيد الحرفي، فاشتمل على المؤكدات الحرفية للكلام سواء أكانت مختصة أم زائدة، وجاء في ثلاثة مباحث، تضمن **المبحث الأول** منها الحروف الأحادية، و**المبحث الثاني** الحروف الثنائية، أما **المبحث الثالث**، فقد اشتمل على ما زاد عن الثنائي.

وقد خصصت **الفصل الثاني** للتوكيد بالأسماء، وقسمته على مبحثين:

- **المبحث الأول:** التوكيد بالاسم التابع، ويشتمل على التوكيد (اللفظي، المعنوي)، والبدل، والنعته.

- **المبحث الثاني:** التوكيد بالاسم غير التابع، ويشتمل على (التمييز، والحال، وضمير الشأن، والمصدر).

أما الفصل الثالث: فقد عمدت فيه إلى بيان التوكيد بالأساليب، وقسمته على ثلاثة مباحث موزعة على الأساليب التوكيدية الواردة في كتاب عقاب الأعمال، وهي: القسم، والقصر، والتقديم والتأخير.

واتبعت في دراستي المنهج الوصفي، والتحليلي. ولابد لي هنا من أن أشير إلى الدراسات السابقة في أسلوب التوكيد، وهي كثيرة، وتتمثل في كتب النحو عند الاقدمين كسيبويه، والمبرد، وابن مالك، وغيرهم من العلماء الأوائل الذين شغلوا لهذا الجانب مساحات كبيرة في مؤلفاتهم، وبعضهم أفرد له ابواباً كاملة. فضلاً عن الرسائل والأطاريح الجامعية التي عرضت لأسلوب التوكيد، ونذكر منها:

١. ظاهرة التقديم والتأخير في النحو والبلاغة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، إقبال عبد المنعم عباس محمد، اشراف الدكتور: فضل الله النور علي ماهر، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، ٢٠١٦م.

٢. أسلوب القسم في القرآن الكريم دراسة بلاغية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في البلاغة والنقد، إعداد الطالب: علي بن محمد عبد المحسن الحارثي، إشراف الأستاذ الدكتور: فتحي عبد القادر فريد، المجلد الأول، المملكة العربية السعودية، جامعة ام القرى، ٢٠١١م.

وغيرها من الرسائل نجدها في قائمة المصادر في قسم الرسائل الجامعية. وعلى الرغم من كثرة تطرق الباحثين لموضوع التوكيد وجوانبه المتعددة، واصالة وعمق واتساع ما درسوه إلا إنَّ ما اطلعت عليه من هذه الدراسات وجدتها غير شاملة لكثير من أساليبه، أو غير جامعة لها، وغير منظمة أحياناً، فإنني أجدُّ أنَّ جدَّة طرحي تكمن في تعميم الدراسة على التراكيب اللغوية التي تؤدي الى دلالة توكيدية، وعدم الاقتصار على المفهوم الصناعي للتوكيد، واستخلاص ما أمكن استخلاصه من مظاهر التوكيد في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال، وتحليلها تحليلاً وظيفياً بحسب ما يقتضيه المقام، مع استخلاص الأسباب التي من أجلها استعمل الأسلوب التوكيدي دون غيره من الأساليب الاخرى، والإشارة الى أسباب التفاوت في استعمال المؤكدات في الحديث الواحد؛ وذلك بحسب ما تقتضيه طبيعة العقوبة التي نص عليها الكتاب، وبحسب ما يتطلبه حال السامع ومقامه. فمشكلة البحث تدور حول بيان الدور المحوري للتوكيد الذي يؤدي بعناصر وموضوعات نحوية كثيرة، وعدم الاقتصار على مفهوم التابع .

فما توصلت إليه وخطته يدي، يعدُّ شاهداً على مرحلةٍ مرتت بها، وأيام ذقت فيها حلاوة البحث، والتصنيف، وأنا في ظل حياة هائلة وادعة حيناً، ومصطخبة تموج بالأحداث والظروف حيناً آخر؛ لذلك عملت بجدٍ وجهدٍ آملة فضل الله وكرمه؛ لتيسير ما يواجهنا من صعوبات، وتذليل العقبات، فكان خير معين ومجيب، فله الحمد فيما وفقته به، وسددت إليه ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

ومن الاعتراف بالفضل أن أتوجه بالشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور (فلاح رسول الحسيني) المحترم، الذي رعاني بعلمه ومتابعته لي في كل فكرة تسجل، ومع كل خطوة تمضي، وفصل ينتظم، فقد أتحفني بملاحظاته الدقيقة التي كان لها أثراً بالغاً في نمو وارتقاء هذا البحث، والانتقال به من حالٍ إلى حال، فلولا متابعته لي ما كان لهذا العمل أن يستوي بهذه الصورة، فجزاه الله عني خير الجزاء. وأتوجه بالشكر والعرفان لكل أساتذتي في مرحلة الدراسة الأولية والعليا، الذين كان لهم عليّ فضلٌ في وصولي لهذه المرحلة، ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كلٍّ من أعانَ البحث بكلمةٍ أو نصيحةٍ أو تشجيعٍ، ولكلٍّ من شدَّ من عزمي من قريبٍ أو بعيد.

وفي الختام، فهذا جهد المقلِّ، وهو مما منَّ الله به عليّ، ولا أدعي له الكمال، فله - سبحانه - الكمال كله، وما يزال في هذا البحث بغية لراغب، ورأي لكل ذي فكر ثاقب، وما هذا البحث إلا فاتحة لبحوث أخرى، فاللهم إن كان في هذا البحث من صواب فعظّم لي به أجراً، واجعله عندك لي ذخراً، وما كان فيه من نسيان أو خطأ أو زلل مما فاتني فيه الفهم، أو قادني إليه الوهم فاغفره لي، ولا تحمل عليّ به وزراً. ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

١. التعريف بالشيخ الصدوق.

٢. نبذة من التوكيد.

أولاً: الشيخ الصدوق:

- اسمه ونسبه ولقبه:

"هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي"^(١)، نسبة إلى مدينة قم وهي إحدى مدن بلاد فارس، وكانت تعرف باسم كمندان وصُرِّفَ اسمها وصارت تعرف بقم، نسب إليها الكثير من العلماء، ويطلق عليهم لقب القمي^(٢)، ويعدُّ أبو جعفر من أشهر علماء الشيعة في القرن الرابع الهجري، ويُعرف أيضاً بشيخ المحدثين والشيخ الأقدم، والصدوق^(٣)، وابن بابويه^(٤).

- ولادته ووفاته ومدفنه:

"وُلِدَ في قم، ولم يُعَلِّم على وجه الدقة سنة ولادته، ولكن يُفاد من بعض المصادر التاريخية، منها: كتابه (إكمال الدين)، ومن كتاب رجال النجاشي للنجاشي (ت ٤٥٠هـ)، ومن كتاب الغيبة للطوسي (ت ٤٦٠هـ)، أنَّ ولادة الشيخ الصدوق كانت بعد وفاة محمد بن عثمان العمري ثاني السفراء الأربعة (ت ٣٠٥هـ)، وفي أول سفارة أبي القاسم الحسين بن روح^(٥) ثالث السفراء الأربعة (ت ٣٢٦هـ)"^(٦).

(١) رجال النجاشي: ٣٨٢/٢، وينظر: الأعلام: ٢٧٤/٦.

(٢) ينظر معجم البلدان: ٤/٤٥٠ - ٤٥١.

(٣) ينظر: معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة: ٣٤٦/١٧.

(٤) ينظر: الغيبة: ٣٢٠.

(٥) المعروف بابن أبي بحر النوبختي، ثالث السفراء للإمام الحجة (ع) من سنة (٣٠٥ هـ / ٩١٧ م) إلى سنة (٣٢٦ هـ / ٩٣٧ م)، وقبره مزار معروف ببغداد من الجانب الشرقي منها، للمزيد ينظر: التمهيد: ١٧.

(٦) مصنفات الشيخ الصدوق: ٦، وينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١/٢٨٧، والأعلام: ٦/

وقد ولد شيخنا - رحمه الله - بدعوة الامام صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، اذ قيل في كتب الرجال: "وقد اجتمع والده (علي بن الحسين بن موسى)^(١) مع أبي القاسم بن روح رحمه الله وسأله مسائل، ثم كاتبه بعد ذلك على يد علي بن جعفر بن الأسود يسأله أن يوصل له رقعةً الى الصاحب (عليه السلام)، ويسأله فيها الولد. فكتب إليه: (قد دعونا الله لك بذلك، وسترزق ولدين ذكرين خيرين). فولد له أبو جعفر وأبو عبد الله من ام ولد"^(٢). وروي ذلك أيضاً الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) في كتابه (الغيبة)^(٣)؛ لذلك " كان الشيخ الصدوق (رحمه الله) يفخر بولادته ويقول: أنا ولدت بدعوة صاحب الأمر (عليه السلام)، وكان يقول أيضاً: كان أبو جعفر محمد بن علي الأسود (رض) كثيراً ما يقول إذا رأني اختلف إلى مجالس شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رض) وأرغب في كتب العلم وحفظه: ليس بعجب أن تكون هذه في العلم وأنت ولدت بدعاء الإمام (عليه السلام)"^(٤).

وكان عبد الله بن سورة يقول: كلّمَا روى (أبو جعفر وأبو عبد الله)^(٥) ابنا عليّ

عليّ

(١) أبو الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي شيخ القميين في عصره وفقههم و تفتهم (ت ٣٢٩ هـ / ٩٤٠م)، ينظر: رجال النجاشي: ٢/٢٥٠، وترتيب خلاصة الاقوال في معرفة علم الرجال: ٣٠١.

(٢) رجال النجاشي: ٢/٢٦١، وينظر: ترتيب خلاصة الاقوال في معرفة علم الرجال: ٣٠١، ومعجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة: ١٧/٣٤٥.

(٣) ينظر: الغيبة: ٣٢٠.

(٤) رجال النجاشي: ٢/٢٦١، وينظر: الغيبة: ٣٢٠.

(٥) وهو الحسين بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، أبو عبد الله القمي، أخو الشيخ الصدوق، كان فقيهاً صالحاً ماهراً في الحفظ، توفي سنة ٤١٨ هـ، قال النجاشي: ثقة روى عن أبيه إجازة، له كتب، منها: كتاب التوحيد ونفي التشبيه، وكتاب عمله للصاحب أبي القاسم بن عباد، ينظر: رجال النجاشي: ٢/٦٨.

ابن الحسين شيئاً يتعجب الناس من حفظهما، ويقول لهما: هذا الشأن خصوصية لكما بدعوة الإمام لكما، وهذا أمر مستفيض في أهل قم^(١).

توفي (رض) بالرّيّ سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة وقد بلغ عمره الشريف نيفاً وسبعين سنة، ودفن بالقرب من قبر السيد عبد العظيم الحسيني بالرّي^(٢).

- أقوال العلماء وثناؤهم عليه:

لقد أكثر العلماء والمؤرخون على حُقب تاريخية متعاقبة من الثناء على الشيخ الصدوق، والإشادة بفضله، وعظم منزلته، وهؤلاء كثيرون لا يسعنا ذكرهم جميعاً، بل سنقتصر على ذكر طائفة منهم:

١- قال عنه النجاشي (ت ٤٥٠هـ): "نزىل الرّي شيخنا، وفقهنا، ووجه الطائفة بخراسان"^(٣).

٢- قال عنه الطوسي (ت ٤٦٠هـ): "كان جليلاً حافظاً للأحاديث بصيراً بالرجال ناقداً للأخبار، لم يُر في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه"^(٤).

٣- قال عنه رشيد الدين ابن شهرآشوب السروي (ت ٥٨٨هـ): "مبارز القميين"^(٥).

٤- قال عنه ابن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨هـ): "كان ثقة جليل القدر بصيراً بالأخبار والآثار، عالماً بالرجال، وهو أستاذ شيخنا المفيد"^(٦).

٥- قال عنه الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي (ت ٩٨٥هـ) والد الشيخ البهائي: "إنّه جليل القدر، عظيم المنزلة في الخاصة والعامة، حافظ للأحاديث، بصير بالفقه

(١) ينظر: الغيبة : ٣٠٩.

(٢) ينظر : عيون أخبار الرضا : ١٠، ورجال النجاشي : ٣٩٢/٢.

(٣) رجال النجاشي : ٣٨٩/٢.

(٤) الفهرست: ٤٤٢، وينظر : الأعلام : ٢٧٤ / ٦.

(٥) معالم العلماء : ٩٩.

(٦) السرائر : ٥٢٩ / ٢.

والرجال، والعلوم العقلية والنقلية، ناقد للأخبار، شيخ الفرقة وفقهها ووجهها بخراسان وعراق العجم، لم يُرَ في عصره مثله في حفظه وكثرة علمه"^(١).

- رحلاته وتلاميذه:

لقد تنقل الشيخ الصدوق بين الأمصار الإسلامية؛ طلباً للحديث، أو الرد على شبهات الناس، والذبّ عن الدين الحنيف، فقد تجاوز البلدان، وعبر البوادي، واقتحم السفوح الوعرة، والأقطار الشاسعة، ولم يكثرث لتقدمه بالسن على الرغم من تجاوزه الستين، فلم يترك طلب الحديث في آخر أيام حياته؛ فنتيجة لأسفاره ورحلاته الكثيرة الى مختلف الحواضر العلمية في زمانه مثل بغداد، والكوفة، ونيسابور، وديار ما وراء النهر، وغيرها، فضلاً عن حاضرتيه قم، والري توافد إليه العلماء الأفاضل في أي مكان يحط به رحاله^(٢).

وقد اختلف إليه عدد غير قليل سواء من تتلمذ على يديه أم من سمع الحديث منه^(٣)، واستناداً إلى قول النجاشي، فإنّ شيوخ الطائفة قد سمعوا منه وهو حديث السن^(٤)، فتلامذته والراوون عنه كثيرون، ولكن لم يصلنا إلاّ النزر القليل منهم، شأنهم في ذلك شأن مؤلفاته التي ضاع منها كثير، فمن تلامذته: الشيخ الثقة علي ابن أحمد بن العباس والد الشيخ النجاشي، والشيخ أبو الحسن محمد بن أحمد بن علي بن شاذان القمي، والسيد المرتضى علم الهدى، وغيرهم^(٥).

(١) رجال ابن داوود الحلي : ٧٠.

(٢) ينظر: مصنفات الشيخ الصدوق : ٩-١٠، ومعجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة : ٣٤٧/١٧.

(٣) ينظر : الشيخ الصدوق وجهوده الحديثية _كتاب من لا يحضره الفقيه انموذجاً _ : رسالة ماجستير، ٥٤.

(٤) ينظر: رجال النجاشي: ٣٨٩/٢.

(٥) ينظر: رجال النجاشي: ٣٨٩/٢، والغيبة: ١٧٨، والفهرست: ٣٨١، و أمل الآمل: ٢ / ١٧٩.

- مؤلفاته :

للشيخ الصدوق كثير من المؤلفات والمآثر التي ملأت العالم الإسلامي كثرة وجودة، ورفعت قدره على مجتمعه الذي عاش فيه، وعلى الأجيال التي تلت عصره، وقد ناهزت مؤلفاته الثلاثمائة كتاب، فقد كان غزير التأليف، وكانت هذه المؤلفات جامعة لأكثر أبواب الثقافة والعلم، وهذا يعكس إحاطته بالعلوم، وتضلّعه منها، وسعة ثقافته، وكثرة الفنون التي شارك بها^(١).

وقد تلقى العلماء كتبه بالوثوق والقبول، وكانوا ينزلون كلامه منزلة النص مثمًا صرح بذلك العلامة المجلسي؛ لما امتازت به من التنوع في المواضيع، والاهتمام بما يحتاجه المجتمع، ومراعاة الدقة والأمانة في النقل^(٢).

فمن مؤلفاته^(٣):

كتاب التوحيد، والنبوة، وإثبات الوصية لعلي (عليه السلام)، وإثبات خلافته، وإثبات النص عليه، والوضوء، وإكمال الدين وإتمام النعمة، والخصال، والهداية، ومن لا يحضره الفقيه، وعلل الشرائع، والأمالي أو المجالس.

- أهمية كتاب عقاب الأعمال:

يُعدّ كتاب عقاب الأعمال من نفائس كتب التحذير، الذي ألفه شيخنا الصدوق (رحمه الله)؛ بغية التأثير في القلوب، وسعيًا في امتلاك الوجدان وصيد العواطف؛ لإصلاح سلوك الإنسان وتوجيهه نحو الخير، والابتعاد عن الرذائل والمعاصي التي

(١) ينظر: مصنفات الشيخ الصدوق: ١٤-١٥.

(٢) ينظر: بحار الأنوار: ٤٠٥/١٠.

(٣) ذكر النجاشي من كتب الصدوق ما يبلغ عددها ١٩٨ في رجاله، ينظر: رجال النجاشي:

٣٨٩/٢، ومعالم العلماء: ١١١ - ١١٢ الرقم ٧٦٣، والأعلام: ٦ / ٢٧٤، ومعجم رجال

الحديث وتفصيل طبقات الرواة: ٣٤٠/١٧.

تؤدي الى اقتراف الآثام والجرائم، فالكتاب شأنه شأن كتب التهريب يحوي على الأحاديث التي تؤدي إلى تهريب الناس من الشر^(١).

وقد جمع الشيخ الصدوق في كتابه هذا مجموعة من الأحاديث التي رواها بأسانيد المنتهية إلى الرسول (ص)، وإلى الأئمة (عليهم السلام)، فهو يحتوي على ما يقارب الثلاثمائة وخمسين حديثاً مسنداً إلا خمسة منها مرسل^(٢).

وينبغي الإشارة هنا الى أنّ شيخنا الصدوق - رحمه الله - كان عالماً بمداليل الألفاظ، عارفاً بالرجال، لذا أعدّ لنا كتاباً نافعاً يجد الخائر المائع فيه صلاحه، ويجد الحائر الجازع سلوته، فترق له القلوب القاسية، وتسكن إليه النفوس عند اضطرابها، فتجد فيه صوابها فتزجر عن المعاصي والآثام^(٣).

وكتاب عقاب الأعمال له طبعات عديدة، اعتمدت في بحثي هذا على الكتاب المحقق المصحح أسانيد من سماحة الحجة الشيخ أحمد الماحوزي، دار زين العابدين لإحياء تراث المعصومين، انتشارات فاروس، إيران - قم المقدسة، الطبعة، ١٣٩٣هـ / ٢٠١٤م.

(١) ينظر : ثواب الأعمال وعقاب الأعمال : ٢٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤ .

*الحديث المرسل : هو ما سقط إسناده طبقة واحدة بين التابعي وبين المعصوم (نبياً أو إماماً) وهذا بالمعنى الخاص ،أما بالمعنى العام : فهو الحديث الذي يحذف منه جميع رواته أو بعضهم، كما يرويه الصدوق مباشرة عن الامام الصادق (عليه السلام) وهو لم يسمعه مباشرة من الامام (عليه السلام) وحكمه حكم الحديث الضعيف.

ثانياً: التوكيد:

التوكيد لغة:

جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ): "وَكَّدْتُ الْعَقْدَ وَالْيَمِينَ، أَي: أَوْثَقْتَهُ، وَالْهَمْزَةُ فِي الْعَقْدِ أَجُودٌ، وَالسِّيُورُ الَّتِي يَشُدُّ بِهَا الْقَرْبُوصُ تَسْمَى الْمَوَاكِيدَ، وَلَا تُسَمَّى التَّوَاكِيدَ"^(١). والتوكيد مصدر بزنة (تَفْعِيلٌ) من وَكَّدَ، يقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): "وكد: الوكد: من قولك: وَكَّدَ وَكَّدَهُ إِذَا انْطَلَقَ إِلَيْهِ، وَالْوَكْدُ حَبْلٌ تُشَدُّ بِهِ الْبَقْرَةُ عِنْدَ الْحَلَبِ، وَيُقَالُ أَوْكَدَ عَقْدَكَ: أَي شَدَّهُ"^(٢). ويقال: "التَّأَكِيدُ لُغَةٌ فِي التَّوَكِيدِ وَقَدْ (أَكَّدَ) الشَّيْءَ وَوَكَّدَهُ، وَالْوَاوُ أَفْصَحُ"^(٣).

وجاء في لسان العرب: "وَكَّدَ الْعَقْدَ وَالْعَهْدَ: أَوْثَقَهُ، وَالْهَمْزُ فِيهِ لُغَةٌ. يُقَالُ: أَوْكَدْتُهُ وَأَكَّدْتُهُ إِيكَادًا، وَبِالْوَاوِ أَفْصَحَ، أَي شَدَدْتُهُ، وَتَوَكَّدَ الْأَمْرُ وَتَأَكَّدَ بِمَعْنَى. وَيُقَالُ: وَكَّدْتُ الْيَمِينَ، وَالْهَمْزُ فِي الْعَقْدِ أَجُودٌ، وَتَقُولُ: إِذَا عَقَدْتَ فَأَكَّدْ، وَإِذَا حَلَفْتَ فَوَكَّدْ، ... وَكَّدَ الرَّحْلَ وَالسَّرَجَ تَوَكِيدًا: شَدَّهُ"^(٤).

فهذا يعني أنّ التوكيد بالواو أفصح. وقد نجد من ساوى بينهما كابن يعين (ت ٦٤٣هـ)، إذ قال: "اعلم أنّه يقال: تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة، وهما لغتان، وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر؛ لأنّهما يتصرفان تصرفاً واحداً، ألا تراك تقول: أَكَّدَ يُؤَكِّدُ تَأَكِيدًا، وَوَكَّدَ يُؤَكِّدُ تَوَكِيدًا، ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيجعل أصلاً، فلذلك قلنا: إنّهما لغتان"^(٥). والأكثرون قالوا بفصاحة الواو، فيقال: "التَّوَكِيدُ أَفْصَحُ مِنَ التَّأَكِيدِ، وَتَوَكَّدَ وَتَأَكَّدَ بِمَعْنَى، وَالْمَوَاكِيدُ: النَّاقَةُ الدَّائِبَةُ فِي السَّيْرِ، وَالْمُتَوَكَّدُ:

(١) كتاب العين: باب الكاف والذال، ٣٩٥/٥.

(٢) مجمل اللغة: باب (وكد): ٩٣٥/١.

(٣) لسان العرب: فصل الواو: ٤٦٧/٣، وينظر: تاج العروس: باب (وكد): ٣٢٠/٩.

(٤) لسان العرب: فصل الواو: ٤٦٦/٣.

(٥) شرح المفصل: ٢/٢١٩، وينظر: الحدود في علم النحو: ٤٧١/١.

القائمُ المُستَعِدُّ لِلأَمْرِ" (١). وقيل: "وأكدته فتأكد، ويُقالُ عَلَى البَدَلِ: وَكَدْتَهُ وَمَعْنَاهُ التَّقْوِيَةُ" (٢).

فمن هذه التعريفات يتبين لنا أَنَّ المعاني التي ذكرها اللغويون في مادة (وكد) تدور حول الشدِّ والإحكام، فهي بذلك لا تخرج عن معنى التوثيق والتقوية.
التوكيد اصطلاحًا:

هو من أساليب العربية التي ذكرها النحويون في تعريفات توضح الغرض الذي يتوخَّاه المتكلم منه، فهذا إمام النحاة سيبويه (ت ١٨٠هـ) على الرغم من أَنَّهُ لم يُعرِّف التوكيد صراحةً لكنَّه أشار إليه في أبوابٍ كثيرةٍ متفرقةٍ في كتابه، إذ قال في أحد أبواب كتابه: "هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا، وذلك قولك: له عليّ ألفُ درهمٍ عُرْفًا. ومثل ذلك قول الأحوص:

إني لأمنحك الصدور وإنني قسماً إليك مع الصدور لأميل^(٣)

وإنما صار توكيدًا لنفسه؛ لأنه حين قال: له عليّ، فقد أقرَّ واعترف، وحين قال: لأميل، عَلِمَ أَنَّهُ بعد حلفٍ، ولكنَّه قال: عُرْفًا وقسماً وتوكيدًا. أَنَّهُ إذا قال: سيرَ عليه فقد عَلِمَ أَنَّهُ كان سيرًا، ثمَّ قال سيرًا توكيدًا" (٤).

وأفرد المبرد (ت ٢٨٥هـ) بابًا في المقتضب، قال فيه: "وهذا باب ما يكون من المصادر توكيدًا، وذلك قولك: لا إله إلا الله قولًا حقًا، كأنتك قلت: أقول قولًا حقًا؛ لأنَّ قولك: لا إله إلا الله هو حقٌّ" (٥). وجعله ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) في باب الاحتياط، إذ

(١) القاموس المحيط : مادة (وكد) ١ / ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٢) المصباح المنير : ٧.

(٣) شعر الأحوص : ١٥٣، وينظر : خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب : ١ / ٢٤٧.

(٤) الكتاب : ١ / ٣٨٠.

(٥) المقتضب : ٣ / ٢٣٣.

قال: "اعلم أنّ العرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له"^(١). وجاء في الطراز: " التوكيد هو تمكين الشيء في النفس، وتقوية أمره، وفائدته إزالة الشكوك، وإحاطة الشبهات عمّا أنت بصدده"^(٢). وقيل: "إنّ المراد منه تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل، أي: تحقيقه وتثبيتته عند السامع، وقيل: الغرض منه نفي احتمال التجوّز وإثبات الحقيقة"^(٣).

وينصّ المحدثون على ما قاله النحويون المتقدّمون. يقول الدكتور مهدي المخزومي (رحمه الله): "التوكيد هو تثبيت الشيء في النفس وتقوية أمره"^(٤). وعرفه الدكتور فاضل السامرائي قائلاً: "هو تقوية المؤكد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه"^(٥). وقلبه"^(٥). وعرفه الدكتور علي عطيه محسن بقوله: "التوكيد يعني إزالة الشك والتوهم وإفادة التخصيص والشمول والاحاطة"^(٦).

وتجدر الإشارة إلى أنّ ما سنعرضه في دراستنا هذه هو الأسلوب العام للتوكيد، ولا نقتصر على فكرة التابع الذي اقتصر عليه كثير من النحويين القدماء، يقول الدكتور مهدي المخزومي: "وكان النحاة قد عرضوا للتوكيد، وعقدوا باباً خاصاً به، ولكنهم قصروا معالجتهم لهذا الموضوع الحيوي على جانب من جوانبه، ولم يكن هذا الجانب أجمل جوانبه ولا أهمها؛ لأنّهم لم يكونوا ليعتتوا به لولا ماله من صلة بالعامل، وبالتبعية للمعمول، وتسلط العامل عليه. وبهذا فإنّهم في هذا الموضوع

(١) الخصائص : ٣ / ١٠٣.

(٢) الطراز المتضمن لأسباب البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : ٢ / ١٧٦.

(٣) الحدود في علم النحو : ١ / ٤٧١.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٣٤ ، و قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٣٩٣.

(٥) معاني النحو : ٤ / ٥٠٩.

(٦) الأساليب النحوية عرض وتطبيق : ٢٦٢.

الحي أكثر جوانبه قوة وحياء" (١)، فيشير الى أنّ اهتمامهم كان بالجانب الذي يقوم على أساس تكرار اللفظ، أو التكرار بإيراد كلمات لها معنى المؤكد، وهي ألفاظ التوكيد المألوفة للنحاة: النفس، والعين، وكِلا، وكلتا، وأمثالها، فقصرنا معالجتهم على هذا الجانب (٢).

نعم إنَّهم ركزوا على التابع، فهذا ابن السراج (ت ٣١٦هـ) قد عدَّ التوكيد تابعاً، وقسمه على قسمين، إذ قال: "التوكيد يجيء على ضربين، إمّا توكيد بتكرير الاسم، وإمّا أن يؤكد بما يحيط به" (٣). وأشار إليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) إذ قال عنه: "تابعٌ يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول، وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ" (٤). وأوضح الرضي الرضي (ت ٦٨٦هـ) أنّ التوكيد يجيء مؤدياً أغراضاً ثلاثة: (٥)

أولها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه.

ثانيها: أن يدفع ظنّه بالمتكلم الغلط.

ثالثها: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوّزاً.

فهذا النوع من التوكيد هو الذي يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه - كما ذكرنا هذا في تعريف ابن عصفور- ويصنّف بكونه أحد أنواع التوابع الذي يكون على نوعين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي (٦). وعلى الرغم من اعتنائهم بهذا الجانب لكنّهم لم يغفلوا الأنواع الأخرى، فقد عالجوا أدوات التوكيد، وتقصّوا مواضعها ودلالاتها، لكنّهم بحثوا في كل أداة على حدة بحثاً مقطّعاً، فقد جاءت أساليب التوكيد متفرقة

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٣٤.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٣٤.

(٣) الأصول في النحو : ٢ / ٢٠

(٤) الكافية في علم النحو : ١ / ٣٠ ، وينظر: التعريفات : ٥٤.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٥٧-٣٥٨.

(٦) ينظر: التوكيد في النحو العربي : ٦.

هنا وهناك في كتب النحو، ولم يكن لها موضع واحد عام يشملها^(١). وقد أشار الدكتور مهدي المخزومي الى هذه المسألة، إذ قال: "ولم يكن النحاة جاهلين هذه الضروب من التوكيد، فقد عرضوا لأكثرها وخاصة التوكيد بالأدوات، ولكنهم لم يتناولوا التوكيد بوصفه موضوعاً عاماً، أو معنى عامّاً تتعرض له الجملة في الاستعمال، بل تناولوه أجزاء متفرقة لا ترسم صورة للتوكيد، ولا تستوعب ضروبه، ولا تستجلي فوائده"^(٢). وعلى الرغم من تصريح الدكتور مهدي المخزومي إلا أنني وجدت في كتاب الكافي في شرح الهادي لأبي المعالي الخرجي (ت ٦٥٥هـ) قد جاء جامعاً لموضوعات التوكيد، إذ يقول: "وعند النحويين يطلق التوكيد على معنيين:

أحدهما: توكيد لا يكون تابعاً للأول في إعرابه بل يذكر لإثبات معنى الكلام، فيقولون المصدر يذكر لتوكيد الفعل ودخلت (إنّ) لتوكيد الكلام، والقسم لتوكيد الجملة، والنون لتوكيد الفعل.

الثاني: وهو المقصود ها هنا أن يكون تابعاً للأول في إعرابه، وهو عبارة عن تمكين المعنى في النفس بتكرير ما يقصده تمكينه، وذلك لأنّ المجاز كثير شائع في كلام العرب، وقد يعبرون عن حقيقة الشيء بأكثره وبملايسه"^(٣).

ونجد أنّ "العرب تؤكّد كل شيء تراه في حاجة إلى التوكيد، فهي قد تؤكّد الحكم كله، أو تؤكّد جزءاً منه، وقد تؤكّد لفظة بعينها، أو تؤكّد مضمون الحكم، أو مضمون اللفظة، أو غير ذلك، فنقول: (إنّ محمداً مريض) و (محمّد مريض محمّد مريض)، فهذا تأكيدٌ للحكم، ونقول: (محمّد نفسه مريض)، فهذا تأكيد لكلمة واحدة، ونقول: (محمّد ساعٍ إلى الخير سعياً)، فهذا تأكيدٌ للحدث الذي تضمّنه اسم الفاعل،

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٣٦.

(٢) المصدر نفسه : ٢٤٥.

(٣) الكافي في شرح الهادي : ١١٧٧/٢.

وتقول: (أدلجت ليلاً)، فهذا تأكيد للزمن الذي تضمّنه الدلج؛ لأنّ الدلج هو السير في الليل خاصة^(١).

فهذا يعني أنّ التوكيد في العربية شائع، ويتمّ التعبير عنه بطرق متنوعة^(٢). وله "صور تعبيرية مختلفة، وتختلف هذه الصور شدةً وضعفاً، وتستعمل على وفق الحاجة ومتطلبات الظروف"^(٣). فقد توسعت وتفننت العرب في ذلك، فجاءت بالتوكيد على صور متعددة:

١- هناك ألفاظ تفيد التوكيد حيثما وقعت مثل (إنّ، ولام الابتداء، ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة)، وهناك ألفاظ تفيد التوكيد بمواطن دون أخرى، ومنها الحروف الزائدة مثل (ما، ولا، والباء، وإنّ، وأنّ)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا﴾^(٤). [فُصِّلَتْ: ٢٠].

٢- هناك صور للتوكيد بغير أداة، منها التقديم، فهو من أساليب العرب الذي يقوم على أساس منح المقدّم شيئاً من الاهتمام والتخصيص، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٥) [الفاحة: ٦]، والقسم الذي يؤكد به المتكلم فكرته، ومنه قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾^(٦) [الأنبياء: ٥٧].

٣- هناك صور إعرابية وتركيبية مختلفة تؤدي توكيداً، مثل المفعول المطلق سواء أكان مؤكداً لمصدر عامله نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، أم مؤكداً لمضمون الجملة كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ

(١) معاني النحو : ٥٠٩ / ٤ .

(٢) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٣٩٣ .

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٣٧ .

(٤) ينظر: معاني النحو، ٥٠٩/٤ .

(٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٤٢ .

(٦) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٣٩٤ .

اللَّهِ كِتَابًا مُّوجَّلاً ﴿آل عمران: ١٤٥﴾، والظرف قد يؤكد زمن عامله أيضاً، كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، ويكون التوكيد بصورة الحال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١]، وكقولنا: أقبَلَ الطَّالِبُ كَافَّةً، أو بصورة نعت، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾^(١) [الحاقة: ١٣]، فلفظة واحدة نعت مؤكد.

٤- وقد يكون بصورة تابع، وهو ما يُسمّى بالتوكيد الصناعي^(٢)، فيكون بتكرار اللفظ نفسه، نحو ضربتُ زيداً زيداً، أو بإيلائه كلمات تؤدي ما يؤديه تكرار اللفظ نفسه، كالتوكيد بألفاظ النفس والعين، وكِلا وكتنا، نحو: (جاءني زيدٌ نفسُه)، أو بتوكيد الضمير المتصل، أو المستتر بالضمير المنفصل، نحو: (أكرمت أنتَ ضيفك)، وقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٣) [البقرة: ٣٥].

٥- ويأتي التوكيد بصورة تكرار اللفظ في غير باب التوكيد اللفظي، نحو قولك: (مررت بمحمد وبخالد)، فهذا أكد من قولك: (مررت بمحمد وخالد)، ومنها قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦] فتكرار لفظي الانزال والإيتاء جاء احتياطاً للمعنى، ودفعاً لتوهم إن الذي انزل إلينا وما انزل إلى إبراهيم كتاب واحد، فاحتاط لدفع هذا المعنى بالتكرار^(٤).

(١) ينظر: معاني النحو : ٥٠٩/٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٥٠٩/٤.

(٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٤٤، وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم :

٣٩٣.

(٤) ينظر: الجملة العربية والمعنى : ١٤٨.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ما عرضته ليس هو كل صور التوكيد، بل هناك صور أُخر مع هذه الصور التي سنفصل الحديث عنها في رسالتنا ضمن فصولها القادمة إن شاء الله .

وتتجلى أهمية اسلوب التوكيد في كتاب عقاب الأعمال في تعدد المؤكّدات في الحديث الواحد حتى يكاد أن يكون الكلام كله توكيداً، فنجد أنّ بعض الأحاديث قد اجتمع فيها مؤكّدان، فقد نقل عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قوله: "لو جحد أمير المؤمنين (عليه السلام) جميع من في الأرض لعذبهم الله جميعاً وأدخلهم النار" (١) .
فالمؤكّدان هما:

١- اللام في جواب لو.

٢- لفظة (جميعاً) حال مؤكدة لصاحبها.

وهناك أحاديث أخرى اجتمعت فيها ثلاثة مؤكّدات، منها ما أسند الى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قوله: "سيأتي على أمتي زمانٌ لا يبقى من القرآن إلا رسمه، ومن الإسلام إلا اسمه، يُسمّون به وهُم أبعد الناس منه، مساجدهم عامرة وهي خرابٌ من الهدى ، فقهاء ذلك الزمان شرُّ فقهاء تحت ظلّ السماء، منهم خرجت الفتنة واليهم تعود" (٢) .

فمن المؤكّدات الواردة في الحديث الشريف :

١. التوكيد بالأداة المختصة بالجمل الفعلية (السين)، في قوله: (سيأتي على أمتي زمان لا يبقى...) .

٢. التوكيد بأسلوب القصر بـ (لا... وإلا) في قوله : (لا يبقى من القرآن إلا رسمه)، فالقصر يفيد التوكيد، ويوجز الكلام، ويمكنه من الذهن، وينفي عن الذهن كلّ انكار أو شك.

(١) عقاب الأعمال : ٢٣، مسألة (٢٦).

(٢) المصدر نفسه : ١٣٩، مسألة (٢١٤).

٣. التوكيد بأسلوب التقديم في قوله: (منهم خرجت الفتنة واليهم تعود)، فقد قدّم شبه الجملة على الفعل ليؤكد بنسبة هذا العمل اليهم دون غيرهم.
أما ما فوق الثلاثة مؤكدات فلا بدّ لنا أن نذكر الحديث المنقول عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "أُقْعِدَ رَجُلٌ مِنَ الْأَخْيَارِ فِي قَبْرِهِ، قِيلَ لَهُ: يَا أَبَا خَالِدٍ إِنَّا جَالِدُوكَ مِائَةَ جِلْدَةٍ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، فَقَالَ: لَا أُطِيقُهَا، فَلَمْ يَزَالُوا بِهِ حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى جِلْدَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالُوا: لَيْسَ لَهَا بَدٌّ، فَقَالَ: فِيمَا تَجْلِدُونِي فِيهَا؟ قَالُوا: إِنَّكَ صَلَّيْتَ يَوْمًا بِغَيْرِ وُضوءٍ، وَمَرَرْتَ عَلَى ضَعِيفٍ فَلَمْ تَتَصَرَّهْ، قَالَ: فَجَلَدُوهُ جِلْدَةً مِنْ عَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَامْتَلَأَ قَبْرُهُ نَارًا"^(١).

ففي الحديث الشريف وردت أربعة مؤكدات ، وهي :

١. التوكيد بالأداة المختصة بالدخول على الجملة الاسمية وهي (إنّ) في قوله: (إنّا جالدوك)، والتوكيد بالجملة الاسمية ؛ لأنها تفيد الثبوت.
٢. التوكيد بالتمييز (جلدة) في قوله: (إنّا جالدوك مائة جلدة)، فذكر الجلد قبل العدد مزيلاً لإبهامه، فلو قال: (إنّا جالدوك مائة) لفهم أنّ معنى (مائة) هو (جلدة)، وإنّما يريد بذكره التوكيد.
٣. التوكيد بالنعته في قوله: (جلدة واحدة)، فكلمة (واحدة) نعت لـ (جلدة) وتعدّ توكيداً؛ لأنّ ذكر جلدة تدل على المرة الواحدة ، فجاء ذكر العدد توكيداً له.
٤. التوكيد بالأداة (إن) في القول: (إنّك صليت يوماً...).

ومن الجدير بالذكر أنّنا قد اكتفينا هنا بالإشارة الى اجتماع المؤكدات، وسأقوم بتحليلها في مواضعها الخاصة في مباحثنا القادمة بإذنه تعالى.

وقد أثرت فكرة التكرار في باب التوكيد، فكان لها أثر كبير في توجيه معانيه، وأرى علة ذلك هو التباس معنى التوكيد بفكرة إعادة اللفظ والمعنى مرة أخرى؛ لذلك

(١) عقاب الأعمال : ٦٤ ، مسألة (٨٥) .

نرى أنّ كثيراً من العلماء جعل غاية التكرار هو التوكيد، فنجد مثلاً أنّ سيبويه جعل للتكرار غايةً يتبعها المتكلم وهو تثبيت المعنى في النفس، وقد أشار الى ذلك في كتابه، إذ قال: "هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً، إنّما هذا كقولك: (قد ثبت زيدٌ أميراً قد ثبت)، فأعدت قد ثبت توكيداً، وقد عمل الأول في زيد وفي الأمير، ومثله التوكيد في التثنية: "لقيت عمراً عمراً"^(١)، ووضّح أنّ التوكيد بالنداء في (يا أيها) تكرار، فيقول: "وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً، فإنك كررت (يا) مرتين إذا قلت (يا أيها)، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين (ها و ذا) إذا قلت: ها هو ذا"^(٢)، فنلاحظ أنّ سيبويه قد عدّ التكرار صورة من صور التوكيد سواء أكان باللفظ أم بالمعنى. وقد قصر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) صلاحية الكلمات للتكرار على إعطاء معنى التوكيد، سواء أكان التكرار بلفظه أو إعادة المعنى بلفظ آخر، فكل كلام تريد تأكيده فلك أن تكرره بلفظه أو بمعناه، إذ يقول: "التوكيد يجيء على ضربين، أما توكيد بتكرير الاسم، وإما أن يؤكد بما يحيط به. الأول: وهو تكرير الاسم: أعلم أنّه يجيء على ضربين، ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، وضرب يعاد بمعناه، فأما ما يعاد بلفظه، فنحو قولك: رأيتُ زيداً زيداً، ولقيتُ عمراً عمراً، وهذا زيدٌ زيدٌ، ومررتُ بزيدٍ زيدٍ، وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل وفي كل كلام تريد تأكيده ...، والثاني: الذي هو إعادة المعنى بلفظٍ آخر نحو قولك: مررتُ بزيدٍ نفسه، وبكم أنفسكم، وجاءني زيدٌ نفسه، ورأيتُ زيداً نفسه، ومررتُ بهم أنفسهم، فحق هذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه"^(٣)؛ لذلك نرى أنّ بعض العلماء قد أشاروا في أحاديثهم إلى أنّ التكرار يفهم منه التوكيد، إذ قيل في ذلك: "والتأكيد بذكر ما هو كالعلة أقوى من التأكيد بالتكرار المجرد، والتكرار إعادة

(١) الكتاب : ١٢٥/٢

(٢) المصدر نفسه : ١٩٧/٢

(٣) الأصول في النحو: ١٩/٢.

الشيء، فعلاً كان أو قولاً، وتفسيره بذكر الشيء مرة بعد أخرى اصطلاحاً^(١). لكن بعضهم حاول التفريق بين المصطلحين، فقد قال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "إن التكرير أبلغ من التأكيد؛ لأنه يقع في تكرار التأسيس، وهو أبلغ من التأكيد، فإن التأكيد يقرر إرادة معنى الأول، وعدم التجوز، فلهذا قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۖ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤]: إن الثانية تأسيس لا تأكيد؛ لأنه جعل الثانية أبلغ في الإنشاء، فقال: وفي (ثُمَّ) تنبيه على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول"^(٢)، فالتأسيس: "عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن حاصلًا قبله، فالتأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة"^(٣)؛ لذلك عدّ السيوطي (ت ٩١١هـ) التكرار أوسع من التوكيد، إذ يقول في ذلك: "التكرير وهو أبلغ من التأكيد وهو من محاسن الفصاحة خلأفاً لبعض غلط، وله فوائد منها: (٤)

أولاً: التقرير: وقد قيل: (الكلام إذا تكرر تقرر)، وقد نبه الله تعالى على السبب الذي لأجله كرر الأقاويص والإنذار في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾. [طه: ١١٣]

ثانياً: ومنها التأكيد.

ثالثاً: ومنها زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ ۖ يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾ [غافر: ٣٨، ٣٩]. فإنه كرر فيه النداء لذلك.

(١) الكليات : ٢٦٨.

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١١ / ٣.

(٣) التعريفات : ٥٠.

(٤) ينظر : الاتقان في علوم القرآن : ٢٢٤/٣ - ٢٢٥، ومعتزك الاقران : ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩،

ومعجم مصطلحات النقد العربي القديم : ١٧٤.

رابعاً: ومنها: إذا طال الكلام وخشي تناسي الأول أُعيدَ ثانيًا؛ تطرية له وتجديدًا لعده، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩].

خامسًا: ومنها التعظيم والتهويل، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ﴿٥٠﴾ مَا الْحَاقَّةُ﴾. [الحاقة: ١،٢].

وقال الكفوي (ت ١٠٩٤هـ): "فإنَّ التأكيد قد يكون تكرارًا وقد لا يكون" (١). وقيل: إنَّ التكرار هو: "أن يأتي المتكلم بلفظٍ ثم يعيده بعينه، سواء أكان اللفظ متفقًا أم مختلفًا، أو يأتي بمعنى ثم يعيده، وهذا من شرطه اتفاق المعنى الأول والثاني، فإن كان متحد الألفاظ والمعاني فالفائدة في إثباته تأكيد ذلك الامر، وتقريره في النفس، وكذلك إذا كان المعنى متحدًا، وإن كان اللفظان متفقين والمعنى مختلفًا، فالفائدة في الإتيان به الدلالة على المعنيين المختلفين" (٢).

فمن هذا نستدل على أنه ليس كل تكرار توكيد بل التوكيد هو أحد أغراض التكرار وفوائده، فالتوكيد هو فرع من التكرار، فالتكرار أعم والتوكيد أخص، أما نوع التوكيد الذي يقوم على التكرار هو التوكيد بالتابع (اللفظي أو المعنوي) ، وبعض الموضوعات التي تكون تكرارًا للمعنى فتعدُّ توكيدًا، وسندرس ذلك في الفصول القادمة لرسالتنا إن شاء الله تعالى.

لذلك ينبغي الإشارة هنا - ونحن بصدد التوكيد - إلى أن التوكيد لا يقتصر على تكرار العنصر، أي لا يقوم على التكرارية فقط، بل هناك طرقٌ أخرى للتوكيد، إذ يجتمع أكثر من أسلوب توكيدي في الكلام الواحد، بل إنَّ عدد الأساليب في الجملة الواحدة تتوقف على حالة المتلقي، فالتأكيد هو أسلوب خبري نحوي، والخبر - كما هو معروف - محتمل للصدق والكذب، وغرض إثباتهما يستلزم التوكيد الذي

(١) الكليات : ٢٧٠.

(٢) معجم مصطلحات النقد العربي القديم : ١٧٣.

يراد به ترسيخ المعنى وتثبيتته في ذهن المخاطب، وأن تعدد أساليب التوكيد و تنوع طرائق أدائه تخضع لمقتضى حال المخاطب المتلقي الذي يجب مراعاته عند إلقاء الخبر إليه، وبحسب ما يقتضيه المقام^(١). وبهذا الصدد لابد من أن نذكر المحاوره التي دارت بين الكندي وأبي العباس التي تناقلتها الكتب النحوية والبلاغية، إذ كتب المتفلسف الكندي إلى أبي العباس، وقال له: "إني لأجد في كلام العرب حشواً. فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: (عبد الله قائم)، ثم يقولون: (إنَّ عبد الله قائم)، ثم يقولون: (إنَّ عبد الله قائم)، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إنَّ عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم: (إنَّ عبد الله قائم) جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني. قال: فما أحرار المتفلسف جواباً".^(٢)

فالتعبير بالاسلوب الخبري واستعمال المؤكدات في الجملة يختلف باختلاف حال المخاطب من حيث كونه خالي الذهن تماماً من مضمون الخبر، أو متردداً، أو منكراً، وبناءً على هذا - من النظر إلى حال المخاطب - عمد البلاغيون إلى تقسيم أضرب الخبر على ثلاثة أقسام: "النوع الأول من الخبر ابتدائي، والثاني طلبي، والثالث إنكاري، وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراج على مقتضى الظاهر"^(٣). فقد يخلو الخبر من المؤكدات إذا كان المخاطب خالي الذهن وهذا ما يسمى بالخبر الابتدائي، كقولك: (جاء زيد)، و(عمرُ ذاهب)، أما إذا كان المخاطب متردداً في قبول الخبر، فينبغي تقويته بمؤكد واحد؛ لتمكن الحكم في نفسه، كقولك: (لزيدٌ عارف)، و(إنَّ زيداً عارفٌ)، أما الخبر الإنكاري، فينبغي توكيده بحسب قوة

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة : ٧٠/١ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٣١٥، وينظر: الإيضاح في علوم البلاغة : ٧١ /١ .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة : ٧١ /١ .

الإنكار أو ضعفه لدى المتلقي، فإذا ازداد الإنكار وجب زيادة التأكيد، فتقول: (إني صادق) لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره، وتقول: (إني لصادق) لمن يبالغ في إنكاره^(١). ولنا في ذلك أن نستشهد بقوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠٠﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٠١﴾ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٠٢﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [يس: ١٠٣-١٠٦]، فسياق الآيات الكريمة توضح أحوال المخاطبين في التردد والإنكار، فالموقف الأول المتمثل بقوله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ يدل على التردد؛ لذلك أكد بـ (إِنَّ واسمية الجملة) مع أن الموقف موقف رفض وإنكار وتكذيب بدليل قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾، أمّا في الآية الأخرى ﴿إِنَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ﴾ فالتكذيب فيها مستمر؛ لذلك استخدم القسم وإن واللام وإسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار إذ قالوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾^(٢).

فخلاصة القول: إنَّ للمواقف أثرًا في مرونة الصيغ المستعملة للتعبير عنها، فالتوكيد هو الاستجابة الداخلية لدواعي الموقف، وبهذا فالتوكيد لا يقتصر على التكرار فقط، بل هناك أساليب متعددة سندرسها في بحثنا في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) - رحمه الله - في الفصول القادمة بإذنه تعالى.

(١) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة: ١/ ٦٩ - ٧٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٧١.

الفصل الأول

التوكيد بالحروف

توطئة:

تشكل الحروف إحدى أقسام الكلام، ويطلق عليها الأدوات أيضاً، وتأتي لمعانٍ مختلفة، قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) عن الحرف: "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (١)، وقال الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ): "الحرف ما دل على معنى في غيره" (٢)، وقيل: "إن الحرف هو ما خلا من دليل الاسم والفعل، فلم يسغ فيه ما ساغ فيهما" (٣).

وسندرس في هذا الفصل إحدى الصور التوكيدية المهمة، وهي التوكيد بالحروف، وتبرز أهميتها في تنوع وتعدد ورودها في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، فهناك حروف تختص بالأسماء، وأخرى تختص بالأفعال، وبعضها مشتركة بين الأفعال و الأسماء، وهناك حروف لا يضر حذفها شيء من الجملة؛ لذا فهي زائدة فائدتها تمكين المعنى وتقويته. هذا من حيث الموضع، أما من حيث البناء والتركيب، فهناك حروف أحادية التركيب، وثنائية، ومنها ما زاد على الثنائي، فهذا ما اعتمدت تصنيفه في هذا الفصل.

وهذه الحروف باختلاف أنواعها تقوم مقام التكرير، يقول الرضي (ت ٦٨٦ هـ): "فإن قول القائل: (إن زيدا قائم) ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلا إن قولك: (إن زيدا قائم)، أوجز من قولك: (زيد قائم زيد قائم)، مع حصول الغرض من التأكيد، فإن أدخلت اللام، وقلت: (إن زيدا لقائم)، ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات" (٤).

(١) الكتاب : ١ / ١٢.

(٢) الايضاح في علل النحو: ٥٤.

(٣) المصدر نفسه : ٥٥.

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٥٢٦/٤.

أما الحروف الزائدة، فقد صُنِّفَتْ بأنها صورة من صور التوكيد، وتناولها سيبويه (ت ١٨٠هـ)، فتحدث عن (ما الزائدة) قائلاً: "وأما (ما) فتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: متى ما تأتيني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جُرْم. قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وهي لغوٌ في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام" (١).

ويتعرض المبرد (ت ٢٨٥ هـ) للحديث عن الأحرف الزائدة، فيقول عن الحرف (من): "وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقول الله (عز وجل): ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]، إنما هو (خيرٌ) ولكنهما توكيد" (٢).

أما ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) فيذكر الزيادة بوجه عام - أي لا يقيدتها بالحروف فقط - ويطلق عليها مصطلح الإلغاء، فيقول: "اعلم أنّ الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت تعرب، وإنها متى اسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى في الكلام تأكيداً أو تبييناً" (٣).

وقد أوضح ابن جني أنّ زيادة الحروف تكون لغرض التوكيد من غير أن تحدث معنى (٤)، وقال الجرجاني (ت ٤٧١ هـ): إنّ حقيقة الزيادة في الكلمة، أن تعرى من معناها، وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة (٥). أي تسلب من معناها الأصلي الذي وضعت له، وفائدة زيادتها تقتصر على كونها صلة للكلام.

(١) الكتاب : ٢٢١/٤.

(٢) المقتضب: ١٣٧/٤.

(٣) الأصول في النحو: ٢٥٧/٢.

(٤) ينظر: سر صناعة الاعراب: ١٤٣/١.

(٥) أسرار البلاغة: ٤١٧، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/٤.

وقد أطلق عليها البصريون تسمية (الحروف الزائدة)، أو (لغوًا)، بينما يسميها الكوفيون (حروف الصلة)، أو (حشواً)^(١)، وقال الرضي (ت ٦٨٦ هـ) معللاً سبب تسميتها بحروف الصلة : "لأنها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة، والى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك"^(٢)، ففي قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فلو كانت بغير القرآن لجاز لنا أن نقول: (فبرحمة من الله لنت لهم)، لكنها في القرآن زائدة زيادة لازمة لا يجوز حذفها^(٣). وعلى ذلك فقد أنكر أكثر العلماء إطلاق لفظ (الزائدة) على هذه الحروف.

ولم يكتفِ ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) بالإنكار بل ردَّ عليهم بقوله: "وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى، إذ ذلك يكون كالعيب، والتنزيل منزه عن مثل ذلك، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى...، وإن كان الثاني فليس كما ظنوا؛ لأن قولنا (زائد) ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة، بل يزداد لضرب من التأكيد معنى صحيح"^(٤).

ويُصرِّحُ الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) بقوله: "والأكثرُونَ ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التوكيد، ومنهم من يسميه بالصلة، ومنهم من يسميه المقحم"^(٥)، ثم يضيف قائلاً: "والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كلام الله تعالى، فإنَّ مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، فإن قوله: "فبما رحمة من الله

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦٤/٥ .

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/٤ .

(٣) ينظر: سر صناعة الاعراب: ٢٧٢/١ .

(٤) شرح المفصل : ٦٤/٥ .

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٧٠/٣ .

لنت لهم" معناه: (مَا لِنْتَ لَهُمْ إِلَّا رَحْمَةً)، وهذا قد جمع نفيًا وإثباتًا ثم اختصر على هذه الإرادة وجمع فيه بين لفظي الإثبات وأداة النفي التي هي (ما)"^(١).

فهذا يدلُّ على أنه" ليس المقصود بالحرف الزائد زيادة لا معنى لها وإنما هي زيادة مرادة ومطلوبة في النصوص التي يقع فيها ليكتمل المعنى وليتم على وجهه الصحيح وبه ينتظم الكلام"^(٢).

وإنِّي أوافق ما قاله ابن يعيش، فإنني لا أرتضي تسميتها بالزائدة؛ لوقوعها في القرآن الكريم المنزه من العبث والزيادة، وإنما كل حرف فيه يؤدي غرض ومعنى.

ولهذه الحروف فوائد معنوية تفيد توكيد المعنى وتقويته، وفوائد لفظية، فهي تزين اللفظ، وتجعل جملة أفصح"^(٣).

وقد صرَّحَ الزركشي (ت ٧٩٤هـ) بأنَّ الزيادة تقع في الحروف والأفعال، فقال: "وحق الزيادة أن تكون في الحروف وفي الأفعال أما الأسماء فنص أكثر النحويين على أنها لا تُزاد"^(٤)، وقال من شروطها أن تكون آخرًا وحشواً، فلا تقع في أول الكلام؛ لأنَّ مسألة الزيادة تعني إمكان طرحها، أما مسألة التصدير فتعني الاهتمام، فهذا يكون تناقضًا"^(٥).

(١) البرهان في علوم القرآن : ٧٢/٣ .

(٢) من الزائدة في القرآن الكريم بين النحاة والمفسرين، مجلة : ١٢ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤٣٢/٤ - ٤٣٣ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ٧٤/٣ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه : ٧٤/٣ .

وهذه الحروف هي: "إِنْ، وَأَنْ، وَإِذْ، وَالِي، وَأَمْ، وَالْبَاءُ، وَالْفَاءُ، وَفِي، وَالْكَافُ،
وَاللَّامُ، وَمَا، وَمَنْ، وَالْوَاوُ"^(١). وسأقتصر على عرض ما جاء منها في أحاديث كتاب
عقاب الأعمال - بإذنه تعالى.

(١) معترك الاقران: ٢٥٦/١.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

التوكيد بالحروف الأحادية

١. الباء الزائدة:

وهي حرف خفض^(١)، قال سيبويه في معرض زيادتها: "وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد (يقصد بمنزلة من)، وذلك قولك: ما زيد بمنطلق ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفي الانطلاق والذهاب، وكذلك: كفى بالشيب^(٢)، لو ألقى الباء استقام الكلام"^(٣)، فالزائدة تكون توكيداً^(٤)، وقد خصَّ بها ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) النفي دون الإيجاب، فمن ذلك: (ليس زيدٌ بقائم)، وأصل الكلام: (ليس زيدٌ قائماً)، فدخلت الباء لتوكيد النفي^(٥). واتفق أكثر النحاة على هذا المعنى للباء^(٦).

وللباء بصورة عامة معانٍ عديدة تؤيدها في الكلام، منها: الإلصاق، والتعدية، والمجازة، والاستعلاء، وغيرها^(٧).

وقد تخرج عن هذه المعاني التي وضعت لها، فتأتي زائدة للتوكيد، وذلك في مواضع ستة هي:^(٨)

(١) ينظر: الجمل في النحو للفراهيدي: ٣٣٤/١.

(٢) قال الشاعر، من عبد بني الحساس: كفى بالشيب والإسلامُ للمرء ناهياً. ينظر: الكتاب: ٢٢٥/٤.

(٣) الكتاب: ٢٢٥/٤.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢٥٨/٢، وحاشية الصبان: ٣٣٢/٢.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢٥٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٨٢/٤.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٨٢٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٥٣/٣، وجامع الدروس العربية: ٢٨٤/٢.

(٧) ينظر: رصف المباني: ١٤٣، ومغني اللبيب: ١٢٤/١.

(٨) ينظر: رصف المباني: ١٤٧ - ١٥٠، والجنى الداني في حروف المعاني: ٤٨ - ٥٥،

ومغني اللبيب: ١٢٦/١ - ١٢٩، والاتقان في علوم القرآن: ٢١٧/٢.

أولاً: المبتدأ: وذلك في قولهم: (بحسبك درهم) و(خرجت فإذا بزید)، ومنه عند سيبويه ﴿بَأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، ومنه قول الشاعر:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنيٌّ مضر^(١)

ثانياً: الخبر: أي تزداد بدخولها على الخبر، تقول: (ليس زيدٌ بقائم)، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

ثالثاً: فاعل كفى: إذا كان الفعل لازماً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، فقد تضمنت كفى معنى (اكتفى)، أما إذا كان متعدياً فلم تدخل الباء في فاعله، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].

رابعاً: المفعول : نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

خامساً: الحال المنفي عاملها : كقول الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركاباً حكيم بن المسيب منتهاها^(٢)

سادساً: النفس والعين : ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وفيه نظر: إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولاً بالمنفصل، نحو: (قمتم أنتم أنفسكم). "فذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التريص؛ لإشعاره بما يستتكنف منه من طموح انفسهن إلى الرجال"^(٣).

(١) نسب البيت الى الاشعر الرقبان ، ينظر: النوادر في اللغة: ٧٣، وهو في سر صناعة الاعراب : ١٤٨/١، وينظر: الخصائص ٢/٢٨٣.

(٢) البيت للقحيف العقيلي : ٢٥٣، و ينظر : مغني اللبيب : ١/١٢٨.

(٣) مغني اللبيب : ١/١٢٩.

أمّا ما ورد منها زائدة في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، فقد جاءت زائدة للتوكيد في مواضع عديدة، منها:

١. في موضع الخبر: فقد نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إذ قال: "من ادّعى الإمامة وليس بإمام، فقد افترى على الله وعلى رسوله وعلينا"^(١).

فقد دخلت الباء في خبر ليس، وجاء الخبر (إمام) مجروراً لفظاً منصوباً محلاً، وجاءت الباء مؤكدة للنفي، كما صرح بذلك ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، إذ قال: "زيادتها في خبر ليس مؤكدة للنفي"^(٢)، ولأنَّ العاقبة خطيرة ووخيمة ألا وهي (الافتراء على الله وعلى رسوله وآل بيته - عليهم السلام - بادعاء الإمامة)؛ لذلك أكد النفي بالباء (من ادعى الإمامة وليس بإمام)، فهو ليس بإمام فعلاً وأكيداً، فإذا توافر هذا الشرط - أي ادعاء الإمامة - فقد افترى ...

وجاءت الباء الزائدة للتوكيد في خبر ما العاملة عمل ليس، فقد نُقِلَ عن أحمد ابن محمد، عن أبيه، عن بعض أصحابنا، قال: "من منع قيراطاً من الزكاة فما هو بمؤمن ولا مسلم"^(٣).

ففي الحديث الشريف عملت (ما) عمل (ليس) فرفعت الاسم ونصبت الخبر، إلّا أنّ خبرها جاء مقروناً بـ(الباء) الزائدة للتوكيد، فعملت الجر بالخبر لفظاً، والنصب محلاً. فقد عمّمت الباء النفي وأكدته، ونلاحظ أن الباء جاءت مع لفظ (المؤمن) ولم تجيء مع لفظ (المسلم)، إذ الأصل أن يكون (ولا بمسلم)؛ لأن لفظة الإيمان إذا اجتمعت مع لفظة الإسلام في قول واحد فحينئذٍ يشير معنى الإسلام الى الأعمال

(١) عقاب الأعمال: ٣٧، مسألة ٤٩، للمزيد ينظر: ٥٦، مسألة (٧٢)، و ٦٠ - ٦١، مسألة (٨١).

(٢) شرح المفصل: ٤/٤٧٩.

(٣) عقاب الأعمال: ٩٤، مسألة (١٣٥).

الظاهرة من صلاةٍ وصيامٍ وغيره، وقد يصاحب هذه الأعمال إيمانٌ قلبيٌّ وقد لا يصاحبها إيمانٌ كحال المنافقين، وأمّا الإيمان فمعناه الأعمال الباطنة، أي ما يتعلق بأعمال القلب، مثل الإيمان بالله، والخوف، والرجاء، ويتبين ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(١) [الحجرات: ١٤]. وعلى الرغم من دلالة لفظة (المؤمن) فإن دخول الباء عليها يعدُّ غاية في المبالغة في التوكيد، فربما يُشك في الخبر هل منع القيروط من الزكاة يؤدي الى عدم الإيمان ؟ لذلك جاء التوكيد بالباء في لفظة (المؤمن)؛ دفعًا لهذا الشك.

٢. في فاعل كفى: فقد نُقِل عن عبد الرحمن بن أبي حمادٍ رَفَعَهُ، قال: قال الله (عزَّ وجلَّ) لعيسى ابن مريم (عليه السلام): "يا عيسى ليكن لسانك في السرِّ والعلانية لسانًا واحدًا، وكذلك قَلْبُكَ، احذر نفسك وكفى بي خبيرًا"^(٢).

فالباء في الحديث الشريف زائدة للتوكيد في فاعل كفى اللزوم، أي بمعنى: (اكتفى)، فقد قيل: "ولا تدخل هذه الباء في فاعل (كفى) إلا إذا كانت غير متعدية بمعنى (اكتفى)"^(٣)، فالحديث جاء ليبين عقوبة من كان ذا وجهين وذا قلبين، فالله سبحانه وتعالى يأمر نبيه عيسى (عليه السلام) بتوحيد قلبه ولسانه في كل الأوقات، والاكتفاء بالله تعالى، فجاءت الباء لتوكيد هذا المعنى.

(١) ينظر: التوحيد للماتريدي : ٣٧٧.

(٢) عقاب الأعمال : ١٨٠، مسألة (٢٨١).

(٣) رصف المباني : ١٤٨.

٣. في المفعول به : إذ نُقِلَ قولٌ عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال فيه: "... إنما أهلك الله قوم لوطٍ حين عمِلَ النِّسَاءُ بمثلِ الرَّجَالِ، ورأى بعضهم بعضًا"^(١).

فقد دخلت الباء على المفعول به (مثل)، فجاءت مؤكدة عمل النساء، وانه مثل عمل الرجال في ارتكاب الذنب جزاء فعلتهم التي لا يفعلها إلا من اسودت سريرته وعُميت بصيرته، إذ يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، فهم قوم قد تجاوزوا الحد، وارتكبوا الحظر^(٢)، فازداد المعنى لازدياد الفعل وانكاره؛ لذلك جيء بالحرف المؤكد.

٢ - السين:

وهي من الحروف الدالة على الاستقبال، وأشار سيبويه إلى ذلك قائلاً: "إذا قال سيذهب، فإنه دليلٌ على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان"^(٣)، فهي تختص بالدخول على الفعل المضارع وتُخَلِّصُه للاستقبال^(٤)، وتُعدُّ من الحروف المُهملة^(٥)، ولا يفصل بينها وبين ما دخلت عليه فاصل؛ لأنها قد صيغت مع الفعل حتى صارت أحد أجزائه، ولولا ذلك لوجب أن تعمل لأنها مختصة به^(٦).

وهي من الحروف التي تفيد التوكيد، فقيل إن دخول السين على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة فهي تفيد الوعد أو الوعيد بحصول الفعل،

(١) عقاب الأعمال : ١٧٤، مسألة (٢٧٠) .

(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٤٢٥/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٥/١ .

(٤) ينظر: رصف المباني : ٣٩٨ .

(٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٩ .

(٦) ينظر: معاني الحروف : ١٦، ومغني اللبيب : ١٥٨/١ .

فدخلها عليه مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١]، فهي تؤكد الوعد بوجود الرحمة لا محالة، كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك^(١). فهي مقيدة بالسياق والاستعمال.

ولإبراز خصيصة السين لابد من الإشارة الى (سوف) التي تشترك معها في العمل، وتفترق معها في أمور، فيرى ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أن "سوف أشد تراخيًا في الاستقبال من السين، والسين أكثر استقباليًا منها"^(٢)، وجاء في كشف المشكل في النحو: "إن سوف أنفس، أي أكثر تبعيدًا للفعل"^(٣).

ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "إن السين وسوف معناهما التنفيس في الزمن، فإذا دخلا على الفعل المضارع خلّصاه للاستقبال، وأزالا عنه الشيع الذي فيه، كما يفعل الألف واللام في الاسم"^(٤)، ويفسر ابن هشام (ت ٧٦١هـ) معنى التنفيس، فيقول: "ومعنى قول المعربين فيهما (حرف تنفيس) حرف توسيع، وذلك إنهما يقلبان المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال"^(٥)، و يرى أن مدة الاستقبال متساوية بينهما، فهو بذلك يخالف كل من ابن الأنباري، وابن

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٥٩.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف: (مسألة ٩٢)، ٥٣٣/٢، وينظر: شرح المفصل: ٩٥/٥.

(٣) كشف المشكل: ٣٢.

(٤) شرح المفصل: ٩٥/٥.

(٥) مغني اللبيب: ١ / ١٥٨.

يعيش في رأييهما، إذ يقول: "إنَّ مدَّة الاستقبال مع السين ليست أضيق منهما مع سوف بل هما متساويتان"^(١).

فملخص ما ذكرناه أنَّ السين تخلَّص الفعل المضارع إلى الاستقبال، ولا يدلّ الفعل المضارع معها على الحال.

أمَّا فيما يخصَّ أصلها، فقد "ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف. وذهب البصريون إلى أنها أصلٌ بنفسها. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن "سوف" كَثُر استعمالها في كلامهم وجَزِيها على ألسنتهم، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم: "لا أدْرِ، ولم أبلِّ، ولم يكُ، وخذُ، وكُلُّ" وأشباه ذلك، والأصل لا أدري، ولم أبال، ولم يكن، وأخذ، وأكل، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال"^(٢). فابن الأنباري يفسد رأيَ الكوفيين؛ لأنَّ الحذفَ لكثرة الاستعمال ليس مقياسًا، ولا يجوز جعل الحذف أصلًا يُقاس عليه.

ويعضد المالقي (ت ٧٠٢هـ) رأيَ ابنِ الأنباري، إذ يقول: إنَّ السين ليست مقتطعة من سوف، خلافا لمن زعم أنَّهما فرع من سوف^(٣)، وقد أشبهت سوف الاسم كونها على ثلاثة أحرف، فدخلت لام التوكيد ولام الابتداء عليهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] ، ولم يكن ذلك في السين؛ لئلا يجتمع حرفان^(٤).

(١) مغني اللبيب : ١٥٩/١ .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة(٩٢)، ٥٣٢/٢ .

(٣) ينظر: رصف المباني: ٣٩٧ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٣٩٨ .

من كل ما تقدم نستنتج أنّ السين تدخل على الفعل المضارع، وتدلّ على أنّ الفعل بعدها واقع لا محالة سواء أطل الأمد أم قصر؛ لذلك فهي تحمل دلالة توكيدية.

وجاءت السين مؤكدة في أحاديث وردت في كتاب عقاب الأعمال، منها ما نقل عن أبي عبد الله (عليه السلام) إذ قال: "جاء في كتاب عليّ (عليه السلام): أنّ أكل مال اليتيم ظلماً سيدركه وبال ذلك في عقبه من بعده في الدنيا، فإن الله عزّ وجل يقول: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩]، وأمّا في الآخرة، فإنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠] (١).

فقد دخلت السين على الفعل المضارع (يدرك)، وأفادت التنفيس في الزمن، أي نقلته إلى زمن المستقبل، وقد أفادت التأكيد على عقاب آكل مال اليتيم بواسطة دلالة السين التي أعطت الفعل الداخلة عليه قوة توكيدية، فالسين هنا للوعيد، فقد جاء في البرهان: أنّ السين وسوف تفيدان توكيداً إذا كانتا لوعد أو وعيد (٢)، فالسين مؤكدة على حصول العقوبة لا محالة.

وجاء حديث آخر نُقِلَ عن رسول الله - صلى الله عليه وآله - أنّه قال: "سيأتي على أمتي زمان لا يبقى من القرآن إلّا رسمه، ومن الإسلام إلّا اسمه، يُسمّون به

(١) عقاب الأعمال : ٨٨، مسألة (١٢٥) .

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤١٨/٢ .

وهو أبعدُ الناس منه، مساجدهم عامرة وهي خرابٌ من الهدى، فقهاء ذلك الزمان شرُّ فقهاء تحت ظلّ السماء، منهم خرجتِ الفتنةُ وإليهم تعود" (١).

ففي الحديث الشريف أكد رسول الله (ص) مجيء هذا الزمان في أمته بتوكيد الفعل المضارع (يأتي) بالسين التي أعطته قوة توكيدية، إذ دلّت على أنّ الفعل واقعٌ في المستقبل لا محالة، فزمن السين "فيه استدلالٌ على وقوع الحدث" (٢).

وأرى أنّ هذه القوة التوكيدية التي تشير إليها السين إنّما تحصلت من الزمن واتساعه للاستقبال ، فالتوكيد متحصل من الزمن لا من الأداة نفسها.

٣- اللام :

أ: لام الابتداء :

تقع هذه اللام في أول الكلام، يقول المبرد (ت ٢٨٥ هـ): "وكان حدها أن تقع أول الكلام كما تكون في غير هذا الموضع، وذلك قولك: (قد علمتُ زيدًا منطلقًا)، فإذا أدخلت اللام، قُلت: (علمتُ لزيد منطلق)، فنقطع بها ما بعدها مما قبلها، فيصير ابتداءً مستأنفًا" (٣).

تدخل هذه اللام على المبتدأ وما حلّ موضعه من الفعل المضارع، وإنّما قُدّمت اعتمادًا عليها في التوكيد لما بعدها (٤)، فلها صدارة الكلام (١)؛ لذلك سميت بلام الابتداء، وهي لام مفتوحة في نحو: (لزيد قائم)، وفائدتها توكيد مضمون الجملة (٢).

(١) عقاب الأعمال: ١٣٩، المسألة (١٣) .

(٢) الكتاب : ٣٥/١ .

(٣) المقتضب: ٣٤٤/٢ .

(٤) ينظر: رصف المباني : ٢٣١، والأساليب النحوية عرض وتطبيق: ٢٥٤.

وهي عند الكوفيين ليست لام الابتداء، وإنما هي لام القسم، إذ يقول الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) مردفًا رأي الكوفيين: "وهذه اللام لشدة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه يُقدَّر بعض الناس قبلها قسمًا، فيقول هي لام القسم، كأن تقدير قوله: (لزید قائم) : (والله لزيد قائم)، فأضمر القسم ودلّت عليه اللام" (٣).

أما ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) فلم يذكر بأنها لام القسم، وإنما هي لام الابتداء، وحققها أن تأتي في أول الجملة، إذ قال: "ولا تدخل هذه اللام في الخبر إلا أن تدخل (إنّ) المثقلة، فيلزم تأخير اللام الى الخبر، وذلك نحو قولك: (إنّ زيدًا لمنطلق)، وأصل هذا: لأنّ زيدًا منطلق، فاجتمع حرفان بمعنى واحد وهو التوكيد، فكُره اجتماعهما، فأخرت اللام الى الخبر" (٤).

فاللام تفيد التوكيد سواء أكانت لام ابتداء أم لام قسم، فهي أكثر اللامات تصرفًا، وتحقق معنى الجملة، وتزيل الشك عنها (٥).

وقيل: "وتدخل هذه اللام في خبر (إنّ) المكسورة دون سائر أخواتها، زائدة مؤكدة، تقول: (إن زيدًا لقائم)، ولو قلت: (ليت زيدًا لقائم)، أو نحو ذلك لم يجز" (٦)، ودخلها على خبر (إنّ) يوجب كسر الهمزة قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ (٧) [المناقفون: ١].

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٢٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٤.

(٣) كتاب اللامات: ٧٨، وينظر: معاني النحو: ٢٩١/١.

(٤) شرح المفصل: ١٤٦/٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٤٦/٥، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٧/٤.

(٦) اللع في العربية: ٤٢.

(٧) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٣٢.

وأيضًا تدخل هذه اللام على الفعل المضارع^(١)، وقد دخلت اللام على الفعل المقترن بـ(سوف) في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، فقيل هي ليست مختصة بالحال بدليل وجود قرينه الاستقبال (سوف)، ولولا هذه القرائن لتخلص للحال، فالتخلص إنما يكون باللام المجردة من القرائن^(٢).

وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنّ اللام تدخل مع المضارع على الحال كثيرًا، وقد تخرج الى غيره بدلالة القرائن^(٣)، واني اتفق معه في هذا المضمار. المضمار.

وقد ورد دخولها على خبر (إِنَّ) في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، اذ نُقِلَ عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قائلًا: " إِنَّ الْجَنَّةَ لَتَشْتَاقُ لِأَحْبَاءِ عَلِيٍّ، وَيَشْتَدُّ ضَوْؤُهَا لِأَحْبَاءِ عَلِيٍّ (عليه السلام)، وهم في الدنيا قبل أن يدخلوها، وَإِنَّ النَّارَ تَتَغَيِّظُ وَيَشْتَدُّ زفيرها على أعداء علي (عليه السلام) وهم في الدنيا قبل أن يدخلوها"^(٤).

لقد أُطِرَّ الحديث بمؤكدين هما: (إِنَّ) التي جيء بها لتوكيد النسبة بين جزأي الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، ومثلما هو معروف أنّ المسند اليه يأتي مرفوعًا دائمًا في التركيب الطبيعي في الجملة، ولكن جاء هنا منصوبًا؛ لأنّه في إسناد غير رئيس، أي بإسناد معلق بـ (إِنَّ) التي هيمنت عليه، فأعملت فيه النصب عند اتصالها به، والمؤكد الثاني : هي اللام الداخلة على الجملة الفعلية (تشتاق) الواقعة خبرًا لـ (إِنَّ) التي أتت في سياق توكيد الاطمئنان، فقد أضافت انسيابية، وخفة في اللفظ،

(١) ينظر: رصف المباني ١٠٨ ، والجنى الداني في حروف المعاني: ١٢٤.

(٢) ينظر: بديع الفوائد: ٤/١٩٢.

(٣) ينظر : معاني النحو: ١/٢٩٢.

(٤) عقاب الاعمال: ١٦، مسألة (١٥).

وزيادة في معنى التأكيد الذي يوحي بالاطمئنان، والتأمل في نيل المرتبة الشريفة التي هي جزاءً لولاية علي(ع).

وينبغي الإشارة الى أنه في الفقرة الثانية من الحديث (إنَّ النار تتغيظ ...) لم يستعمل اللام كما في الشق الأول من الحديث (إنَّ الجنة لتشتاق)، ويبدو أنَّ الصيغة الصرفية للفعل (تتغيظ) تدل على شدة التوكيد، فلم تحتج معه الى اللام، ونلاحظ مجيء توكيدات متعددة مع أصحاب النار من قبيل (إنَّ)، والعطف بالفعل (تتغيظ وتشتد) فهو توكيد للمعنى بتكرار الاشتراك المعنوي، وتكرار الجملة: (وهم في النار قبل أن يدخلوها)، مع ملاحظة الفرق في استعمال حروف الجر، إذ استعمل اللام مع أصحاب الجنة، فقال: (لأحباء علي) فجاءت للاختصاص، كأنه أراد أن يقول: الجنة لأحباء علي. أي مخصوصة لهم، أما أصحاب النار المبغضين لعلي (عليه السلام)، فقد استعمل معهم حرف الجر (على) الذي يدل على الاستعلاء^(١). أي أنهم محاطون بالنار، فهذا يدل على أنهم ليس محط رعاية واهتمام؛ لذلك أكَّد على عذابهم، وسوء مصيرهم بتوكيدات متعددة.

وجاء حديث آخر نُقل عن حنان بن سدير، قال: حدثني رَجُلٌ من أصحاب أبي عبد الله -عليه السلام- قال: سمعته يقول: " إنَّ أشدَّ الناس عذابًا يوم القيامة لسبعة نفرٍ: أولهم ابن آدم الذي قتل أخاه ونمرود الذي حاج إبراهيم في ربه، واثنان في بني إسرائيل هوَّداً قومهما ونصرَّاهما، وفرعون الذي قال: أنا ريكم الأعلى، واثنان من هذه الامة، أحدهما شرُّهما، في تابوت من قوارير تحت الفلق في بحارٍ من نارٍ"^(٢).

(١) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٤٧٦ .

(٢) عقاب الأعمال: ٣٨ ، مسألة (٥١) .

ففي الحديث الشريف أكد مضمون الجملة (إنَّ أشد الناس... لسبعة) ب (إنَّ) واللام الداخلة على خبر (إنَّ)؛ ليؤكد الأصناف السبعة التي سينالها شدة العذاب، ومنها: ابن آدم الذي قتل أخاه، ونمرود الذي حاج إبراهيم فيه ربه، وغيرهم ممن أشار اليهم في حديثه؛ إذ أنَّ دخول اللام يؤدي الى زيادة معنى التوكيد، مثلما صرَّح بذلك العكبري (ت ٦١٦هـ) إذ قال: "إنَّما دخلت إنَّ على الكلام للتوكيد عوضاً عن تكرير الجملة، وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد، فإن دخلت اللام في خبرها أكَّد، وصارت (إنَّ) و(اللام) عوضاً عن تكرير الجملة ثلاث مرات"^(١).

ب: اللام الواقعة في جواب (لو):

تعدُّ (لو) من أدوات الشرط غير الجازمة^(٢)، ويلازمها معنى الشرط ولا يفارقها، وهي تختص بالفعل فلا يليها سواه، وهي بذلك تكون شبيهة بـ(إن الشرطية)، فإن تلاها اسم فهو معمول فعل مضمّر ليفسره ظاهر بعده^(٣).

وقد تدخل (لو) على (أنَّ) واسمها وخبرها، نحو: لو أنَّ زيدًا قائمٌ لقمْتُ، وأختلف فيها، فقيل: هي باقية على اختصاصها، وإنَّ ومعمولاها في محلِّ رفع فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت أنَّ زيدًا قائمٌ لقمْتُ، أي: لو ثبت قيام زيد، وقيل: قد تزول

(١) اللباب في علل البناء والاعراب: ٢٠٥/١.

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٧٧، ومغني اللبيب: ٢٨٤.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٩/٤، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٧٨، وشرح التصريح

على التوضيح: ٤٢٤/٢.

عن اختصاصها و(أن) ومعمولاها في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف وتقدير الجملة: لو أن زيدا قائم ثابت لقمْتُ، أي: لو قيام زيد ثابت^(١). ولها أربعة أحوال^(٢):

الأول: حرف امتناع لامتناع، إذا دخلت على جملتين موجبتين، نحو قولك: لو قام زيد لأحسنْتُ إليك.

الثاني: حرف وجوب لوجوب، إذا دخلت على جملتين منفيتين، نحو: لو لم يقم زيد لم يقم عمرو.

الثالث: أن تكون حرف وجوب لامتناع، وذلك إذا دخلت على موجب ، وبعده منفي، نحو: لو قام زيد لم يقم عمرو.

الرابع: أن تكون حرف امتناع لوجوب، وذلك إذا دخلت على منفي بعده موجب، نحو: لو لم يقم زيد قام عمرو.

وقد تدخل اللام على جواب (لو)، فجوابها إما مضارع منفي ب(لم) أو ماضٍ مثبت أو منفي ب(ما)، فالمثبت قد تلازمه اللام نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، وقد يتجرد منها نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٠]، وأما المنفي فالغالب تجرده منها نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرُهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]^(٣)، وقد تعددت الآراء في هذه اللام، فقيل: "أنها تفيد التوكيد، أي: توكيد

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٩/٤ .

(٢) ينظر: رصف المباني: ٢٨٩ - ٢٩٠، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٠/١ .

ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى، نحو: لو جئنتي لأكرمك، فقد أكد ارتباط لأكرمك بـ(لو جئنتي)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١) [النساء: ٨٣]. وقيل: إنها "زائدة مؤكدة لجواز سقوطها من الكلام"^(٢)، وقيل: "هي اللام التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: لو جئنتي لأكرمك، فتقديره: والله لو جئنتي لأكرمك"^(٣)، وقيل: "إن هذه اللام هي لام التسويف؛ لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط، وتراخيه عنه، وإن إسقاطها يدل على التعجيل، أي: أن الجواب يقع عقب الشرط بـ(لا) مهملة"^(٤)، ولا يرجح الدكتور فاضل السامرائي كونها للتسويف، إذ يقول: "أما التسويف فلا أراه صحيحاً بدليل عدم صحة تقديره في تعبيرات كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وليس في هذا معنى التسويف"^(٥).

وقد أيد كونها مؤكدة، وبدل على ذلك بقوله: "إن اللام التي تفيد التوكيد تقع في الإثبات ولا تقع في النفي إلا نادراً وذلك نحو لام الابتداء سواء أكانت وحدها أم مع إن، واللام الواقعة في جواب القسم، وهي لا تدخل على المنفي، وهذه كذلك تدخل في

(١) شرح المفصل: ١٤٢/٥، وينظر: حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه: ٤١٩،

وأسرار النحو: ٣١٤.

(٢) شرح المفصل: ١٤٤/٥.

(٣) شرح المفصل: ١٤٢/٥، وينظر: مغني اللبيب: ٣٠١/١.

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٤٢٤/٢.

(٥) معاني النحو: ٤٧١/٤.

الإثبات ولا تدخل على المنفي إلا قليلاً ، وبذلك على ذلك أيضاً الاستعمال القرآني، فالمنزوع اللام أقل توكيداً من المذكورة فيه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ وَآيَايَ﴾ [الأعراف ١٥٥] بلا (لام)، وقوله: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٩] باللام؛ وذلك لأن هداية الناس جميعاً أصعب وأعسر من الإهلاك. فإهلاك الألوفا والوف الألوفا ممكن بوسائل الفتك والتدمير والظواهر الطبيعية، ولكن هدايتهم عسيرة. فجاء باللام لما هو شاق عسير وبدونها لما هو أيسر^(١). وتميل الباحثة الى ما ذكره الدكتور فاضل السامرائي.

وقد وردت هذه اللام مؤكدة في أحاديث تضمنتها كتاب عقاب الأعمال، إذ نُقِلَ عن أبي بصير قوله: "دخلتُ على أمّ حميدة أعزّيتها بأبي عبد الله (عليه السلام) فبكت وبكيت لبكائها، ثم قالت: يا أبا محمد: لو رأيت أبا عبد الله عند الموت لرأيت عجباً.." (٢).

فقد دخلت اللام على جواب (لو) المثبت فأكدت ارتباط الجملة الثانية بالجملة الأولى، فأرادت أن العجب يصيبك لرؤية أبي عبد الله (عليه السلام) عند الموت، فجاءت اللام لتوكيد هذا المعنى.

ونُقِلَ حديثٌ آخرٌ عن رسول الله - صلى الله عليه وآله - إذ قال: "لو بغى جبلٌ على جبل، لجعل الله الباغي منهما دكاً"^(٣).

(١) معاني النحو : ٤٧١/٤ .

(٢) عقاب الأعمال : ٧٥، مسألة (١٠٤) .

(٣) المصدر نفسه : ١٩٧، مسألة (٣١٧).

فقد دخلت اللام على جواب (لو) المثبت، وجاءت مؤكدة لارتباط الجملتين إحداهما بالأخرى، إذ إنَّ ما يتحتم إليه مصير الجبل بالمصدر (دكا) وهو نتيجة البغي، فاللام أعطت قوة توكيدية لهذا المعنى.

واني لأظن أنَّ هذه الجمل التي تطرقنا لها في الأحاديث الشريفة فيها تعجب من سامعها وربما يشكُّ بحدوثها؛ لأنَّها جُمِلت تثير التساؤل والتعجب ونحو ذلك، فمثلا جملة: لرأيت عجباً (تعجب)، وجملة: لجعل الله الباغي منهما دكاً، بمعنى: (حتى الجبل اذا بغى)، وجملة: لكننُ أمكر العرب (هذا ادعاء فيه جرأة).

أي إنَّ هذه الجمل نَقَبَلُها يكون صعباً عند المتلقي، فلجأ القائل الى استعمال المؤكدات.

٤- نونا التوكيد:

وهما حرفان تلحقان بأواخر الأفعال، وذكر الخليل "أنهما توكيد كما التي تكون فصلاً، فإذا جنَّتْ بالخفيفة فأنتَ مؤكَّد، وإذا جنَّتْ بالثقيلة فأنتَ أشدُّ توكيداً"^(١)، وقد تحلُّ كلُّ منهما محل الأخرى، قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) "اعلم أنَّ كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أنَّ كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة"^(٢).

وهذا يعني أنَّ بينهما وشيجة اسلوبية، وأصرة تجعل كلاً منهما صالحة للحلول محل الأخرى، وقيل: إنَّ كل واحدة منهما أصلٌ برأسهما عند سيبويه، والمخففة فرع الثقيلة عند أكثر الكوفيين^(٣)، لكنَّ الثقيلة أشدُّ تأكيداً من الخفيفة، والحاصل من ذلك

(١) الكتاب: ٥٠٩/٣، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ٢٧٩/٢.

(٢) الكتاب: ٥٠٨/٣.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٩٣/٤، وشرح المفصل: ١٦٥/٥، وهمع الهوامع:

٥٠٩/٢.

أنّ كليهما للتوكيد، فقيل: "نون التوكيد الشديدة بمنزلة تكرير الفعل ثلاثاً، والخفيفة بمنزلة تكريره مرتين"^(١)، وهما مختصتان بالفعل المضارع وفعل الأمر^(٢)، فتؤكدان الفعل المستقبل دون الماضي والحاضر^(٣)، فلا تُلحَقان بالفعل الماضي ولا بأسماء الأفعال ولا بغيرها من الاسماء والحروف؛ لأنّ التوكيد إنّما يليق بما يحصل، أمّا الحاصل في الحال فغير محتاج الى التوكيد وإن كان ممكناً؛ لأنّه مشاهد، أمّا الماضي فقد وقع وانقطع^(٤)، وقيل: "قد يؤكد فعل الماضي إذا كان مستقبل المعنى ولكن على قلة"^(٥). وقد أُكِّد اسمُ الفاعل ولكنّه نادرٌ كما في قول الشاعر:

أرأيت أن جاءت به أمـودا مرجّلا ويلبس البرودا

أقائـن أحضروا الشـهودا^(٦)

وإنهما تخلصان الفعل المضارع إلى الاستقبال، وجاء في شرح المكودي "ومعنى توكيد الفعل بهما أنّهما يفيدان تحقيق معنى الفعل، فإذا قلت اضربنّ فيه توكيد لـ(اضرب) المجرد منها، فهو أبلغ من المجرد"^(٧)، ثم إنّه جمَعَ نوع الأفعال التي تؤكد توكده بقوله:

يؤكدان أفعلٌ ويفعلُ آتيا ذا طلبٍ أو شرطٍ إمّا تاليا

(١) معترك الاقتران: ٢٥٥/١ .

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٩/٢ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٨٤/٤ .

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٦٩/٥، و مغني اللبيب: ٣٣٩/٢ .

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني: ١٤٣ .

(٦) هذا البيت من مشطور الرجز لشاعر من هذيل، وقيل لرؤبة في زيادات ديوانه: ١٧٣، وورد

في شرح الرضي على الكافية: ٤٨٨/٤، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٤١ .

(٧) شرح المكودي: ٢٦١ .

أو مثبتا في قسم مستقبلا^(١)

فهو يوضح أن هاتين النونين لا يؤكِّدُ بهما جميعُ الأفعال، وإنما يؤكِّدانِ فعل الأمر والدعاء، لأنه أمرٌ في المعنى، والفعل المضارع ولكن بشروط هي: كونه دالًّا على المستقبل وهذا معنى قوله (أتيا)، وبهذا أخرج الفعل المضارع الدال على الحال، وأن يكون فيه معنى الطلب - فمعنى الطلب هو حدوث الفعل في المستقبل - أو يقع بعد (إنّ) الشرطية المدغمة ب(ما)، وأن يقع جوابًا لقسم وهو مستقبل مُثبت^(٢).

وإنهما تؤثران في الفعل تأثيرين، تأثيرًا في لفظهما، وتأثيرًا في معناهما، فتأثير اللفظ إخراج الفعل الى البناء بعد أن كان مُعربًا، وتأثير المعنى إخلاص الفعل الى الاستقبال بعد أن كان يصلح لهما^(٣)، أي للحال والاستقبال.

فالفعل الماضي لا يؤكِّد البتة، والأمر يؤكِّد مطلقًا من غير قيدٍ أو شرط، أما المضارع المجرد من لام الأمر فله حالات:^(٤)

الحالة الأولى: أن يكون توكيده بهما واجبًا (أي لا بدَّ منه)، وذلك إذا كان مثبتًا مستقبلاً مجردًا من لام الأمر، وحرف التنفيس، وقد، ولم يقدم عليه معموله، وكان جوابًا للقسم غير مفصول عن لامة بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا لئن لَمْ يَنْتَه لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

(١) شرح المكودي : ٢٦١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٢٦٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل: ١٦٣/٥ .

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح : ٣٠٠/٢ - ٣٠٦ .

الحالة الثانية: أن يكون توكيده بهما قريباً من الواجب، وذلك إذا كان المضارع شرطاً لـ (إن) الشرطية المدغمة بـ(ما) الزائدة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨] (١). ومن ترك توكيده قول الشاعر:

يا صاح إمّا تجدني غير ذي جدّةٍ فما التخلي عن الخلان من شيمي (٢)

الحالة الثالثة: أن يكون توكيده بهما كثيراً وذلك إذا وقع المضارع بعد أدوات الطلب (النهي، الدعاء، العرض، التمني، الاستفهام، التحضيض) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وقولنا: هلا تخشيت الله، وقولنا: ليتك تفعلن الخير (٣).

الحالة الرابعة: وقد يؤكدان على قلة، وذلك بعد (لا النافية) إذا كانت متصلة بالمنفي؛ لأنها تشبه النهي، أو بعد ما الزائدة التي لم تسبق بـ(إن) ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥] (٤)، و(بعيني ما أرى نيك)، والمراد: إنني أراك بعين بصيرة، فهنا (ما)

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٩/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٠١/٢، وحاشية الصبان: ٣١٩/٣ - ٣٢٠.

(٢) البيت من البسيط لم يعزه أحد لقائل معين، ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤١٠/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٠٢/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٨٤/٤، و شرح التصريح على التوضيح: ٣٠٢/٢.

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٠٣/٢، والدر المصون: ٥٨٩/٥.

صلة دخلت للتوكيد ولأجلها دخلتِ النونُ في الفعل^(١). "وإنما كثر هذا التوكيد بعد (ما) الزائدة ؛ لشبهها بلام القسم"^(٢).

الحالة الخامسة: وقد يُوَكِّد الفعل المستقبل على أقلِّ مما سبق - وذلك بعد (لم)، وبعد أداة جزاء غير (إِما) الشرطية^(٣).

يقول الوقاد (ت ٩٠٥هـ): "وإنما انقسمت هذه الحالات إلى خمسة: واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل، لأن آخرها مشبه بما قبله، وما قبله مشبه بما قبله، وهكذا إلى الأول، وذلك أن التوكيد بالنونين إنما يُوْتَى به لمسييس الحاجة إليه"^(٤).

وقد وجدتُ في أحاديث كتاب عقاب الأعمال أفعالاً قد أُكِّدَت بنون التوكيد الثقيلة وجوباً، منها ما نقل عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: "قال الله عز وجل: لأُعَذِّبَنَّ كُلَّ رعيةٍ في الإسلام أطاعت إماماً جائراً ليس من الله عز وجل، وإن كانت الرعية في أعمالها برةً نقيّةً، ولأعفونَّ عن كل رعيةٍ في الإسلام أطاعت إماماً هادياً من الله عز وجل، وإن كانت الرعية في أعمالها ظالمةً مسيئةً"^(٥).

فقد جاءت الأفعال (لاعذبَنَّ، ولأعفونَّ) مؤكدة بنون التوكيد الثقيلة تأكيداً واجباً؛ لتوافر شروط الوجوب، فهذه الأفعال تدل على المستقبل، ووقعت جواباً للقسم غير مفصول عن اللام بفاصل، والقسم هنا مقدر غير ظاهر قد دلت عليه اللام، يقول سيويوه: "إن الفعل المضارع المؤكد بالقسم تلزمه اللام ونونا التوكيد الخفية

(١) ينظر : مجمع الأمثال : ١٠٠/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ١٤٠٨/٣ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٩٩ / ٣، و شرح التصريح على التوضيح: ٣٠٥/٢ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٣٠٦/٢ .

(٥) عقاب الأعمال : ١٢، مسألة (١٠) .

والثقيلة^(١)، ففي الحديث الشريف وردت الأفعال (لأعذبن، لأعفون) مقرونة بمؤكدين هما: لام القسم ونون التوكيد الثقيلة؛ لأنه أراد أن يؤكد ما أراد الله وهو عدم مبايعة الأمة للإمام الجائر؛ لما يؤدي إلى فساد الأمة وإبعادها عن النهج الصحيح، فالمؤكدان يدلان على العذاب الشديد الذي ستتاله الأمة؛ لذلك أكد العذاب بمؤكدين، ويقابل العذاب العفو، فقد أكده بمؤكدين أيضاً؛ ليبين رحمة الله وعطفه على عباده المطيعين لإمامهم الهادي الموكل من الله؛ لأنه يقودهم إلى الصلاح والازدهار.

ونقل حديث آخر عن علي- عليه السلام - قوله: "لا يحضرن أحدكم رجلاً يضره سلطانٌ جائرٌ ظلماً وعدواناً ولا مقتولاً ولا مظلوماً إذا لم ينصره؛ لأن نصره المؤمن فريضة واجبة إذا هو حضره، والعاقبة أوسع مالم تلزمك الحجة الحاضرة"^(٢).

فقد يؤكد الفعل كثيراً إذا سبق بأداة من أدوات الطلب، فالفعلُ (يحضر) أكد بنون التوكيد الثقيلة؛ لأنه سبق بـ(لا الناهية) وهي من أدوات الطلب، والتوكيد هنا جائز، فباستطاعة الإمام أن يقول (لا يحضر)، لكنه قرن كلامه بالنون؛ للشعار المستمع بالوجوب، فلو كان بغير النون لكان يحتمل الاستحباب، ففي الحديث الشريف ينهى الإمام علي (عليه السلام) عن الظلم، ويؤكد على نصره المؤمن المظلوم لأنها واجبة، فاستعمل نون التوكيد الثقيلة للتأكيد على عدم الحضور إلا بتقديم النصر للمظلوم.

وقد تترك نونا التوكيد أثراً معنوياً على كل فعل تتصل به، فهما تؤكدان معنى الحدث وتقويانه بأقصر لفظ، وتخلصان الفعل المضارع للزمن المستقبل بعد أن كان يحتمل الحال أو الاستقبال، وتعملان على تقوية الاستقبال في فعل الأمر، كما أنهما

(١) الكتاب: ٥٠٩/٣، وينظر: كتاب اللامات: ٨٦.

(٢) عقاب الأعمال: ١٦٠، مسألة (٢٤٨).

تدلان على الإحاطة والشمول للكلام الذي تدخلان عليه، فقولنا: (يا قومنا احذرنّ مكائد الأعداء)، معناه: (يا قومنا احذروا مكائد الأعداء كلكم أو جميعكم فردا فردا)^(١).

^(١) ينظر: النحو الوافي: ٤/١٦٩ .

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

التوكيد بالحروف الثنائية

١- ضمير الفصل:

هو ضمير على صيغة الضمير المرفوع المنفصل، يقع بين المبتدأ والخبر في الحال أو في الأصل، ويطابق ما قبله في التكلم والخطاب والغيبة، وفي التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع^(١)، وسُميَ فصلاً؛ لأنه يفصل بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً؛ لأَنَّك إذا قلت: (زيد القائم) جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة^(٢)، واختلف العلماء في تسمية هذا الضمير، فيسميه الكوفيون عماداً؛ لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت الحافظ للسقف من السقوط؛ ولأنه يعتمد عليه معنى الكلام^(٣)، وأكثر النحويين يقتصر على هذه الفائدة^(٤)، ويُسمى أيضاً دعامة لإفادته التوكيد وتقوية الكلام^(٥)، ويُسميه المناطقة (رابطة)^(٦).

وجاء في شرح الرضي: "إنما قلنا إنَّ الفصل يفيد التأكيد؛ لأن معنى: زيد هو القائم: زيد نفسه القائم، لكنَّه ليس تأكيداً^(٧)؛ لأنه يجيء بعد الظاهر والضمير، والضمير لا يؤكد به الظاهر، فلا يقال: مررت بزيد هو نفسه، وأيضاً يدخل عليه اللام، نحو: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]"^(٨).

(١) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي: ١٤٢، ومغنى اللبيب: ٤٩٤/٢.

(٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة ١٠٠، ٥٧٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/٢، والبرهان في علوم القرآن: ٥٦٢.

(٤) ينظر: معاني النحو: ٤٣/١.

(٥) ينظر: مغنى اللبيب: ٤٩٦/٢، ومعاني النحو: ٤٦/١.

(٦) ينظر: شروح التلخيص: ٣٨٦/١.

(٧) أي بالمعنى الاصطلاحي عند النحاة.

(٨) شرح الرضي على الكافية: ٤٥٧/٢.

يقول الدكتور خليل أحمد عمايرة: " أترى خضوعاً لقسرية القاعدة النحوية كهذا؟ فهو توكيد وليس بتوكيد في آن واحد. والذي نراه أنّ الجملة التوليدية هي : زيد عاقل=(م +خ) ثم اضيف اليها ال التعظيم؛ لتشير الى تفرد هذه الصفة، أو لتعظيمه فيها وبها، فأصبحت: (زيد العاقل)، ثم تحولت الى: (زيد زيد العاقل) ثم الى: (زيد هو العاقل)، فقد جاء الضمير في سياق التعظيم والتوكيد بدلاً من الاسم الظاهر الثاني المؤكد للأول"^(١).

وقيل هو مثل (إنّ) يؤكد النسبة بين جزأي الجملة الإسمية، وقد يقع بعد الضمير فيجوز أن يكون توكيداً ويجوز أن يكون فصلاً^(٢)، فلو قلنا: (وكننت أنت القائم)، جاز أن يكون فصلاً وتوكيداً.^(٣)، وأهم فرق بينهما هو أنّ لام التوكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التوكيد^(٤). ولهذا الضمير شروطٌ لابدّ من توافرها، هي:^(٥)

أولها: أن يكون من ضمائر الرفع المنفصلة المرفوعة.

ثانيها: أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما يدخل عليهما من الأفعال والحروف، من (إنّ وأخواتها)، و(كان وأخواتها)، و(ظن وأخواتها).

ثالثها: أن يقع بين معرفتين أو ما أشبهها.

وقيل : " وإنّما وجب أن يكون بعد معرفة ؛ لأنّ فيه ضرباً من التأكيد، ولفظه لفظُ المعرفة، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفةً، كما أنّ التأكيد كذلك، ووجب أن

(١) في التحليل اللغوي : ٢٥٩.

(٢) ينظر: خلاصة مغنى اللبيب: ١٧٠ .

(٣) ينظر: مغنى اللبيب: ٤٩٧/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣٣٤/٢ ، والمطالع السعيدة : ٢١٥/١.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٢٢٩/١ ، ومختصر مغنى اللبيب: ١٦٩.

يكون ما بعده معرفةً أيضاً؛ لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله، ونعت المعرفة معرفةً. فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين^(١).

وقد تباينت آراء العلماء النحويين وتعددت في تعريف ضمير الفصل، ومنشأ هذا هو اختلافهم حول حرفية ضمير الفصل وماهيته وإسميته، فبعضهم يعده حرفاً، وآخرون يعدونه اسماً^(٢)، لكن أغلب النحاة يذهب إلى أنه حرف^(٣).

وكذلك اختلف في هذا الضمير المسمى فصلاً، أله موضع من الإعراب أم لا؟ فقال الأكثرون على أنه لا موضع له؛ لأن الغرض منه الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتدَّ شبهه بالحرف، إذ لم يلجأ به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب؛ لذلك حكم عليه بالحرفية دون الاسمية^(٤).

وقد سُمِّيَ ضميراً "المشابهته الضمائر المنفصلة في صورتها، وهو يتصرف تصرفها بحسب ما هو له، إلا أنه ليس إياها"^(٥).

وإنِّي أُؤيد بكون ضمير الفصل لا محل له من الإعراب؛ لذلك عدته حرفاً وليس اسماً، فأرى أنه ليس له معنى في نفسه كالاسم، وإنما معناه في غيره وهذا ما جعلني أن أصنفه مع المؤكدات الحرفية.

وقد توافرت شروط مجيئه ضمير فصل في أحاديث وردت في كتاب عقاب الأعمال وغايته التوكيد، منها ما روي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "كان

(١) شرح المفصل : ٢ / ٣٣١.

(٢) مذهب الخليل وسيبويه وطائفة، ينظر: همع الهوامع : ١ / ٢٢٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٢٨ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ٢٤٤، و مختصر مغنى اللبيب : ١ / ١٤٤، وهمع الهوامع:

. ٢٢٨ / ١

(٥) همع الهوامع: ١ / ٢٧٧.

رجل في الزمن الأول طلب الدنيا من حلال فلم يقدر عليها، فطلبها من حرام فلم يقدر عليها، فأتاه الشيطان، فقال: ...أفلا أدلك على شيءٍ يكثر به مالك ودنياك وتكثر به تبعثك؟ قال: بلى، قال: تبتدع ديناً وتدعو إليه الناس، ففعل، فاستجاب له الناس وأطاعوه وأصاب من الدنيا، ثم إنّه فكّر، فقال: بئس ما صنعت ابتدعت ديناً ودعوت الناس إليه وما أرى لي توبةً إلا أن آتي من دعوتُهُ إليه فأزدهُ عنه، فجعل يأتي اصحابه الذين أجابوه فيقول: إن الذي دعوتكم إليه باطل وإنما ابتدعت، فجعلوا يقولون: كذبت، هذا هو الحق ولكنك شككت في دينك فرجعت عنه^(١).

فقد ورد في الحديث ضمير الفصل في العبارة (هذا هو الحق) واقعاً بين المبتدأ والخبر، مطابقاً لما قبله في الإفراد والتذكير، وقد أكد الإسناد بين طرفي الجملة، كما أفاد القصر، أي قصر الحق على هذا الأمر أو الدين المبتدع، فجيء به لتقوية معنى الكلام أي لتأكيدِه.

وجاء ضمير الفصل مؤكداً في آية كريمة ضمن حديث ورد في كتاب عقاب الأعمال، إذ نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قائلاً: "يا معاشر أهل النار ارفعوا رؤوسكم فانظروا إلى منازلكم في الجنة، فيرفعون رؤوسهم فينظرون إلى منازلهم وما فيها من النعيم، فيقال لهم هذه منازلكم التي لو أطعتم ربكم دخلتموها، قال: فلو أن أحداً مات حزناً، لمات أهل النار ذلك اليوم حزناً. فيورث هؤلاء منازل هؤلاء، وهؤلاء منازل هؤلاء، وذلك قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ * الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٢) [المؤمنون: ١٠-١١].

فقد جاء ضمير الفصل في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ واقعاً بين المبتدأ والخبر، وقد أكد النسبة بين المسند والمسند إليه، وأفاد القصر، لأن ضمير

(١) عقاب الاعمال: ١٤٩ مسألة: (٢٨٨).

(٢) المصدر نفسه: ١٥٣، مسألة: (٢٣٤).

الفصل يفيد القصر، أي أولئك الوارثون لا غير. جاء في تفسير البيضاوي: "أولئك الجامعون لهذه الصفات. هُمُ الْوَارِثُونَ الْأَحْقَاءُ بَأَن يَسْمُوا وَرَثًا دُونَ غَيْرِهِمْ. الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ بَيَانٌ لِمَا يَرِثُونَهُ وَتَقْيِيدٌ لِلْوَرَاثَةِ بَعْدَ إِطْلَاقِهَا تَفْخِيمًا لَهَا وَتَأْكِيدًا، وَهِيَ مُسْتَعَارَةٌ لِاسْتِحْقَاقِهِمُ الْفِرْدَوْسَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَإِنْ كَانَ بِمُقْتَضَى وَعْدِهِ مَبَالِغَةٌ فِيهِ. وَقِيلَ إِنَّهُمْ يَرِثُونَ مِنَ الْكُفَّارِ مَنَازِلَهُمْ فِيهَا حَيْثُ فَوْتُوها عَلَى أَنْفُسِهِمْ لِأَنَّهُ تَعَالَى خَلْقَ كُلِّ إِنْسَانٍ مَنزَلًا فِي الْجَنَّةِ وَمَنزَلًا فِي النَّارِ. هُمُ فِيهَا خَالِدُونَ. أَنْتَ الضَّمِيرُ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَنَّةِ أَوْ لَطَبَقَتِهَا الْعُلْيَا"^(١)، فهذا إعلانٌ وتأكيدٌ فوزِ الْمُؤْمِنِينَ بِمَنَازِلِ الْآخِرَةِ ذَاتِ النِّعَمِ السَّرْمَدِيِّ.

٢ - قد:

حرف تكون على وجهين: حرفية واسمية، والاسمية على نوعين: اسم فعل، واسم مرادف لحسب^(٢)، أما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء إلا بالقسم، كقول الشاعر:

فقد والله بين لي عنائي بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع: قد لعمرى بت ساهراً، وقد والله أحسنت^(٣)، و" يكون مخففاً، فإن شدته جعلته اسماً، فتقول: كتبت قدًا حسنة"^(٤)، وقيل هي حرف تحقيق وفيها معنى

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٨٣/٤.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٣٩٣، ومغني اللبيب: ١٩٣/١ .

(٣) البيت لم يعرف قائله، ينظر: رصف المباني: ٣٩٣، ومغني اللبيب: ١٩٣/١ .

(٤) الصحاح: مادة ق د د ، ٥٢٢/٢.

التوكيد^(١)، ومعانيها الأساسية ثلاثة: التحقيق، والتوقع، والتقريب^(٢)، وأصل معانيها هو التحقيق كما أثبت ذلك الرضي سواء أ دخلت على فعل ماضٍ أم مضارع^(٣).

أما معنى التوقع فنلتمسه في قول سيبويه: (قد) جواب لقله (لما يفعل)، فنقول: (قد فعل)^(٤)، وهي تفيد معنى التقريب إذا دخلت على الفعل الماضي، أي لتقريب الماضي من الحال، نحو قد قام زيد، إذا كان قيامه قريباً من الحال، فإذا قلت: قام زيد، فيحتملُ الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت: قد قام، اختصَّ بالتقريب^(٥). وتكون جواباً لتوقع فعل، كقوم يتوقعون جلوس القاضي، فيقول القائل: قد جلس، أي قد كان ما كنتَ تتوقعه^(٦)، وهي أيضاً حرفُ إخبارٍ، فتكون لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأنَّ الجماعة منتظرون لذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]؛ لأنها تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها^(٧).

وأرى أنَّ معانيها المذكورة آنفاً تصبُّ في معنى واحد وهو معنى التوكيد، فمعنى التوقع، والتقريب، والأخبار كلها تدل على الإقرار على حدوث الشيء أي توكيده.

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١/١٩٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٨٧، ومغني اللبيب: ١/١٩٤.

(٣) ينظر: حروف المعاني للزجاج: ١٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٣٨٨، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٥٩.

(٤) ينظر: رصف المباني: ٣٩٢، ومغني اللبيب: ١/١٩٤.

(٥) ينظر: حروف المعاني للزجاج: ١٣، وكفاية المعاني: ١٠٣.

(٦) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ٢١١.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ١/١٩٤.

وينبغي الإشارة إلى أنها لا تدخل على الأفعال: (ليس، عسى، نعم، بئس)؛ لأنهنَّ للحال فلا معنى لذكر ما يُقَرَّب ما هو حاصل، كما أن صيغهنَّ لا يقدُنَّ الزمان، ولا يتصِفْنَ فأشْبَهْنَ الاسم^(١).

وهناك معنيان متضادان يُضافان إلى معانيهما عند دخولهما على الفعل المضارع ويفهمان من السياق، وهما: التكرير، والتقليل، فسيبويه يشير إلى معنى التكرير بقوله: وتكون (قد) بمنزلة (ربما) وقال الشاعر^(٢):

قد أترك القرن مُصَفَّرًا أَنامله كأنَّ أَثوابه مجَّت بفرصاد^(٣)

وأشار الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) إلى هذا المعنى أيضًا، واستشهد بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]، أي: ربما نرى، فمعناه تكرر الرؤية^(٤).

أمَّا معنى التقليل، فنجده في نحو قولنا: قد يوجد البخيل، أي: بالحقيقة قد يصدر منه الجود وإن كان قليلاً^(٥).

ففي كل ما أشرنا إليه من المعاني التي تحملها (قد)، نراها ملازمة للفعل ومختصة به، وتقوم مقام الجزء، ولا يجوز الفصل بينهما إلا في الضرورة^(٦).

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٩٥/١ .

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه: ٧١ .

(٣) الكتاب: ٢٢٤/٤ .

(٤) ينظر : الكشاف: ٢٠١/١، ومغني اللبيب: ١٧٩/١ .

(٥) ينظر: كفاية المعاني في حروف المعاني: ١٠٣ .

(٦) ينظر: رصف المباني: ٣٩٣ .

وقد يحذف الفعل بعد (قد) إذا دلّ عليه ما قبله، كقول القائل: يريد زيدًا أن يخرج وكأن قد، أي: وكأنه قد خرج، كما قال النابغة:

أزفَ الترحلَ غير أن ركبنا لما نزل برجاننا وكان قد^(١)

وقد جاءت (قد) مؤكدة بكثرة في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، منها ما نُقلَ عن أبي جعفر (عليه السلام) إذ يقول: "يحشر المكذبون بقدر الله من قبورهم قد مسخوا قردةً وخنازير"^(٢).

ففي الحديث دخلت (قد) على الفعل الماضي، وقد دلّت على تأكيد وتحقيق الفعل، وهو أن مسخهم كان متحققًا وواقعاً.

ومن الأحاديث الأخرى ما نُقل فيه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إذ يقول: "أيما رجلٌ من أصحابنا استعان به رجلٌ من إخوانه في حاجة فلم يبالغ فيها بكلّ جهده، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين"^(٣).

ففي الحديث دخلت (قد) على الفعل الماضي (خان)، فأكدت على المعنى الذي أراده الرسول - صلى الله عليه وآله - وهو خيانة الإنسان لله ولرسوله وللمؤمنين إذا لم يبالغ في قضاء حاجة أخيه بكل جهده، فالأداة (قد) تؤكد أن قضاء حوائج البشر فيه توقيف لجهة الربوبية، وللرسالة السماوية المتمثلة في رسول الله (ص)، وللمؤمنين؛ لأنها تعد امتثالاً لأوامر الله تعالى، وبخلافه قد تتم الخيانة.

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ٩٣، وينظر: الازهية في علم الحروف : ٢١١.

(٢) عقاب الأعمال: ٣٢ ، مسألة (٤٠).

(٣) المصدر نفسه: ١٣٠، مسألة (١٩٨).

ونُقل حديث آخر عن الرسول (صلى الله عليه وآله)، إذ قال: "أبى الله تعالى لصاحب البدعة بالتوبة، قيل يا رسول الله وكيف ذلك؟ قال: إنّه قد أُشرب قلبه حبها"^(١).

فقد دلت الأداة (قد) على عدم تحقيق توبة الله لصاحب البدعة بدخولها على الفعل المبني للمجهول (أشربَ) الذي يدل على تشبّع قلوبهم بالبدعة التي تمنع قبول توبتهم من الله عزّ وجلّ.

وقال الرسول - صلى الله عليه وآله - في حديث آخر ورد في عقاب الأعمال: "يا أيّها الناس إنّه قد كَبُرَ سنِّي ودقّ عظمي وانهدم جسمي ونُعيت إليّ نفسي من ربّي واقترب أجلي واشتدّ مني الشوق إلى لقاء ربّي"^(٢).

ففي الحديث الشريف دخلت (قد) على الفعل الماضي وقربته من الحال، فالأداة (قد) حرف معناها التقريب، فعندما تقول مثلاً: قام زيد، فانت تخبر بقيامه فيما مضى من الزمن الماضي، وهذا الزمن قد يكون بعيداً وقد يكون قريباً من الزمن الذي نحن فيه، أمّا إذا قرنته بـ(قد)، فذلك يعني أنّك قربته مما أنت فيه، وإنّ قيامه قد وقع وحصل، فكذلك قول الرسول (ص): (قد كَبُرَ سنّي) فهذا يعني أنّ الأمر قد وقع وحن، ونستدل على ذلك بقول المؤذن (قد قامت الصلاة) أي قد حان وقتها في هذا الزمان، كما نرى أنّ (قد) جاءت مسبوقه بـ(إنّ، وضمير الشأن) اللذين أطرا الحديث بقوة توكيدية فضلا عن الأداة (قد).

(١) عقاب الأعمال : ١٥١، مسألة (٢٣٢).

(٢) المصدر نفسه : ٢٣٧، مسألة (٣٤٠).

٣- لا : تأتي في العربية على أنواعٍ منها:

أ : لا النافية للجنس:

وهي من الحروف الناسخة للابتداء، تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وقد تنصب النكرة بغير تنوين، وتبنى معها على الفتح ك (خمسة عشر)، تقول: (لا رجل في الدار ولا غلام لك)، والمراد منها هو التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، فالنفي بها نفي عام^(١).

وتسمى بـ (لا) التبرئة؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كُله من معنى الخبر. جاء في شرح التصريح: "وتسمى (لا) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي، وحق (لا) التبرئة أن تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت؛ لأن كُله من برأته فقد نفيت عنه شيئاً؛ لكنهم خصوها بالعاملة عمل (إن) فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها؛ لعمومها بالتنصيص"^(٢)، فهي تبرئ الجنس من الخبر. يُقال: "برأته أبرؤه إذا نفيت عنه حكم الخبر، وحينئذ تكون (لا) هذه نافية لاسمها، نحو: لا رجل، وهي ليست نافية للرجل نفسه وإنما نافية للخبر الذي وصف به الرجل، فنحو: لا رجل في الدار، يعني لا وجود للرجل في الدار؛ ولذلك قال النحاة: لا رجل في الدار. دلت (لا) على نفي الكينونية في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل؛ لأن الرجل ذات، والذوات الأصل فيها أنها لا تنفي، وإنما ينفي حكم الذات"^(٣)، و "يحتمل أنه نفي

(١) ينظر: اللمع في العربية: ٤٤، والمفصل في صناعة الاعراب: ١٠٤/١، وشرح ابن عقيل:

٥/٢، والنحو الوافي: ٦٨٦/١، وقاموس الأدوات النحوية: ١٢٦.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٣٣٦/١.

(٣) فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية: ٥٧٨/١.

للجنس، أي جنس الرجل ليس موجوداً في الدار، وحينئذ لا يصح أن تقول: لا رجلٌ في الدار بل رجلان أو بل رجال، لأنك نفيت جنس الرجال، حقيقة الرجل^(١).

وتعدُّ من مؤكّدات الجملة الاسمية، وقد شُبّهت بـ (إِنَّ) المكسورة؛ "لأنّها أصل الحروف الواقعة في هذا الباب من حيث التوكيد، والجملة معها باقية على معناها"^(٢)، فهي تعمل عمل (إِنَّ) ولكن بشروط لا بدّ من توافرها وهي: "أن تكون نافية، وأن يكون منفيها للجنس، وأن يكون نفيه نصّاً، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، وأن يتصل بها، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة"^(٣).

فقد عملت عمل (إِنَّ)؛ لمشابهتها لها من وجوه، ومفارقتها لها من وجوه أخرى، فأما أوجه مشابهتها فهي^(٤):

١- أن كلاهما للتوكيد، ف (لا) لتوكيد النفي، كما أن (إِنَّ) لتوكيد الإثبات.

٢- كلاهما يدخل على جملة إسمية، ف (لا) تدخل على مبتدأ وخبر، كما أن (إِنَّ) تدخل على مبتدأ وخبر.

٣- (لا) نقيضة (إِنَّ)، والعرب يحملون الشيء على نقيضه، كما يحملونه على نظيره، ومعنى تناقضها: أنّه اذا قيل: إنَّ في الدار رجلاً، قيل في نفيه: (لا رجل في الدار).^(٥)

٤- كلاهما له صدر الجملة.

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية: ٥٧٨/١.

(٢) توجيه اللع: ١٥٦.

(٣) شرح الاشموني لألفية ابن مالك: ٣٢٩/١، و ينظر: ضياء السالك الى أوضح المسالك: ٣٣٩/١.

(٤) ينظر شرح المفصل: ٢٦٣/١، والجنى الداني في حروف المعاني: ٢٢٢.

(٥) ينظر: الامالي الشجرية: ٥/٢، ومفتاح العلوم: ١١١.

وتفارق (إنَّ) من وجوه هي: (١)

- ١- أنها لا تعمل إلا في النكرات، واسم (إنَّ) يكون نكرة ومعرفة.
- ٢- إذا لم يكن اسمها عاملاً فإنه يبنى، لتربيته مع (لا) تركيب خمسة عشر، أما إذا كان معرباً فيبنى على ما ينصب به لو كان معرباً، نحو (لا رَجُلَ، لا رجال) ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]، فبني على الفتح، أي اختلف في إعراب اسمها، أما اسم (إنَّ) فلا خلاف فيه.
- ٣- لا يتقدم خبرها على اسمها، ولو كان ظرفاً أو مجروراً.
- ٤- يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو "لا حول ولا قوة الا بالله" بخلاف إن، فإذا تكررت فلا تحذف، كما في قول الشاعر:

إِنَّ مَحَـلاً وَإِنَّ مُـرْتَحَلاً وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضُوا مَهَلًا (٢)

- ٥- يجوز حذف خبرها إذا علم نحو: قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠] .
- ٦- أن لا يكون اسمها إلا ظاهراً، بخلاف اسم (إنَّ) يكون ظاهراً ومضمراً.

أنواع اسم لا:

يكون اسمها على ثلاثة أنواع: (٣)

(١) ينظر: مغنى اللبيب: ٢٦٤/١ - ٢٦٥.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه: ٩٠ / ٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٩١، وشرح الاشموني لألفية ابن مالك: ١ /

١- أن يكون مفردًا، فيبنى معها على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [غافر: ٥٩].

٢- أن يكون مضافًا، نحو: (لا طالب علم محروم).

٣- أن يكون شبيهًا بالمضاف (وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه)، نحو: لا قبيحًا خلفه حاضر.

ففي الحالة الأولى يبنى اسم لا ، أما في الحالتين الثانية والثالثة فينصب.

وقد جاءت لا النافية للجنس في أحاديث كتاب عقاب الاعمال مؤكدة ، فقد ورد عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: من ترك الجماعة رغبةً عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علةٍ، فلا صلاة له^(١).

ففي جملة (لا صلاة له) جاءت لا نافية للجنس، واسمها (صلاة) مبني على الفتح؛ لأنه مفرد، فقد نفت اسمها، أي نفت جنس الصلاة عن كل من امتنع عن تأدية صلاة الجماعة مع استطاعته لتأديتها، ورفضه لها؛ رغبة منه دون علة أو مانع، فلا صلاة له، ففي الحديث توجيهه وتأكيده على تأدية صلاة الجماعة. ولها دلالات أخرى في النص، منا: الدعوة الى وحدة الجماعة، واشعار المسلم أنه ليس وحده، والالتحاق بالمجموع لمعرفة دقائق الامور باجتماعهم؛ لذلك هي لاتقبل العطف بل نافية لجنس خبروهو مايشعر أن من تخلف عن المسلمين فليس منهم.

وأرى أن لصاحب القول دورًا كبيرًا في توكيد الكلام، فالقائل هنا هو إمام معصوم، فهذا ما أعطى لـ (لا النافية) قوة تركيز وتأكيده على النفي، مما جعل الكلام أكثر دلالة على التوكيد.

(١) عقاب الاعمال : ٨٦، مسألة (١٢٢) .

وجاءت في حديث آخر نُقل عن رسول الله (ص)، إذ يقول: "الحمد لله نحمده ونستعينه ونؤمن به ونتوكل عليه، ونشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمدًا عبْدُه ورسولُه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل الله فلا هاديَّ له"^(١).

فقد وردت (لا) مرات عديدة في القول الشريف، ففي قوله: (لا إله إلا الله)، فقد جاءت (لا نافية للجنس، واسمها (إله) مفرد؛ لذلك بني على الفتح، وهي مؤكدة لنفي وجود إله غير الله، فالمراد نفي الجنس ليكون في غاية المبالغة؛ لأن نفي الماهية يستلزم نفي جميع أفرادها. ومثلها (لا شريك)، فقد جاء اسم لا (شريك) مفرد مبني على الفتح، وقد نفت (لا) أي جنس من أن يكون شريكًا لله عزَّ وجلَّ، وكذلك (لا مُضِلَّ، لا هاديَّ)، فقد جاءت (لا) نافية للجنس واسمها مفرد؛ لذلك بني على الفتح، وأرى أنَّ الكلام هنا في قوله: (لا إله إلا الله) صادر من النبي فهو يحمل من اليقين وقوة التوكيد ما لا يحمله كلامٌ آخر؛ للقدرة التي يمتلكها المتحدث، وهو الرسول الكريم (ص) أو آل لبيته (عليهم السلام) التي يفتقر إليها الشخص العادي، مما يدل على أنَّ الكلام الصادر منهم أكد من أي كلام آخر، وهذا ما أحاط القول بقوة توكيدية كبيرة.

ب: لا الزائدة :

(لا) حرف لها أربعة مواضع في العربية، تكون نافية، ونهاية، وحرف دعاء، وزائدة للتوكيد^(٢). "وقد تكون عاملة أو غير عاملة"^(٣)، فالعاملة نوعان، إما لا النافية

(١) عقاب الأعمال : ٢١٠، مسألة (٣٤٠).

(٢) ينظر: رصف المباني: ٢٥٧.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٩٠.

للجنس العاملة عمل إنَّ، أو العاملة عمل ليس، أما غير العاملة فهي إما عاطفة أو جوابية^(١). وما يهمنا هنا أن تكون زائدةً للتوكيد، فلها ثلاثة أقسام:^(٢)

الأول: أن تكون زائدةً من جهة اللفظ فقط، وذلك لوصول عمل ما قبلها الى مابعدھا، وتسبق بحرف خفض، فتكون بمعنى غير^(٣)، كقولهم: (جئت بلا زاد)، و(غضبت من لا شيء)، فلا تزداد هنا من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي.

الثاني: تكون زائدةً ، لتوكيد النفي، وتسبقها الواو العاطفة بعد نفي أو نهي، نحو قولنا: ما يستوي زيد ولا عمرو، فهي وإن كانت زائدة، فإنها رافعة لإستواء أحد الطرفين دون الآخر، ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاحة:٧]، ف(لا) زائدة لتوكيد النفي، وتعيّن دخولها في الآية؛ لئلا يُتوهم عطف (الضالين) على (الذين)، وقيل: "هي زائدة لتوكيد النفي المستفاد من لفظ (غير) على طريقة العرب في المعطوف على ما في حيز النفي"^(٤).

الثالث: قد تأتي زائدة، فدخولها كخروجها، وهذا ممّا لا يُقاسُ عليه.

وقيل: قد يكثر زيادة (لا) مع القسم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:١]، وقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد:١]. فإن "قوله تعالى: (لا أقسم) لا زائدة؛ لأنها في حكم المتوسطة؛ لأن القرآن كله نزل مرةً واحدةً الى سماء الدنيا، ثم نزل على النبي عليه السلام بعد ذلك في نيف وعشرين سنة على ما شاء

(١) ينظر: الجنى الداني : ٢٩٠ - ٢٩٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٣٠٠ - ٣٠٢.

(٣) ينظر : رصف المباني : ٢٧٠.

(٤) التحرير والتنوير : ١/١٩٨، وينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١/١٥، ومعجم الأدوات في القرآن

الكريم : ٢١٩.

الله مِمَّا يُرِيدُ أَنْ يَنْزِلَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ وَلَوْ ابْتِدَاءً مُتَكَلِّمٍ بِكَلَامٍ لَمْ يَجْزِ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ زَائِدَةٍ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ" (١) .

وقد جاءت (لا) زائدة لتوكيد النفي في أحاديث كثيرة وردت في كتاب عقاب الأعمال، منها ما نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إذ قال: "ما مِنْ ذِي مَالٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ يَمْنَعُ زَكَاةَ مَالِهِ، إِلَّا حَبَسَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرَقَرٍ" (٢).

إذ جاءت (لا) نافية زائدة لتوكيد النفي، وقد ازدادت بعد الواو العاطفة المسبوقه بالنفي، فالذهب والفضة هما صنفان من أصناف المال، فهي وان كانت زائدة لكنّها مؤكدة على أنّ امتناع تزكية أي طرف من هذه الأموال يؤدي الى استحقاق العقوبة التي أقرها الله تعالى في كتابه العزيز بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤].

وروي قول آخر عن بعض أصحاب أحمد بن محمد بن خالد، إذ قال: "من مَنَعَ قِيرَاطًا مِنَ الزَّكَاةِ فَمَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا مُسْلِمٍ" (٣).

فجاءت (لا) في الحديث زائدة لتوكيد النفي، ولكن لا يجوز إخراجها من الكلام؛ لئلا يصير النفي اثباتًا، فالمعنى قائم على النفي، والواو قد اشركت بين الاسمين في حكم النفي كما تُشْرِكُ بينهما في الإثبات (٤)، فذكر (لا) الزائدة جاء لتأكيد أنّ من امتنع عن دفع ولو قيراط من الزكاة فهو ليس من المؤمنين ولا المسلمين. ومما يلفت انتباهنا هنا أنّ هذا الحديث قد أُكِّدَ بأكثر من أداة زائدة؛ ليناسب المقام وحال السامع،

(١) مشكل اعراب القرآن : ٧٧٦/٢ و ٨١٩/٢.

(٢) عقاب الاعمال : ٩١، مسألة (١٣٠).

(٣) المصدر نفسه: ٩٤، مسألة (١٣٥).

(٤) ينظر : رصف المبانى: ٢٧٣.

فقد أُكِّد بالباء، و(لا) الزائدة للحث على دفع الزكاة التي تعدُّ الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة؛ لتحقيق العدل والمساواة بين الفقراء والاعنياء.

وجاءت (لا) زائدة للتوكيد أيضًا في قول أبي عبد الله (عليه السلام): "لا يَدْخُلُ الجنة سَفَاكُ الدَّمَاءِ وَلَا مُدْمِنُ الخَمْرِ وَلَا مَاشٍ بِنَمِيمٍ"^(١).

فجاءت (لا) زائدة في الحديث لتؤكد أنَّ الجنة تَحْرُمُ على هؤلاء الأصناف الثلاثة، وهم: من يسفك الدماء بغير حق، ومدمن الخمر، والنمام، وقد عُطِفَ بين هذه الأطراف الثلاثة بالواو التي اشركت بينهم في حكم النفي، ف (لا) زائدة لتوكيد النفي، إذ باستطاعته أن يقول: (لا يدخل الجنة سفاك الدماء، ومدمن الخمر، وماشٍ بنميم) لكنه أعاد ذكر (لا) الزائدة ؛ ليؤكد العاقبة الوخيمة المترتبة على من يتصف بهذه الصفات، وهي عدم دخول الجنة.

ومنه قول الرسول (صلى الله عليه وآله) في تحريم الخمر: "وَمَنْ بَاعَهَا أَوْ اشْتَرَاهَا لغيره، لم يقبل الله تعالى منه صلاةً ولا صيامًا ولا حجًّا ولا اعتمارًا حتى يتوب منها"^(٢).

ف(لا) هنا مشابهة لما سبقها من الأحاديث، فهي زائدة لتوكيد النفي، فقد أكدَّ وشدَّد على تحريم الخمر عن طريق تعاقب زيادة الأداة (لا)، فقد نفي عن متناولها الصلاة والصيام والحج والاعتمار حتى يتوب.

(١) عقاب الأعمال : ١٨٢، مسألة (٢٨٥) .

(٢) المصدر نفسه : ٢١٩، مسألة (٣٤٠) .

٤- لن:

حرف نفي واستقبال، يقول سيبويه: "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تتصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أن، وذلك قولك: أريد أن تفعل. وكى، وذلك جئتك لكي تفعل. ولن"^(١)، فهي تختص بالدخول على الأفعال المضارعة فتتفيتها وتخلصها للاستقبال معنى وإن كان في اللفظ باقياً على احتمالها للحال والاستقبال^(٢)، و"النفي بها مؤكد"^(٣)، وقيل: "إن (لن) لتأكيد النفي ك(إن) في تأكيد الإثبات، فنقول: لا أبرح، فإذا أردت تأكيد النفي، قلت: لن أبرح"^(٤). وقد ذهب بعضهم إلى أن النفي بها مؤبد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٥]، فإن كلمة (أبدًا) بعد (لن) تؤكد النفي الأبدي^(٥). بينما أوضح الرضي (ت ٦٨٦هـ) أن هذا غير صحيح، إذ قال: "لن معناه نفي المستقبل، وهي تنفي المستقبل نفيًا مؤكدًا، وليس للدوام والتأبيد، كما قال بعضهم"^(٦)، فهذا يعني أن النفي بها عنده غير مؤبد، والدليل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَعَيْنَا فِيمَا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، فالسيدة مريم (عليها السلام) قد امتنعت عن الكلام ليوم واحد، وهذا ينافي النفي الأبدي^(٧).

(١) الكتاب: ٥/٣، وينظر: الاصول في النحو: ١٥٢/٢.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٢٨٥.

(٣) شرح المفصل: ٣٧/٥.

(٤) البرهان في علوم القرآن: ٤٢٠/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٣٧/٥ - ٣٨، ومعاني النحو: ٣١١/٣.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٣٨/٤.

(٧) ينظر: معاني النحو: ٣١١/٣.

وهي تفيد استمرار نفي الفعل المضارع في المستقبل إلى حين، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، ففوق الفعل ينفَعكم في سياق النفي يدل على طول العذاب واستمرار مدّته، فلن ينفَعكم اليوم تمنّيكم شيئاً بعد أن تبينَ لكم أنّكم كنتم ظالمين مُصِرِّينَ على الكفر والضلال^(١)، ويبين الزمخشري أنّها أشدّ توكيداً للنفي من (لا) ، إذ يقول: "ولن لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت، قلت: لن أبرح اليوم مكاني"^(٢).

وأوضح الدكتور فاضل السامرائي أنّها نقيضة (سوف)، فإذا قلت: سوف أفعل، فعند النفي تقول: لن أفعل^(٣).

ومما جاء منهما في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، ما نُقِلَ عن أبي جعفر (عليه السلام) إذ قال: "إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ، فَخُذْ كَفًّا مِنْ بَطْحَاءِ الْأَرْضِ فَاضْرِبْ وَجُوهَهُمْ"^(٤).

فقد جاءت (لن) في الحديث مؤكّدة ناصبةً للفعل المضارع بعدها، فحذفت نونه لأنّه من الأفعال الخمسة، وإنّ التوكيد جاء لغرض حصول الاطمئنان، فربما كان المخاطب خائفاً ويحتاج الى كلام فيه توكيد حتى يطمئن أكثر؛ لذلك أُطِرَ الكلام بـ(لن).

(١) ينظر : دلالة اسلوب التوكيد في سورة الزخرف: مجلة: ص ٧٢٣.

(٢) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمين: ٤ / ٨٩، وينظر: شرح المفصل : ٣٧/٥.

(٣) ينظر : معاني النحو: ٣/٣١١.

(٤) عقاب الأعمال: ١٧٠، مسألة (٢٦٢).

وُنُقِلَ حَدِيثٌ آخَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) إِذْ قَالَ "عَلَى الْعَشَّارِ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ يَلْعَنَهُ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا"^(١).

وردت (لن) في الحديث نافية للفعل المضارع (تجد) ومؤكدة له، فهي تفيد استمرار نفي الفعل، وجاء التوكيد بهذه الصيغة (لن)؛ لزيادة التخويف والتهديد؛ للكف عن هذا العمل.

٥ - ما الزائدة :

لفظٌ مشتركٌ تكون حرفاً واسماً^(٢)، وما يعيننا هنا هي الحرفية، فلها ثلاثة أقسام: نافية، ومصدرية، وزائدة، فالنافية إما أن تكون غير عاملة وهو الأصل في الحروف غير المختصة وهي الداخلة على الفعل، نحو: ما قام زيد، أو تكون عاملة؛ لأنها شابهت ليس في النفي، وفي دخولها على الجملة الإسمية، فترفع الاسم وتتصب الخبر^(٣). وتسمى ما الحجازية، وتدخل الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس، فنقول: (ما زيد بقائم)، كما نقول: (ليس زيدٌ بقائم)^(٤). أمّا المصدرية فهي التي تُقَدَّر مع ما بعدها بمصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوزٍ﴾ [هود: ١٠٨] ، "وتكون توكيداً لغواً"^(٥)، وقيل: "تجيء ما صلةً يُريد بها التوكيد كقول الله عز وجل:

(١) عقاب الأعمال : ٢٨٨، مسألة (٣٤٠).

(٢) ينظر: رصف المباني: ٣١٠، والجنى الداني في حروف المعاني : ٣٢٢، ومغني اللبيب : ١/ ٣٢٦.

(٣) ينظر: الجنى الداني : ٣٢٣.

(٤) ينظر: رصف المباني : ٣١٠.

(٥) الكتاب: ٢٢١/٤، وينظر: المقتضب: ٥٤/٢.

﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]؛ الْمَعْنَى فَبِنَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ " (١). وتزداد (ما) لإفادة التوكيد في مواضع عديدة:

أولها: قد تتصل ببعض الكلمات فتكون كافة، (٢) والكافة على أنواع:

النوع الأول: ما تتصل بالحروف المشبهة بالفعل فتكفها عن العمل، أي: تبطل عملها في الجملة الإسمية، ويرتفع ما بعدها على الابتداء، فتقول: (إنَّما زيدٌ قائمٌ)، وتهيئ دخولها على الجملة الفعلية أيضاً، فتؤكد المعنى الذي تؤديه، فتسمى (المُهَيَّئَة)، والمهيئة نوع من أنواع الكافة، فكل مهيئة كافة ولا ينعكس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [هود: ٣٣].

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّما يَصَّعْدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] (٣). ومنه قول الشاعر:

ولكنَّما اسعى لمجد مؤثَّل وقد يدرك المجد المؤثَّل أمثالي (٤).

والنوع الثاني من (ما) الكافة هي الكافة عن عمل الرفع، فلا تدخل الا على جملة فعلية صرَّحَ بفعالها، فلا تتصل إلا بثلاثة أفعال هي: (قَلَّ، وكَثُرَ، وطَالَ)، وعلَّة ذلك شبههن بـ(ربِّ) (٥). ومنه قول الشاعر:

(١) لسان العرب : ٤٧٣/١٥ .

(٢) ينظر: رصف المباني: ٣١٥_٣١٧، و الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٣٣-٣٣٥.

(٣) ينظر: رصف المباني: ٣١٧، و الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٣٥، وحاشية الصبان: ٤١٨/١.

(٤) البيت لامرئ القيس: ديوانه: ١٣٩ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٦/١.

قَلَّمَا يَبْرُحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِبُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا^(١)
 ف(ما) كفت الفعل (قَلَّ) عن طلب الفاعل.

والنوع الثالث: هي الكافة عن عمل الجر، وتتصل بحروف الجر، فمن الأحرف التي تتصل بها هي: (ربَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، والكاف، نحو قولك: (كن كما أنت)، والباء، وتحدث فيها معنى التقليل، كقول الشاعر:

فَلَنْ صَرْتُ لَا تَحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ^(٢).

ومع (مِنْ)، كقول أبي حية:

وَأَمَّا لَمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ^(٣)

وقد تكون غير كافة، أي أن ما قبلها يعمل فيما بعدها، فدخلها في الكلام كخروجها، فهي زائدة للتوكيد أيضاً، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]^(٤).

نستدل من ذلك أن (ما) الزائدة للتوكيد تكون إما كافة أو غير كافة، وكلاهما يؤدي معنى التوكيد.

ثانيها: وقد تزداد بعد إذا الظرفية، نحو: (إذا ما قمت أكرمتك)^(٥).

(١) مغني اللبيب : ٣٣٦/١.

(٢) شعر صالح بن عبد القدوس : ١٣٣.

(٣) البيت في شعر أبي حية النميري : ١٧٤، وينظر: مغني اللبيب : ٣٣٩/١، ٣٤٢.

(٤) ينظر : رصف المباني: ٣١٧، والجنى الداني في حروف المعاني: ٣٣٢، والانتقان في علوم

القرآن : ٢٨٩/٢، والنحو المصفى : ٥٣٩/١.

(٥) ينظر : رصف المباني: ٣١٥.

ثالثها: يكثر وقوع (ما) الزائدة بعد إن الشرطية، فتدغم فيها النون نطقاً وكتابةً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَتَقَفَّنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدُ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ﴾ [الأنفال: ٥٧] ، وتسمى في هذه الحالة (إن) المؤكدة بـ(ما) ^(١).

وقد تقترن (ما) الزائدة بأسماء الشرط، فبعض أدوات الشرط قد تلازمها (ما) الزائدة) ابداً فلا تنفك عنها حين استعمالها للشرط، وهي: (إذما، وحيثما)، وبعضها يجوز اقترانها بالحرف (ما) أو لا تقترن به، وهذه الأدوات هي: (إن - متى - أيان - أي)، أما باقي الأدوات (من، ما، مهما، أنى) فلا تقترن به مطلقاً ^(٢).

رابعها: وقد تكون (ما) الزائدة منبهة على وصف غير لائق، فتكون لازمة للكلمة، نحو قولنا: ضربته ضرباً ما، أي: نوعاً من الضرب، فالحرف (ما) يفيد التوكيد ^(٣).

وقد وردت (ما) في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، فقد دخلت على الأحرف المشبهة بالفعل، إذ نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قوله: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خلق المؤمنين من نور عظمته وجلال كرامته، فمن طعن عليهم أو ردَّ عليهم قولهم، فقد ردَّ الله في عرشه، وليس من الله في شيء، إنما هو شريكُ الشيطان" ^(٤).

فقد جاءت (ما) بعد الحرف المشبه بالفعل (إن) فكفته عن العمل بعد أن كان عاملاً، فلم تنصب ما بعدها بل جاء بعدها ضمير الرفع (هو) في محل رفع مبتدأ، و (شرك) خبره، فأكدت (ما الزائدة) المعنى القائم في الجملة وهو قصر طعن المؤمنين على عمل الشيطان وأتباعه، فمن يعمل ذلك فهو شريك الشيطان في العمل، فأضافت (ما) على توكيد (إن) توكيداً إضافياً للمعنى.

(١) ينظر: رصف المباني : ٣١٦، و النحو الوافي ٤/٤٣٤، والتطبيق النحوي: ٧٣/١.

(٢) ينظر: النحو المصفى: ٣٨٤/١.

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٣٤ .

(٤) عقاب الاعمال : ١٠٢، مسألة(١٥١) .

وَقُلْ حَدِيثٌ آخَرَ عَنْ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، قَالَ: "إِنَّمَا خَافَ الْقِصَاصَ مِنْ كَفِّ
عَنْ ظَلَمِ النَّاسِ"^(١). فَقَدْ دَخَلَتْ (مَا) عَلَى (إِنَّ) وَهِيَ أَتَتْهُا لِلدَّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ
بَعْدَمَا كَانَتْ مَخْتَصَةً بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، فَجَاءَ بَعْدَهَا فِعْلٌ مَاضٍ، وَقَدْ أَكَّدَتْ الْمَعْنَى
الَّذِي يُؤَدِّبُهُ، وَقَصَّرَتْ الْخَوْفَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ الْمُبْتَدِعِينَ عَنْ ظَلَمِ النَّاسِ.

وقد وردت (ما) الزائدة في أحاديث جاءت في كتاب عقاب الأعمال بعد (أي) الشرطية، فقد نُقِلَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، قَوْلُهُ: "أَيُّمَا نَاشٍ نَشَأَ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يُؤَدَّبْ عَلَى مَعْصِيَتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوَّلُ مَا يُعَاقِبُهُمْ بِهِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَرْزَاقِهِمْ"^(٢).

فقد جاءت (ما) زائدة بعد أداة الشرط (أي)، فأكدت معنى الشرطية والجزاء في (أي)، تقويةً وتوكيداً؛ لإقرار عقاب من ترك التأديب على المعصية؛ لما في التأديب من أثر في رياضة النفس، وتعويدها على محاسن الاخلاق، والابتعاد بها عن الآثام والمعاصي.

وَقُلْ حَدِيثٌ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، قَالَ فِيهِ: "أَيُّمَا مُؤْمِنٍ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُؤْمِنٍ حِجَابٌ، ضَرَبَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ سَبْعِينَ أَلْفَ سَوْرٍ مَسِيرَةَ أَلْفِ عَامٍ مَا بَيْنَ السَّوْرِ إِلَى السَّوْرِ"^(٣).

ففي الحديث الشريف جاءت (ما) بعد أداة الشرط (أي) زائدة ومؤكددة على أن من يضع حجاب بينه وبين المؤمنين سينال العقاب وهو التباعد عن الجنة؛ لذا على

(١) عقاب الأعمال : ١٩١، مسألة (٣٥).

(٢) المصدر نفسه : ٦٠، مسألة (٨٠).

(٣) المصدر نفسه : ١٠٣، مسألة (١٥٣).

كل مؤمن قضاء حاجة أخيه، وتقديم النصح والمعونة له، وغيرها من الأمور التي تعني عدم وضع الحجب بين المؤمنين، ونيل العقوبة لمن امتنع عن هذه الأمور.

وجاء حديث آخر لحقت فيه أداة الشرط (أي) ب(ما) الزائدة، فقد روي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قوله: "أيما مؤمن حبس مؤمناً عن ماله وهو محتاج إليه، لم يذق والله من طعام الجنة، ولا يشرب من الرحيق المختوم"^(١).

فجاءت (ما) مؤكدة شمول العقوبة لجميع المؤمنين الذين يحبسون أموالهم عن المؤمنين الآخرين المحتاجين لهذا المال، فالجزء من جنس العمل، فحبس الأموال عن الآخرين يكون نتيجته الحرمان من طعام الجنة ورحيقها المختوم.

٦- من الزائدة

حرف خفض تأتي زائدة وغير زائدة، فغير الزائدة لها معانٍ عدّة، منها: ابتداء الغاية في المكان، والتبويض، والتقليل، والبدل، والمجازة، وغيرها^(٢).

أما الزائدة فهي التي تدخل على الكلام توكيداً، نحو قولنا: (ما أتاني من أحد إلا زيداً)، فهي بمنزلة الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وما أنت بفاعلٍ، ولست بفاعلٍ^(٣)، فيكون دخولها في الكلام كخروجها^(٤)، والمقصود بالتوكيد هنا هو توكيد النفي على العموم^(٥)، وهي على نوعين:

(١) عقاب الأعمال : ١٠٦، مسألة (١٥٨) ، للمزيد ينظر: ١٢١، مسألة (١٩٠)، و ١٢٧،

مسألة (١٩٦)، و ١٢٩، مسألة (١٩٨).

(٢) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٤/٤٥٨، والجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠٨.

(٣) ينظر : الازهية في علم الحروف: ٢٩٦.

(٤) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٣١٦.

(٥) ينظر : النحو الوافي: ٤٦١/٢.

الأول: " تكون زائدة لتوكيد الاستغراق وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: (ما قام من أحد)، فهي مزيدة هنا لمجرد التوكيد؛ لان (ما قام من أحد) و(ما قام أحد) سيان في إفهام العموم دون احتمال"^(١).

والثاني: تكون زائدة لاستغراق الجنس وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، فزيادتها تفيد التنصيص على العموم نحو: (ما في الدار من رجل)^(٢).

ففي الحالة الأولى قد نفت العموم دون احتمال، أمّا في الحالة الثانية فقبل دخول (من) لو قلنا: " (ما في الدار رجل) محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم ، ولنفي واحد من هذا الجنس دون ما فوق الواحد ؛ ولذلك يجوز أن يقال : (ما قام رجل بل رجلان)، فلما زيدت (من) صار نصا في العموم ولم يبق فيه احتمالاً " ^(٣).

ولا تزداد (من) عند سيوييه (ت ١٨٠هـ) وجمهور البصريين إلا بشروط هي: ^(٤)

أولاً: أن يندمها نفي أو نهي أو استفهام ب(هل)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسْفُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩]. وأجاز أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) زيادتها بعد الشرط، كقول الشاعر:

(١) شرح المفصل : ٤/٤٦٠.

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني : ٣١٦، ومغني اللبيب: ٣٥٣/١، والنحو الوافي: ٤٦٠/٢.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني : ٣١٧، وينظر: مغني اللبيب: ٣٥٣/١، وحروف المعاني بين دقائق النحو والطائف الفقه : ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٤) ينظر: الكتاب : ٣١٦/٢ ، والمقتضب : ٤/٤٢٠، ومعاني الحروف: ٩٤، وشرح المفصل: ٤/٤٦٠، والجنى الداني في حروف المعاني: ٣١٧، و مغني اللبيب : ٣٥٣/١، وكفاية المعاني في حروف المعاني : ١٢٣.

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعلم^(١).

فشرط سيبويه الأول وهو أن يتقدمها نفي أو نهي؛ وذلك لأنه لا يرى زيادتها في الواجب، فلا تقول: (جاعني من رجل)، ولا تقول: (جاعني من أحد)؛ لأنه يرى أن استغراق الجنس في الواجب محال، إذ لا يتصور مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي^(٢). أما الأخفش (ت ٢١٥ هـ)، فقد أجاز زيادتها في الواجب، واستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الاحقاف: ٣١]. وقيل إن هذا مذهب الكوفيين أيضاً^(٣). وقد ذهب الدكتور خليل بنيان الى جواز زيادتها في الكلام المثبت، وذكر كثيراً من الشواهد القرآنية التي تؤيد ذلك^(٤)، فاستشهد بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ﴾ [يس: ٣٤]، فهي زائدة في (من العيون) إذ لا يستوي هنا جعلها لبيان الجنس أو للتبويض مع استمرار تفجير العيون في كل زمن الأرض^(٥).

ثانياً: تنكير مجرورها.

ثالثاً: كون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ.

ووضع الكوفيون شرطاً واحداً لزيادتها وهو تنكير مجرورها^(٦).

(١) الشاعر زهير بن ابي سلمى، ديوانه : ٢٨، وينظر : مغني اللبيب: ٣٥٣/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل : ٤٦١/٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٤٥٩/٤.

(٤) ينظر: النحويون والقرآن : ١٨.

(٥) المصدر نفسه : ١٩.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤/٣، والجنى الداني: ٣١٦.

وأرجح جواز زيادتها في الإيجاب كما قال بذلك الدكتور خليل بنيان؛ لورودها في القرآن الكريم بهذه الصورة، فهو كلام الله المعجز الذي نزل بلسان عربي مبين، والمشتمل على الأقوم والأقوى بمقتضى ما هو ظاهر من دلائل اعجازه^(١).

ولا بدّ لنا من أن نشير إلى مواضع زيادتها، وهي: ^(٢)

الأول: المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْيَ تُمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [هود: ٦١].

الثاني: الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢].

الثالث: المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَأَبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا﴾ [الفرقان: ١٨]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤].

الرابع: الحال، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨].

وقد جاءت (من) زائدة للتوكيد في أحاديث وردت في كتاب عقاب الأعمال منها: ما نُقِلَ عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، إذ قال: "ما من أحدٍ يُقَصِّرُ عن حُبِّنا بِخَيْرٍ إِلَّا جعله الله عِنْدَهُ"^(٣).

(١) ينظر: النحويون والقرآن: ١١٥.

(٢) ينظر: حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٣) عقاب الأعمال: ٢٨، مسألة (٣٣).

إذ جاءت (من) زائدة لتوكيد النفي، مسبوقه بنفي ومجروها نكرة، وتقدير الكلام: (ما أحد يقصر عن حبنا...)، فعندما زيدت (من) أكدت ما أرادته الإمام علي (عليه السلام)، وهو شمول الجميع بهذا الحكم، أي سوء المصير مهما كان جنسه أو لونه ... الخ، عقوبة على جدهم لآل البيت ، ونصبهم لهم ، وشكهم فيهم ، وإنكارهم لهم.

وُقِلَ حديثٌ آخر من أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "ما من مؤمنٍ يخذل مؤمناً أخاه وهو يقدِرُ على نصرته، إلاَّ خذله الله في الدنيا والآخرة"^(١).

وقوله (عليه السلام): "ما من إنسانٍ يطعنُ في عينِ مؤمنٍ إلاَّ مات بشرِّ ميتةٍ، وكان يتمنى أن يرجعَ إلى خيرٍ"^(٢).

ف نجد أن هذه الأحاديث قد جاءت فيها (من) زائدة للتوكيد بالشروط التي ذكرها سيبويه وجمهور البصريين؛ إذ سبقت بنفي وجاء مجرورها نكرة، فتقدير الكلام في الحديث الأول: (ما مؤمن يخذل مؤمناً...)، وفي الحديث الثاني: (ما إنسان يطعن في عين مؤمن...)، فإنَّ زيادة من أفادت توكيد المعنى الذي أرادته أبو عبد الله (عليه السلام).

وجاء حديثٌ آخر سبقت فيه (من) ب (ليس) ، إذ نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إذ يقول: "إنَّ الله عز وجل بعث نبياً إلى قومٍ، فأوحى الله إليه قُلْ لِقَوْمِكَ: إنه ليس من أهل قريةٍ ولا أهل بيت كانوا على طاعتي فأصابهم فيها شرٌّ فانقلبوا عمَّا أُحِبُّ إلى ما أكرهه إلاَّ تحولت لهم عمَّا يحبون إلى ما يكرهون"^(٣).

(١) المصدر نفسه : ١٠٢ ، مسألة (١٥٠).

(٢) المصدر نفسه : ١٠٣ ، مسألة (١٥٢).

(٣) عقاب الأعمال : ١٤٠ ، مسألة (٢١٦).

فجاءت (من) زائدة للتوكيد بعد النفي بـ(ليس)، وقد أكدت على شمول جميع أهل القرية ومن دون استثناء بالعقاب الذي ذكره بالحديث.

وجاءت (من) زائدة للتوكيد بعد (لا) النافية ومجرورها نكرة في حديث آخر نُقِلَ عن رسول الله (ص)، حيث قال فيه: "ما من عبد يسأل من غير حاجة فيموت حتى يحوجه الله إليها ويثبت له بها في النار"^(١).

فقد أكدت الأداة الزائدة (من) شمول الجميع في الحكم وبدون استثناء، أي كل عبد يسأل الناس بغير حاجة، ولو حُذفت (من) فلم تؤثر على معنى الجملة غير أنها أعطتها قوة توكيدية.

فنرى في الأحاديث السابقة أنَّ (من) قد أكدت شمول جميع من ذُكِرَ بالحكم.

_ من أحد ← كل أحد بلا إستثناء.

_ من مؤمن ← كل المؤمنين بلا إستثناء.

_ من إنسان ← كل إنسان بلا إستثناء.

فقد أكد بـ(من) دفعًا للاستثناء من الحكم. وجاء التأكيد ربّما لشدة العقوبة المذكورة التي تدفع القارئ أحيانًا الى التفكير بالاستثناءات والله أعلم.

(١) المصدر نفسه : ١٩٨، مسألة (٣٢١).

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ

التركيب بالحروف الثلاثية والرباعية و الخماسية .

أولاً: - الحروف الثلاثية:

١. ألا الاستفتاحية:

وهي من الحروف الهوامل^(١)، ومعناها التنبيه^(٢)، وتفيد التوكيد، قال الرضي (ت ٦٨٦ هـ): "اعلم أنّ (ألاً) و(أما) حرفا استفتاح يبتدأ بهما في الكلام، وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة، وكأنّهما مركبتان من همزة الإنكار، وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق فصارا بمعنى (إنّ)، إلا أنّهما غير عاملين، يدخلان على الجملة، خبرية كانت أم طلبية"^(٣). وهي - أعني ألا الاستفتاحية - على وجوه عديدة: ^(٤)

الأول: تفيد التنبيه، فتدل على تحقيق ما بعدها، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. وتكون افتتاحاً للكلام، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

الثاني: العرض والتحضيض، فالعرض هو طلب بلين ورفق، والتحضيض هو طلب بحث، ويفهمان من سياق العبارة، وتختص (ألاً) هنا بالجملة الفعلية، فمثال العرض قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ومثال التحضيض قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

(١) ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٥٧ .

(٢) ينظر: الازهية في علم الحروف: ١٦٥ .

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٤٢١/٤ .

(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني، ١٥٨، والازهية في علم الحروف: ١٦٣ - ١٦٥، ومغني

الليبي: ٨٠/١ - ٨١، وكفاية المعاني في حروف المعاني: ١٤٣ .

الثالث: قد تكون تمنياً، فتتصب بعدها النكرة بلا تنوين، كقولك: ألا ماء بارداً،
وحكمها حكم (لا)، قال الشاعر:

ألا عمرَ ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات^(١)
الرابع: التويخ والانكار، كقول الشاعر:

ألا إرعواء لمن ولت شبيبته وأذنت بمشيب بعده هرم^(٢)

وأشار د.عباس حسن إلى كونها حرف استفتاح لا عمل لها، وقال إنَّ هذا
المعنى مستمد من خصائص أحرفها، وعلى الشكل الآتي:

أ- الهمزة للبروز وإثارة الانتباه، مما يتوافق مع افتتاح الحديث بها.

ب- اللام: لربط انتباه السامع وذهنه بما سيأتي بعدها.

ج- الألف اللينة: لإعطاء السامع فسحة من الزمن يستجمع خلالها شتات ذهنه.

فالمحصلة النهائية لهذه المعاني تتوافق مع وظيفتها في الاستفتاح^(٣).

وقد اختلف فيها أ مركبة أم بسيطة، فقيل: "هي مركبة من همزة الاستفهام و(لا)
النافية للجنس"^(٤)، وتعمل عمل الحروف المشبهة بالفعل^(٥)، وقيل هي بسيطة واليه
ذهب ابن مالك^(٦).

(١) مغنى اللبيب ٨١/١ .

(٢) البيت غير منسوب لقائل، ينظر : مغنى اللبيب : ٨١/١ ، وهمع الهوامع : ١٤٧/١ .

(٣) ينظر : حروف المعاني بين الاصله والحداثة : ١٢٧ .

(٤) الجنى الداني : ٣٨١ .

(٥) ينظر: حروف المعاني بين الاصله والحداثة : ١٢٧ .

(٦) ينظر : الجنى الداني : ٣٨١ .

وقد وردت (ألا) مؤكدة بكثرة في أحاديث كتاب عقاب الاعمال، نذكر اقوالاً للرسول (ص) في خطبة له، فقد حث ونهى فيها عن أمور عديدة، فقال: "ألا ومن سمع فاحشة فأفشأها، فهو كمن أتاها، ومن سمع خبراً فأفشأه، فهو كمن عمله"^(١).

فجاءت (ألا) استفتاحية وقد أكدت ما أراده الرسول (ص)، وهو عدم إفشاء الفاحشة، وحث على الابتعاد عنها.

وجاءت أيضاً في قوله (ص): "ألا وإنَّ الله تعالى ورسوله بريئان من مختلعات بغير حق"^(٢). وقال (ص): "ألا وإنَّ الله عزَّ وجلَّ ورسوله بريئان ممن أضرَّ بإمرأةٍ حتى تختلع منه"^(٣).

فقد افتتح (ص) كلامه في كلا الحديثين بـ(ألا) للتنبيه على تحقيق ما بعدها (إنَّ الله ورسوله بريئان)، أي تأكيد البراءة، وقد كسر همزة (إنَّ)؛ ليدل على استئناف كلام جديد، فقد أكَّدَ الكلام بمؤكدين هما: (ألا) و (إنَّ).

ومثله قوله (ص): "ألا و إنَّ العلمَ خيرٌ من العمل، وملاك الدين الورع"^(٤). وقال (ص): "ألا وإنَّ العالم من يعمل بالعلم و إن كان قليل العمل"^(٥).

ويجوز أن تليها (لا) الناهية فجاء التنبيه تقديمًا لمعنى النهي ، وقد أدت التنبيه على النهي في قول الرسول (ص): "ألا ولا تحقرنَّ شيئاً وإن صغر في أعينكم، فإنه

(١) عقاب الاعمال : ٢٢١، مسألة (٣٤٠).

(٢) المصدر نفسه : ٢٢٣، مسألة (٣٤٠).

(٣) المصدر نفسه : ٢٢٣، مسألة (٣٤٠).

(٤) المصدر نفسه : ٢٣٦، مسألة (٣٤٠).

(٥) المصدر نفسه : ٢٣٦، مسألة (٣٤٠).

لا صغير بصغيرةٍ مع الإصرار، ألا وإن الله سائلكم عن أعمالكم حتى عن مسٍّ أحدكم ثوب أخيه بإصبعه"^(١).

٢. (إِنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون:

هي من أبرز حروف المعاني التي تفيد التوكيد، ذكرها سيبويه قائلاً: "وَأَمَّا (إِنَّ) فَإِنَّهَا هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في (أَنَّ)، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء، ولا تكون إلا مبتدأة، وذلك قولك: إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ، وَإِنَّكَ ذَاهِبٌ"^(٢). ويقول ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) في علل النحو: "وبما أَنَّهَا عملت عمل الفعل إِلَّا إِنَّهَا لم ترفع الاسم بل نصبته، وذلك لِأَنَّكَ لو رَفَعْتَ (إِنَّ) الاسم لم يُعْلَم أَنَّهَا حرفٌ"^(٣)، وقد أضاف الرماني (ت ٣٨٤ هـ) أسباباً أخرى تدعو إلى المشابهة، إذ قال: "إِنَّ الضمير يتصل بها على حدِّ اتصاله بالفعل، وذلك كقولك: إِنِّي وَإِنَّكَ، كما تقول أكرمني وأكرمك، وإِنَّا تطلب اسمين كما يطلبها الفعل المتعدي، وَإِنَّ أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، وَإِنَّمَا قُدِّمَ المنصوب فيها على المرفوع؛ لئلا تشبه الفعل؛ لِأَنَّهَا على زنته"^(٤)، فقليل: "إِنَّمَا عملت إِنَّ المشددة؛ لِأَنَّهَا أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لِأَنَّهَا على ثلاثة أحرف كما أَنَّهُ على ثلاثة أحرف، وإِنَّمَا مبنية على الفتح كما أَنَّهُ مبني على الفتح"^(٥). فهذا يعني أَنَّهَا مشابهة لعمل الفعل ولفظه. وتفيد الابتداء والإيجاب^(٦)، والأصل فيها كونها حرف توكيد ينصب الاسم، ويرفع

(١) عقاب الأعمال : ٢٣٦، مسألة (٣٤٠).

(٢) الكتاب : ١٢٠/٣.

(٣) علل النحو: ٢٣٥ - ٢٣٦، وينظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٣.

(٤) معاني الحروف للرماني: ١٤٣.

(٥) الانصاف في مسائل الخلاف : مسألة ٢٤، ١٥٩/١.

(٦) ينظر : معاني الحروف للرماني: ١٣٣.

الخبر ^(١)، ولها صدارة الجملة ^(٢). يقول الكوفيون: إِنَّ هذه الحروف تنصب المبتدأ فقط، أما الخبر فمرفوع أصلاً قبل دخولها عليه. ^(٣)

معاني إِنَّ :

ل (إِنَّ) معانٍ عديدة أقرها النحويون في كتبهم:

أولاً: "تأتي لتأكيد إثبات المسند للمسند اليه" ^(٤)، وهو الأصل فيها، ويدور معها حيث وردت، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ^(٥) [يوسف: ٥١].

وقيل: "إنها قريبة الشبه بنون التوكيد الثقيلة التي تؤكد الفعل، غير أنها مسبوقة بالهمزة، ومن أوجه الشبه بينهما: أن كلتيهما للتوكيد، وأن نون التوكيد يفتح معها الفعل وهذه ينصب معها الفعل، وأنها تخفف كما تخفف تلك" ^(٦).

ثانياً: "تأتي حرف جواب بمعنى (نعم) فلا تقتضي اسماً ولا خبراً" ^(٧). كقول الشاعر:

(١) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٩٣.

(٢) ينظر : الاتقان في علوم القرآن: ٢ / ١٧٤.

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٢٢)، ١/ ١٤٤.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٩٧ ، للمزيد من معاني (إِنَّ) ينظر: ٤٠٠_٤٠٢.

(٥) ينظر : شرح قطر الندى: ١٤٨ ، وحاشية الخصري: ١ / ١٢٨، ومعاني النحو: ١/ ٢٦١ .

(٦) معاني النحو: ١ / ٢٦٤.

(٧) اللمع في العربية: ٤٢ .

بكرنَ العواذلَ في الصبِو ح يلمني وألومهُنَّه
ويقلنَ شيبَ قدِ علا ك وقد كبرت فقالت إنَّه^(١)

أي نعم هو كذلك، والهاء لبيان الحركة وليس اسمًا، ومن شواهدنا أيضًا قول ابن الزبير: لعن الله ناقة حملتني اليك: فقال: إنَّ وراكبها، أي نعم ولعن راکبها^(٢).

ثالثًا: قيل إنَّها تفيد التعليل، قال السيوطي (ت ٩١١هـ): "والثاني أثبتته ابن جني وأهل البيان ومثله بنحو قوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٩]، وقوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقوله: ﴿وَمَا أُبْرئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وهو نوع من التأكيد^(٣)، وقد أشار الى ذلك سيبويه، اذ يقول: " تقول: جنَّتك أنك تريد المعروف، إنَّما أراد: جنَّتك لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفت اللام " ^(٤).

وقد جاءت (إنَّ) في أحاديث كتاب عقاب الأعمال؛ لغرض التوكيد في مواضع عديدة^(٥)، منها ما روي عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: "إن الله تبارك جعل عليًا (عليه السلام) علمًا بينه وبين خلقه، ليس بينهم وبينه علمٌ غيره، فمن تبعه كان مؤمنًا، ومن جده كان كافرًا، ومن شك فيه كان مشركًا" ^(٦).

(١) البيتان لعبد الله بن قيس الرقيات ، وهو شاعر اموي ، ديوانه: ٦٦ ، ينظر: اللمع في العربية: ٤٣/١ ، والمفصل في صنعة الاعراب: ٣٩٧/١ ، وتوجيه اللمع: ١٥٥ .

(٢) ينظر: الجنى الداني : ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٣) الاتقان في علوم القرآن: ٢٠٦/٢ .

(٤) الكتاب: ١٢٦/٣ .

(٥) عقاب الأعمال : ٢٩ ، مسألة (٣٤) ، و٢٩ ، مسألة (٣٥) ، و ٥١ ، مسألة (٦٥) ، و ٥٨ ، مسألة (٧٧) .

(٦) عقاب الأعمال : ٢٢ ، مسألة (٢٤) .

فقد أكدت (إنَّ) النسبة بين جزأي الجملة الاسمية، المبتدأ المتمثل في لفظ الجلالة (الله) الذي وقع اسماً لـ (إنَّ) منصوباً، والخبر (جعل) الذي جاء جملة فعلية، فقد أشار في الحديث الى أنَّ علياً (ع) علم بين الله والخلق، فقد جاءت (إنَّ) لتثبيت الخبر في نفس المتلقي، ورداً لما يتبادر في أذهان بعضهم من أوهام تنفي ذلك، فقد نفى الشك والإنكار فيها.

ونقل حديث آخر للرسول (ص) قال فيه: "إنَّ في النار منزلةً، لم يكن يستحقها أحدٌ من الناس إلا بقتل الحسين بن علي ويحيى بن زكريا عليهما السلام"^(١).

فقد أكدت (إنَّ) النسبة بين جزأي الجملة الاسمية ، وقد جاء خبرها شبه جملة (في النار) متقدماً على اسمها النكرة (منزلةً)، فإننا نرى في الحديث إشارات واضحة وصريحة تثبت في النفس المتلقية جواباً لتساؤلات عن منزلة وجزاء من قتل الحسين ويحيى بن زكريا(عليهما السلام)، فقد استلزم تأكيد مضمون الجملة ب(إنَّ) إقراراً على نيل جزائهم من عذاب الله ، وما عند الله أشد عذاباً وأشد نكالاً.

فيبدو أنَّها مختصة بالتوكيد، وذلك حسب قول الجرجاني (ت ٤٧١ هـ): "اعلم أنَّ (إنَّ) لا تفيد معنى زائداً على التأكيد، والتأكيد لا يبطل معنى الابتداء، إذ ليس في التأكيد معنى أكثر من أنك تحقق الجملة وتثبت قدمها في الصدق"^(٢). و لـ (إنَّ) خصائص في النظم هي:

١- قيل من خصائصها: أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن واللفظ ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه بل تراه لا يصلح إلا بها"^(٣)، وذلك في قوله تعالى:

(١) المصدر نفسه : ٤٢ ، مسألة (٥٥).

(٢) المقتصد في شرح الايضاح: ١ / ٤٤٨.

(٣) دلائل الاعجاز: ٣١٧.

﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقد وردت مع ضمير الشأن في أحاديث كتاب عقاب الاعمال، من ذلك حديث نُقِلَ عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: " قال رسول الله (ص): "إياكم واليمين الفاجرة فإنها تدع الديار بلاقع من أهلها" (١).

فقد أكَدَّ الحديث ب (إِنَّ) المكسورة وهي حرف توكيد ناسخ ينصب الاسم ويرفع الخبر، واسمها ضمير الشأن (الهاء)، وجاء خبرها جملة فعلية (تدع)، كما أنه قد هياً (إِنَّ) للدخول على الجملة الفعلية بعد ما كانت مختصة بالجملة الاسمية (٢) إذ أنه أكَدَّ لهم ب (إِنَّ) تنزيلاً لهم منزلة من ينكر ذلك.

٢- تأتي لربط الكلام بعضه ببعض، فلا يحسن سقوطها، فسقوطها يخلُ بمعنى الكلام (٣)، وهي بهذا تُغني عن الفاء العاطفة (٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [المؤمنون: ١٧]. وقد جاءت أحاديث في كتاب عقاب الاعمال تدلُّ على هذه الخصيصة، منها ما نقل عن أبي عبد الله (عليه السلام)، إذ قال: "من عمل للناس، كان ثوابه على الناس، إِنْ كُلَّ رِيَاءٍ شَرِكٌ" (٥).

فلو نظرنا إلى جملة (إِنْ كُلَّ رِيَاءٍ شَرِكٌ) في الحديث الشريف لوجدنا السياق متناسقاً، لكن لو اقتطعنا (إِنَّ) وقلنا: (من عمل للناس كان ثوابه على الناس، كُلَّ رِيَاءٍ شَرِكٌ) لوجدنا كيف نبا الثاني من الأول، ولو جئنا بالفاء لتمكنا من التقارب في

(١) عقاب الاعمال: ٦٨، مسألة (٩٣).

(٢) ينظر: معاني النحو: ٥٦/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٤/١.

(٤) ينظر: دلائل الاعجاز: ٢٣٨.

(٥) عقاب الاعمال: ١١١، مسألة (١٦٩).

الصورتين، فنقول : (من عمل للناس كان ثوابه على الناس، فكلّ رياء شرك)، وفي الحديث الشريف أغنت (إِنَّ) عن الفاء العاطفة، وقد أشار الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الى ذلك قائلاً: "حتى إذا جئت الى (إِنَّ) فأسقطتها رأيت الثاني منها قد نبا عن الأول، وتجافى معناه عن معناه، ورأيت لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل، حتى تجيء بالفاء"^(١)؛ لذلك نرى أن (إِنَّ) قد ألفت بين الجملتين، وبإسقاطها يبدو الكلام مختلاً.

ولنا أن نذكر حديثاً آخر في هذا الشأن، إذ نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام) إذ قال: "ثلاثة لا ينظر الله - عز وجل - اليهم: ثاني عطفه، ومسبل أزاره خيلاء، والمنفق سلعته بالأيمان ، إِنَّ الكبرياء لله رب العالمين"^(٢).

فقد جاءت وظيفة (إِنَّ) كما في الحديث السابق لربط الكلام بعضه ببعض، أي لربط ما بعدها بما قبلها، كما يمكننا الاستغناء عنها بالفاء، لذا عُدت (إِنَّ) رابطة.

وقد تخفف (إِنَّ) المكسورة، ويكون فيها لغتان هما: "الإعمال والإهمال، والإهمال أشهر، فاذا عُمِلت فحكمها حكم الثقيلة، واذا أُغيت جاز أن يليها الأسماء والأفعال، ولا يليها من الأفعال الا النواسخ"^(٣)، وتلزمها اللام الفارقة^(٤)؛ لئلا تلتبس بـ(إِنَّ) التي

(١) دلائل الاعجاز: ٣١٦.

(٢) عقاب الاعمال: ٥٤، مسألة (٧٠).

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٠٨

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٧٨/١ إذ قال ابن مالك في الفيته:

للجحد، تقول: (إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ) فيكون إيجاباً، فإن قلت: (إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، كان نفيًا^(١)؛ لأنَّ الجحد بمعنى (ما)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]. بمعنى ما الكافرون الا في غرور^(٢).

وذهب الكوفيون الى أنَّ (إِنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وحثهم في ذلك هو زوال شبهها بالفعل، فوجب أن يبطل عملها^(٣)، "وتلزم لام الابتداء بعد (إِنْ) المكسورة المخففة المهملة"^(٤).

واختلف النحاة في اللام الداخلة على (إِنْ) المخففة من الثقيلة، إذ ذهب سيبويه والأخفش الى أن هذه اللام هي لام الابتداء التي كانت مع المشددة^(٥)، وقد لُزِمَت للفرق بين التي هي لتأكيد النسبة وبين (إِنْ) النافية؛ لأنَّه لو قيل: (إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) بدون اللام لأحتمل ان يكون المراد: (ما زَيْدٌ قَائِمٌ) وهذا المذهب اختيار ابن عصفور وابن مالك^(٦).

وذهب بعضهم الى أنَّها (لام الابتداء) إذا دخلت على الجملة الاسمية، وهي لام فارقة إذا دخلت على الجملة الفعلية^(٧)، في حين ذهب الفارسي والشلوبين الى أنَّ

وخففت ان فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل

وربما استغني عنها إن بدا ما ناطقٌ أرادته معتمدا

(١) ينظر : معاني الحروف للرماني: ٢٣١ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٢٣١/١ .

(٣) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٢٤ ، ١٥٩/١ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٣٢٦/١ ، والى ذلك أشار الناظم بقوله:

وخففت إن فقل العمل وتلزم اللام اذا ما تهمل .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٤٩/٢ .

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٢/١ ، وهمع الهوامع: ٥١١/١ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٢٦٢

هذه اللام هي ليست لام الابتداء وإنما هي لام أخرى اجتلبت للفرق بين إنَّ المخففة من الثقيلة وبين (إنَّ النافية)^(١).

ويبدو لي أن ما قاله سيبويه ومن تبعه هو الرأي الأصح، إذ إنَّ هذه اللام هي لام الابتداء التي كانت مع إنَّ الثقيلة فلما خفت (إنَّ) اجتلبت للفرق بين (إنَّ) المخففة من الثقيلة و(إنَّ) النافية، وقد صرح الدكتور فاضل السامرائي أن (إنَّ) المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الجملة الفعلية أهملت وجوباً ولزمتها اللام عند الإهمال فرقاً بينها وبين إنَّ النافية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾^(٢) [الأعراف: ١٠٢].

وخلاصة القول: إنَّ اللام تلزم (إنَّ) المخففة للتفريق بينهما وبين (إنَّ) النافية. أما ما يخص توكيدها فيبدو أنَّها أقلُّ توكيداً من الثقيلة، وقد استدل الدكتور فاضل السامرائي على ذلك بأمر منها:

أولاً: إنَّ تخفيف نونها يشير الى تخفيف توكيدها، فهي نظير لنون التوكيد الخفيفة التي يكون التأكيد فيها أقلَّ من نون التوكيد الثقيلة.

ثانياً: إنَّ الاستعمال القرآني يدل على أنَّ الثقيلة أكد من الخفيفة، وتجلي ذلك واضحاً في قول الله سبحانه تعالى في آيتين وردتا في سورة يوسف، فيقول في أحدهما: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩١]، وقال في الآية الأخرى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩٧]، فإنهم في خطابهم مع أخيهم جاءوا بـ(إنَّ) المخففة؛ لرؤيتهم المكانة والرفعة التي حظى بها أخوهم وكأنَّ فعلتهم عادت عليه بذلك. أما مع أبيهم فجاءوا بـ(إنَّ) الثقيلة؛ لما حل

(١) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ١٧٦

(٢) ينظر: معاني النحو: ٣١٤/١.

بأبيهم من جراء فعلتهم من الوهن واللوعة وذهاب عينيه من الحزن وحرقة الفؤاد، فدعاهم ذلك الى توكيد الاعتذار والاعتراف بالخطيئة بخلاف الحال مع أخيهم^(١).

٣. أن بفتح الهمزة وتشديد النون:

اتفق علماء العربية على كون (أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة فرعاً على المكسورة الهمزة، فمجازهما واحد؛ لذلك عُدَّ حُرْفًا واحدًا^(٢)، وهي للأمر المتيقن والمستقر^(٣)، وإِنَّها تقيد التوكيد أيضاً، فتؤكد مضمون الجملة وتحققها^(٤)، "وتنفي الشك عنها"^(٥)، فهي تشبه (إِنَّ) المكسورة في العمل ودلالاتها على التوكيد، ولكنها تختلف عنها في انعقادها في الجملة، قال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ): "إنها تختلف عن (إِنَّ) المكسورة التي تكون الجملة معها على استقلالها بفائدتها، ويحسن السكوت عليها، وأما المفتوحة فتقلبها الى حكم المفرد^(٦)، ويوضح ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) قائلاً: "تقلب معنى الجملة الى الأفراد ويصير في مذهب المصدر المؤكد، ولولا إرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع، وكنت تقول مكان (بلغني أن زيداً قائم) (بلغني قيام زيد)"^(٧). ف (أَنَّ) وما بعدها تؤول بمصدر، وهذا المصدر هو أحق بالموضع في الجملة، لكنَّ إرادة التوكيد تقتضي (إِنَّ) المفتوحة المشددة؛ لأنها تجعل الكلام جملة، فعندما تقول: (بلغني أن زيداً قائم) له من الأداء في التعبير ما لا يكون لو قلنا:

(١) ينظر : معاني النحو : ٣١٧/١ .

(٢) ينظر : المقتضب: ١٠٧/٤، وجواهر الادب في معرفة كلام العرب: ٢٠٧ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو: ٢٠٩/٢ .

(٤) ينظر : معاني الحروف للرماني: ١٥١ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح : ٢٩٤/١، وينظر: التراكيب اللغوية: ١١٧ .

(٦) ينظر : المفصل في صناعة الاعراب : ٣٩٠ .

(٧) شرح المفصل : ٥٢٦/٤ - ٥٢٧ .

(بلغني قيام زيد)^(١)؛ لذلك نرى عند بنائها جملة فإنها تفتقر الى شيء يكون معها ويُضْمُ إليها؛ لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الذي يحتاج الى ما بعده ليعطي خبرًا تامًا، فهي تؤول مع ما بعدها بمصدر مفرد مؤكد، فتقع فاعلة، ومفعولة، ومبتدأة ومجرورة لكونها في مذهب المفرد^(٢).

وقد اختلف المحدثون في كونها مؤكدة أو غير مؤكدة، فالدكتور مهدي المخزومي قد أحصى الفرق بينهما وبين (إِنَّ) المكسورة، فهي عنده غير مؤكدة ولا تؤدي وظيفة التوكيد، إذ يقول: "ويجمعون بين (إِنَّ) و(أَنَّ) ومعناها مختلف ووظيفتهما مختلفة، ف (إِنَّ) أداة توكيد، و(أَنَّ) أداة وصل، أو موصول حرفي، ولا دلالة لها على التوكيد، و(إِنَّ) تقع في صدر الجملة بينما (أَنَّ) تقع في اثنائها، وليس هناك من جامع يجمعهما"^(٣).

أما الدكتور فاضل السامرائي فالصواب عنده هو كونها مؤكدة، فيقول: " فقولك علمت (أن محمدًا قائم) أكد من قولك (علمت محمدًا قائمًا) إضافة الى إيقاع الجملة المؤكدة موقع المفرد: أي علمتُ هذا الأمر،... قال تعالى: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]، فجاء ب (أن)؛ لأنه علم مؤكد"^(٤).

ويبدو لي أنها مؤكدة، وأن وقوعها بعد فعل من أفعال اليقين قد وثق توكيدها؛ لأن اليقين مرادف بالمعنى لغرض التوكيد الذي يراد به تقوية الأمر وتثبيته.

(١) ينظر: معاني النحو: ٢٦٩/١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٥٠/١ - ٣٥١.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٣٢.

(٤) معاني النحو: ٢٧٢/١.

وقد جاءت مؤكدة في أحاديث كتاب عقاب الاعمال، فقد نُقِلَ عن علي بن الحسين (عليهما السلام) اذ قال: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ ثَوْبٍ فَعَلِمَ أَنَّ بِحَضْرَتِهِ مُؤْمِنًا مَحْتَاجًا إِلَيْهِ فَلَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِ، أَكْبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي النَّارِ عَلَى مَنْخَرِيهِ" (١) .

فقد أَكَّدَ القول ب(أَنَّ)، وقَدَّمَ خبرها الجار والمجرور (بحضرتَه) على اسمها (مؤمناً) ليؤكد أَنَّ بحضرتَه مؤمناً محتاجاً للمساعدة و ضرورة تقديمها له عند العلم به، والمقدرة على ذلك، وإلَّا فالجزاء هو النار.

وقد تخفف (أَنَّ)، فتكون مخففة من الثقيلة (أَنَّ)، فيضم اسمها، كقولك: (علمتُ أن زيد قائم) تقديره: (أنَّه زيد قائم)، فالهاء المضمرة اسم (أن)، وهي بعكس إن المكسورة المخففة الذي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر (٢)، وعند وقوعها في الجملة يكون لها ثلاث صفات مجتمعة:

الأول: تأتي بعد فعل من أفعال اليقين أو ما نزل منزلته، مثل (علم، أيقن، تأكد، حسب، زعم) (٣).

الثاني: تبقى على ما كان لها من العمل، لكنَّ اسمها لا يكون إلا ضمير الشأن محذوفاً، أي الموضوع أو الحال أو الشأن أو القصة (٤) .

(١) عقاب الاعمال: ١٣١، مسألة (٢٠١). وللمزيد ينظر: ٤٠ مسألة (٥٣)، و ٢٤، مسألة

(٢٨)، و ٧٣، مسألة (١٠١)، و ١١٠، مسألة (١٦٧).

(٢) ينظر: علل النحو: ٤٤٨.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب: ٣٩/١ .

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٨٣/١.

وإن تخفف أن فاسمها اسـتـكن والخبر جملة من بعد أن

الثالث: أن يكون الخبر جملة اسمية دعائية، أو جملة فعلية، وهذه الأخيرة تصدر غالباً بأحد الأحرف: (قد، السين، سوف، ما النافية، لا النافية، لو) (١).

وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة يونس: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [سورة المزمل: ٢٠]. ومنه قول الشاعر:

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما فُدرًا (٢)
ثانياً: الحروف الرباعية:

١. أما بفتح الهمزة وتشديد الميم:

حرف شرط، فترد بمعنى الجزاء، فهي مؤولة بـ (مهما يكن من شيء)؛ لذلك قال سيبويه في تفسيرها: "كأنه يقول: (عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق)" (٣)، وهذا التفسير يدل على أنها في معنى الشرط، فلما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت (أما) مقامها كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط، فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً اصلاً للفظ (٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة:

وينظر: شرح التصريح على التوضيح، ٣٣٠/١، وشرح قطر الندى: ١٥٣/١، والكواكب الدرية على متممة الاجرومية: ٢٧٧/١ - ٢٧٨.

(١) ينظر: النحو المصفى: ٢٩٤.

(٢) الشاهد (أن سوف يأتي كل ما فُدرًا) فإن (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها الجملة الفعلية المصدرية بالحرف سوف، واصل الكلام: أنه سوف يأتي كل ما فُدرًا، البيت غير منسوب لقائل، ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٨٧/١، والنحو المصفى: ٢٩٤.

(٣) الكتاب: ٢٣٥/٤، وينظر: رصف المباني: ٩٧، والجنى الداني: ٥٢٢، ومغنى اللبيب:

. ٦٩/١

(٤) شرح المكودي: ٢٩٦، وينظر: رصف المباني: ٩٨.

٢٦]. وقد تلازمها الفاء ولا تحذف إلا إذا لم يكن في الكلام لبس، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، فيقال لهم أكفرتُم^(١)، ومنه قول الشاعر:

أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاكِبِ^(٢)

وأما إفادتها التوكيد فهو ما ذهب اليه الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) فقال: "أما حرف يعطي الكلام فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فاذا قصدت أنه ذاهب لا محالة ذاهبٌ وأنه بصدد الذهاب، قلت: (أما زيد فذاهب)"^(٣)، وفيها معنى التفصيل أيضاً^(٤)، فهي "حرف شرط وتفصيل وتوكيد"^(٥)، وقيل: إن التفصيل غالب أحوالها^(٦)، فقد جاء في شرح المفصل: "قد تقدم القول في (أما) المفتوحة الهمزة، أنها للتفصيل فإذا ادعى مدع أشياء في شخص، نحو أن يُقال: (زيدٌ عالمٌ شجاعٌ كريم)، وأردت تفصيل ما ادعاه، فإنك تقول في جوابه، أما عالمٌ فشجاعٌ فمُسَلَّمٌ، وأما كريمٌ ففيه نظر"^(٧).

وقيل تأتي لغير تفصيل أصلاً؛ لذلك قيل: هي حرف إخبار تضمن معنى الشرط، ففي قولنا: (أما زيد فمنطلق) الأصل فيها: (إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق)، فقد نابت (أما) عن أداة الشرط وفعل الشرط بعد حذفهما^(٨)، ولا يلزم تكرارها، تكرارها، فهي مستغنية بنفسها عن التكرار، وهذا خلافٌ لمن يرى أن التفصيل هو

(١) ينظر: شرح المكودي: ٢٩٧.

(٢) البيت للحارث بن خالد المخزومي، ديوانه: ٤٥، وينظر: همع الهوامع: ٦٧/٢.

(٣) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ٨/١، وينظر: مغنى اللبيب: ٦٨/١.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٥٢٢.

(٥) مغنى اللبيب: ٦٨/١، وينظر: الأساليب النحوية عرض وتطبيق: ٢٥٥.

(٦) ينظر: مغنى اللبيب: ٦٨/١.

(٧) شرح المفصل: ١٢٥/٥.

(٨) ينظر: الجنى الداني: ٥٢٢، ومغنى اللبيب: ٦٩/١.

تكرار الفصل بينه وبين الأول، أما إذا تكررت فهي لعطف كلام على آخر (١)، ومنه قول الشاعر (٢):

فَأَمَّا يَوْمَ خَشَيْتَنَا عَلَيْهِمُ فَيُصْبِحُ خَنَانًا عُصْبًا تُبِينَا
وَأَمَّا يَوْمَ لَا نَخْشَى عَلَيْهِمُ فَنُؤْمِنُ غَارَةً مَتَلْبِينَا

وقد تخفف أمّا فتقلب ميمها الأولى ياء (٣)، ومنه قول الشاعر (٤):

رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيُضْحِي وَ أَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصِرُ

فأصل (أيما) هو (أمّا).

وقد يليها الاسم لا الفعل؛ لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط (٥).

وجاءت (أمّا) في كتاب عقاب الأعمال تفيد الشرط والتفصيل والتوكيد، إذ نُقِلَ عن سَمَاعَةَ بن مِهْرَانَ، قال: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَّ فِي مَالِ الْيَتِيمِ عَقُوبَتَيْنِ: أَمَّا أَحَدُهُمَا فَعَقُوبَةُ الْآخِرَةِ النَّارُ، وَأَمَّا عَقُوبَةُ الدُّنْيَا فَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلْيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾" (٦) [النساء: ٩].

(١) ينظر: رصف المباني: ٩٨ .

(٢) الشاعر عمرو بن كلثوم، ديوانه: ٩٢ .

(٣) ينظر: رصف المباني: ٩٩ .

(٤) الشاعر: عمر بن أبي ربيعة: خزنة الأدب: ٣٠٨/٥ ، مغنى اللبيب: ٦٧/١ .

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٥٢٥ .

(٦) عقاب الاعمال: ٨٩ ، مسألة (١٢٦) .

فقد وردت (أَمَّا) في الحديث مرتين متبوعة بالاسم، وقد أفادت الشرط، ونستدل بذلك بلزوم الفاء بعدها، وقد أفادت التفصيل أيضاً، فقد فصلت الأمر في عقوبة أكل مال اليتيم في الدنيا والآخرة، وأكَّدتها، إذ باستطاعته أن يقول: عقوبة أكل مال اليتيم في الآخرة النار، لكنَّه أراد التأكيد فضلاً عن بلاغة الكلام وفصاحة اللفظ وهذا ما يفرض على المتكلم التلون في الأداء، لذلك قال: أَمَّا العقوبة الأولى فالنار.

كما جاء حديث آخر نقل عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: "ما أَحَدٌ يَظْلُمُ بِمَظْلَمَةٍ إِلَّا أَخَذَهُ اللهُ بِهَا فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ عِزٌّ وَجَلٌّ، فَإِذَا تَابَ غُفِرَ اللهُ لَهُ"^(١).

ففي الحديث يوضح الامام (عليه السلام) أن من يظلم أحداً يأخذه الله بمظلمته في نفسه وماله، أما إذا كان الظلم بينه وبين الله عز وجل، فيغفر الله له إذا تاب، فقد أكَّد هذا المعنى بـ (أَمَّا)، وقد تلاها اسم لا فعل؛ لئلا يتوهم بأنه فعل الشرط، فهي قائمة مقام الشرط وفعله، ولازمتها الفاء؛ لتضمَّنها معنى الشرط، ثم أنَّها تفصيلية، إذ فصلت الأمر في الظلم إذا كان بينه وبين الله .

٢. كَأَنَّ :

وهي حرف مركب مشابه لـ (إِنَّ) في العمل^(٢)، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن (كَأَنَّ) فزعم أنَّها (إِنَّ) لحقتها كاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إِنَّ) بمنزلة كلمة

(١) المصدر نفسه : ١٨٩، مسألة (٣٠٠).

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٥٦٨، ومغنى اللبيب: ٢١٥/١.

واحدة، وهي نحو: (كأي رجلاً)، ونحو: (له كذا وكذا درهمًا)"^(١)، وهي للتشبيه المؤكد بمعنى (إِنَّ)"^(٢).

وأختلف في أصلها فقيل: هي مركبة، وهذا رأي الخليل وبعض البصريين المتأخرين"^(٣)، فهي مركبة من الكاف المفيدة للتشبيه وإنَّ المفيدة للتوكيد"^(٤)؛ لذلك نلاحظ أنَّ الجملة الأصل (إِنَّ زيدًا كالأسد) تدل على التشبيه؛ لوجود الكاف في الخبر، وهي مؤكدة؛ لوجود (إِنَّ) فهذا يدل على أنَّ معناها هو توكيد التشبيه؛ وإفراط عنايتهم بالتشبيه أزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها الى أولها، فعندما تقول: إِنَّ زيدًا كالأسد، فقد بنيت كلامك على اليقين ثم طرأ التشبيه بعد ذلك فسرى من الآخر الى الأول، وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك: (كأن زيدًا أسدًا)؛ لأنَّك بنيت كلامك من أوله على التشبيه"^(٥)؛ لذا قيل: " إِنَّ الأصل في (كأن زيدًا أسدًا): إِنَّ زيدًا كأسد، ثم فُدم حرف التشبيه اهتمامًا به، ففتحت همزة (إِنَّ)؛ لدخول الجار عليها، ثم قال الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف جرُّ بها "^(٦).

نستنتج من ذلك: أنَّ التشبيه بـ (كأنَّ) أقوى وأبلغ من الكاف؛ لذا نراها تستخدم في الجملة التي يكون الشبه بين المسند والمسند اليه قويًا، فلا نستعمل إِنَّ والكاف، و إنما (كأنَّ)؛ لقوة دلالتها على التشبيه.

(١) الكتاب : ١٥١/٣ .

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٥٧٠، والاتقان في علوم القرآن: ٢٥٧/٢.

(٣) ينظر: رصف المباني : ٢٠٨ .

(٤) ينظر : شرح التصريح على التوضيح: ٢٩٤/١.

(٥) شرح المفصل : ٥٦٤/٤ .

(٦) مفتاح العلوم : ١٠٩، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٥٦٨ ، ومغني اللبيب:

٢١٥/١، ومعاني النحو: ٢٨٣/١ ، وجامع الدروس العربية: ٢٩٨/٢ .

وهناك من يقول إنَّها بسيطة غير مركبة، فالألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طارئٌ عليها، فالالتفات إلى الأصل أحسن، وبهذا تكون ثقيلة ومخففة، فالثقيلة تعمل عمل (أَنَّ) المفتوحة المشددة، فتكون في ابتداء الكلام، وما بعدها كلام قائم بنفسه، إلاَّ أنَّها لا تكون في موضع معمول بخلاف (أَنَّ) التي تؤول مع ما بعدها بمصدر، فتكون مبتدأ، وفاعلة، ومفعوله^(١).

وما يهمننا هنا أنَّها تفيد التوكيد سواء أكانت مركبة أم بسيطة، فقد جاءت (كَأَنَّ) مؤكدةً للتشبيه في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، فقد نقل عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قوله: "جاءني ابن عمك كأنَّه أعرابيٌّ مجنون، عليه إزار وطمليسان ونعلاه في يده..."^(٢).

فقد جاءت (كَأَنَّ) في الحديث المروي عاملة، فنصبت اسمها (الضمير الهاء)، ورفعت خبرها (اعرابيٌّ)، وقد أفادت التشبيه المؤكد، فأراد تشبيه ابن عمه بالأعرابي المجنون، فأصل الجملة: (إن ابن عمك كأعرابي مجنون)، لكنَّه لما أُريد زيادة في التشبيه، قال: (كَأَنَّه).

وقد تخفف (كَأَنَّ) لكنها تبقى عاملة، جاء في رصف المباني: "وإذا كانت مخففةً يحكم عليها بما يحكم على (أَنَّ) المشددة من الأحكام المذكورة في بابها، إلاَّ أنَّها يجوز أن يكون اسمها ظاهرًا أو ضمير أمر وشأن"^(٣)، ومنه قول الشاعر^(٤):

كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءٌ خُلِبِ

(١) ينظر: رصف المباني: ٢٠٩ - ٢١٠.

(٢) عقاب الاعمال: ٢٣، مسألة (٢٧)، وللمزيد ينظر: ٤٢، مسألة (٥٤).

(٣) رصف المباني: ٢١١.

(٤) البيت لرؤبة وهو في ديوانه: ١٦٩ وصدرة: ومُعْتَدِ فِظٍ غَلِيظِ الْقَلْبِ، وينظر: الكتاب:

١١٠/١، والمقرب: ١١٠/١.

وقد تدخل (ما) على (كأنَّ)، وقد اختلف النحاة في عمل (كأنَّ) عند دخول (ما) عليها، فذهب الزجاج (ت ٣١١هـ) في كتابه الجمل، قائلًا: إذا اقترنت ما بهذه الأدوات (أي إنَّ واخواتها) لم يجب إهمالها، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال، غير أنَّ الإهمال أكثر، وتبعه في ذلك تلميذه الزجاجي وابن السراج^(١). وقد أيده في بعض من ذلك الصائغ (ت ٧٢٠هـ) صاحب كتاب اللحة، فقال: فالأفيس إعمالها مع أخواتها وجعل (ما) زائدة وليس كافة؛ لأن هذه الحروف قوية في الشبه بالأفعال، فضعف إبطال عملها^(٢).

وذهب آخرون في رأي آخر، إذ قيل: إن دخول (ما) الحرفية يبطل عملها ويجعلها صالحة للدخول على الجملة الفعلية^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦]، فيزيل اختصاصها بالجملة الاسمية.

وأرجح إبطال عمل هذه الحروف ومن ضمنها الأداة (كأن) محل الشاهد، إلا لبيت فيجوز فيها الإعمال والإهمال وهي محل اتفاق جميع النحاة، لأنَّ ما الكافة تزيل اختصاصها بالجملة الاسمية، وتصلحها للدخول على الجملة الفعلية.

وقد دخلت (ما) على (كأنَّ) في آية كريمة وردت ضمن حديث في كتاب عقاب الأعمال حيث نقل عن حمران، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): قول الله (عز وجل): ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾

(١) ينظر: مفتاح العلوم: ١١٠، وشرح ابن عقيل ٣٧٤/١.

(٢) ينظر: اللحة في شرح الملحة: ٥٦٣/٢.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٤٩/١، وشرح الاشموني على الفية ابن مالك:

٣١٢/١، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: ٤١٩/١، والنحو الواضح في قواعد اللغة

العربية: ١٤١/٢.

[المائدة: ٣٢]، وإنما قتل واحداً؟ ، فقال: يوضع في موضع من جهنم، إليه ينتهي شدة عذاب أهلها لو قتل الناس جميعاً كان إنَّما يدخل ذلك المكان، قلت فإن قتل آخر؟ قال: يضاعف عليه^(١).

في الشاهد دخلت ما الكافة على (كأنَّ) فكفتها عن العمل، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، فجاء بعدها جملة فعلية متمثلة بفعل ماضٍ، فجاءت الآية؛ "التعظيم قتل النفس وإحيائها في القلوب؛ ليشمئز الناس عن الجسارة عليها، ويتراعبون في المحاماة على حرمتها؛ لأن المتعرض لقتل النفس إذا تصور قتلها بصورة قتل الناس جميعاً عظم ذلك عليه فثبطه ... قاتل النفس جزاؤه جهنم، وغضب الله، والعذاب الأليم. ولو قتل الناس جميعاً لم يزد على ذلك"^(٢)، فهذا المعنى يدل على تنبيه المتلقي للابتعاد عن القتل، فقتل شخص واحد بمثابة قتل الناس جميعاً، فجاءت (كأنَّما) لتثبيت هذا المعنى في ذهن المتلقي.

ثالثاً: الحروف الخماسية:

لكنَّ (المشددة):

حرف تفيد الاستدراك سواء أكانت مخففة أم مشددة^(٣)، ومعنى الاستدراك: "أن تتسب حكماً لاسمها يخالف المحكوم عليه قبلها، كأنك عندما أخبرت من الأول بخبر خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك، فتداركت بخبره إن سلباً وإن إيجابياً، وذلك لا يكون إلا بعد كلام ملفوظ به أو مقدر"^(٤)، أي أنها تقع بين كلامين متغايرين، أما فيما يخص عملها فهو مشابه لعمل (إنَّ)، فهي من الحروف المشبهة بالفعل تنصب

(١) عقاب الاعمال: ٢٠١ ، مسألة: (٣٢٦).

(٢) الكشف: ٦٢٧/١.

(٣) معاني الحروف للرماني: ١٩٠، وينظر: مغنى اللبيب: ٢٩٠/١ - ٢٩١ .

(٤) الجنى الداني: ٦١٥ .

الاسم وترفع الخبر^(١)، كما أنها مشابهة لـ (إن) في إفادتها التوكيد، " نحو قولك: (لو) جاءني زيد أكرمته) فهذا يدل على امتناع المجيء؛ لأن (لو) إذا أدخلت على مثبت نفته، فإذا أردت توكيده قلت: (لكنه لم يجيء) فأكدت بـ (لكنّ) ما إفادته (لو) من الامتناع بـ (لكنّ)"^(٢).

وبينها وبين (إنّ) وجوه توافق وتخالف، فمن أوجه مفارقتها: إنّ معنى لكنّ الاستدراك، ومعنى (إنّ) التوكيد، وقد تخفف (إنّ) وتبقى عاملة، أمّا (لكنّ) إذا خفت فلا تعمل، وتأتي (إنّ) في صدر الكلام، أمّا (لكنّ) فيتقدمها كلام^(٣)، ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين^(٤)، ومنه قول الشاعر:

يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنّي من جها لعמיד^(٥)

وتباينت الآراء حول تركيبها، فيرى البصريون أنها بسيطة، وقال الفراء (ت٢٠٧هـ): أصلها (لكنّ) المخففة النون و(أنّ) المفتوحة المشددة، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون (لكن) للساكنين^(٦). وقيل: إنّها " مركبة من (لا) و(إنّ) وَالْكَافِ الزَّائِدَةَ لَا التَّشْبِيهِيَّةَ، وحذفت الهمزة تَخْفِيفًا"^(٧).

(١) ينظر: شرح الاشموني: ٢٩٦/١.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٢٩٤/١.

(٣) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٧٨ .

(٤) ينظر: الجنى الداني في شرح حروف المعاني: ٦١٩، ومغنى اللبيب: ٣٢١/١، وكفاية

المعاني في حروف المعاني: ٢٣١ .

(٥) البيت من شواهد مغنى اللبيب رقم (٣٨٣)، أصله (ولكن اسقني) والأصل ان يتخلص من النقاء الساكنين بكسر نون لكن، فلما لم يسر ذلك له حذف اول الساكنين وهو نون لكن، والبيت

مجهول القائل، مغنى اللبيب: ٣٢١/١.

(٦) ينظر : شرح الاشموني: ٢٩٦/١.

(٧) مغنى اللبيب: ٣٢١/١، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٩٤/١.

ويبدو أنّ علة إبطال عملها عند تخفيفها عدم اختصاصها بواحد من الأفعال والأسماء، فلا يعمل إلا ما يختص^(١)، وتصبح عاطفة، ولكن بشروط وهي: أن تسبق بنفي أو نهي، وأن يكون معطوفها مفرداً، وأن لا تقترن بالواو، نحو: ما مررت برجل صالح لكن طالح، لا يقوم زيد لكن عمرو، فإن تلتها جملة فلا تكون عاطفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] ، ففي الآية الكريمة لم تكن (لكن) عاطفة، بل هي حرف ابتداء للاستدراك؛ لأنه جاء بعدها جملة (كانوا هم الظالمين)^(٢)، ومنه قول الشاعر:

إن ابن ورقاء لا تخشى بواده لكن وقائعه في الحرب تنتظر^(٣)

وقد اختلفت آراء النحاة في معاني (لكن)، فهناك ثلاثة أقوال في معناها^(٤):

الأول: وهو المشهور: أنه واحد وهو الاستدراك، ويُفسر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً ما قبلها؛ لذلك لا بدّ أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، أو ضد له، أو خلاف.

الثاني: أنها ترد للاستدراك تارة، وتارة أخرى للتوكيد، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته، نحو: (ما زيد شجاعاً لكنه كريم)؛ لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر، ومثلوا للتوكيد بنحو: (لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ)، فأكدت ما افادته (لو) من الامتناع.

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٧٧

(٢) ينظر : حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه: ٧٦.

(٣) البيت للشاعر زهير بن ابي سلمى المزني، من قصيدة يمدح فيها الشاعر الحارث بن ورقاء الصيداوي في ديوانه: ٥٣، وهو من شواهد التصريح: ١٤٧/٢ ، وينظر: همع الهوامع: ٢١٦/٣.

(٤) ينظر : حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه: ١٠٩ - ١١٠ .

الثالث: أنَّها للتوكيد دائماً مثل (إِنَّ) ويصحب التوكيد معنى الاستدراك. وقيل: "معنى لَكِنَّ التوكيد وَتُعْطِي مَعَ ذَلِكَ الإِسْتِدْرَاكَ" (١).

فهي تفيد التوكيد دائماً مصحوباً بالاستدراك، فلو أمعنا النظر في هذه الجمل نرى أنَّها تفيد التوكيد المشوب بمعنى الاستدراك.

فقد جاء حديث في كتاب عقاب الأعمال وردت فيه لَكِنَّ للتوكيد والاستدراك، فقد نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: "ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت؛ لأنك لا تجد رجلاً يقول: أنا أُبْغِضُ محمداً وآل محمد، ولكنَّ الناصبَ من نصب لكم وهو يعلم أنَّكم تتوالوننا وأنَّكم من شيعتنا" (٢).

جاءت (لَكِنَّ) في الحديث عاملة عمل (إِنَّ)، وقد دلت على التوكيد، وفيها تقوية النسبة بين جزأي الجملة الاسمية وتقريرها في ذهن السامع، فقد أقرت وأكدت أنَّ الناصب هو من نصب للآخرين من شيعتهم ومواليهم مع علمه بذلك.

وجاء في حديث آخر نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ أين الصدود لأوليائي! فيقوم قومٌ ليس على وجوههم لحمٌ، فيقال: هؤلاء الذين آذوا المؤمنين ونصبوا لهم وعاندوهم وَعَنَّفُوهم في دينهم، قال: ثم يؤمر بهم إلى جهنم، قال أبو عبد الله (ع): كانوا والله لا يقولون بقولهم ولكنَّهم حَبَسُوا حقوقهم واذاعوا عليهم سرهم" (٣).

فقد جاءت (لَكِنَّ) للتوكيد مصحوباً بالاستدراك، وقد عملت عمل (إِنَّ)، ووقعت بين كلامين متغايرين في النفي والإثبات، فهي مؤكدة على ما فعله هؤلاء بالمؤمنين

(١) مغني اللبيب : ٣٢١/١

(٢) عقاب الاعمال : ١٧، مسألة (١٧).

(٣) المصدر نفسه : ١٤٨، مسألة (٢٢٧).

من حبس حقوقهم، وإعلان أسرارهم. وربما استخدام التأكيد؛ لبيان أعمال من آذى
المؤمنين ونصب لهم، وليقرر أفعالهم في نفوس من ينكر ذلك.

الفصل الثاني

التوكيد بالأسماء

❖ المبحث الأول : التوكيد بالاسم التابع

❖ المبحث الثاني : التوكيد بالاسم غير التابع

توطئة:

لقد تعددت وتنوعت أساليب التوكيد التي قعدها النحويون، فقد جاءت بصورٍ مختلفة، وبطرائقٍ متعددة؛ وذلك لتعدد ما يدخله التوكيد من كلام العرب سواء أكان حديثاً أم محدثاً عنه^(١). ومراد هذا الفصل التوكيد بالاسم سواء أكان تابعاً لما سبقه من الإعراب أم غير تابع، وقد رأينا أن أكثر النحاة "عقدوا باباً خاصاً للتوكيد وقصروا معالجتهم لهذا الموضوع على جانب من جوانبه وهو التوكيد التابع"^(٢).

فالتوكيد التابع يشمل نوعين هما: التوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي، ويتجلى لنا أن ابن يعيش هو أول من صنف التوكيد الى لفظي ومعنوي^(٣)، أمّا من سبقه من العلماء فقد اختلفت تسمياتهم للتوكيد اللفظي والمعنوي، وسنذكر ذلك في موضعه^(٤).

ثم لا بدّ من أن نشير الى الأسماء التي تؤدي غرض التوكيد، فيتعدد أنواع التوكيد فيها، فهي إمّا أن تكون توكيداً لفظياً، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٣٧]، أو توكيداً معنوياً، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، كما تشمل التوكيد بالمصدر (أي المفعول المطلق)، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، أو بالحال المؤكدة، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا تُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١]، أو بالنعت، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [النازعات: ١٣]، أو نجدها في الأسماء التي يشير سياقها اللغوي الى كونها مؤكدة^(٥)، كقوله تعالى:

(١) ينظر: التوكيد في النحو العربي: ٧.

(٢) اسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٢٧/٢.

(٤) ينظر: ١٢٣، و ١٣٤ من الرسالة.

(٥) ينظر: الجملة العربية والمعنى: ١٤٧-١٤٩.

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الاسراء: ١]، فالإسراء لا يكون إلا في الليل، ومع ذلك قوى هذا المعنى وعضده بقوله (ليلاً)، ومنها عطف الاسم على نفسه أو مرادفه، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا﴾ [النساء: ٣٠]، فالمعتدي ظالم.

وبهذا ارتأيت أن اقسم هذا الفصل على مبحثين:-

الأول: الاسم التابع لما قبله في الإعراب، وهو التوكيد (اللفظي والمعنوي)، والبدل، والنعت.

الثاني: الاسم غير التابع لما سبقه في الإعراب لكأنه يؤدي وظيفة التوكيد، وهو (التمييز، والحال، وضمير الشأن، والمصدر).

ونبدأ بالتوكيد بالاسم التابع (التوكيد) أولاً ثم نتطرق الى أنواعه.

المبحث الأول

التوكيد بالاسم التابع

أولاً : التوكيد:

١. التعريف بالتابع المؤكد:

- التابع لغة:

جاء في كتاب العين: "التابع: التالي، ومنه التتبع والمتابعة، والإتباع يتبعه: يثله. تَبَعَهُ يَتَّبِعُهُ تَبَعًا. وَالتَّبَعُ: فَعَلَكَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ. تقول: تَتَّبَعْتُ عملَهُ، أي اتبعت آثاره"^(١)، ويقال: "اتَّبَعَ فلان فلانًا إذا تبعه يريد به شرًّا، كما أتبع الشيطان الذي انسلخ من آيات الله فكان من الغاوين، وكما أتبع فِرْعَوْنُ موسى"^(٢)، وقيل: إنَّ التابع يعني: الأجير ونحوه^(٣).

- التابع المؤكد اصطلاحًا:

لقد تعددت تعريفات العلماء النحاة للتابع المؤكد، فعرفه ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، قائلاً: " إنه لفظ يتبع الاسم المؤكد في إعرابه، ويكون لرفع اللبس وإزالة الاتساع"^(٤)، وقال في الخصائص: "... وهو على ضربين أحدهما تكرير الأول بلفظه، وهو نحو قولك: (قام زيد قام زيد)، (ضربتُ زيدًا ضربتُ زيدًا)... والثاني: تكرير الأوّل بمعناه، وهو على ضربين: أحدهما: للإحاطة والشمول، والآخر للتنشيت والتمكين، الأوّل، كقولنا: قام القومُ كلّهم، ورأيتهم أجمعين، ويتبع ذلك أكتع... والثاني: نحو قولك: قام زيد نفسه، ورأيته نفسه"^(٥)، وأشار إليه ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) في قوله: "تابع

(١) كتاب العين ، باب العين والتاء والباء : ٧٨/٢.

(٢) تهذيب اللغة ، باب العين والتاء مع الباء : ١٦٨/٢.

(٣) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، باب التابع : ٧١٧/٢.

(٤) اللمع في العربية : ٦٦.

(٥) الخصائص : ١٠١/٣-١٠٤.

يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول وهو لفظي ومعنوي^(١)، أمّا ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، فقال: "التوكيد لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه"^(٢)، وجاء في كتاب التعريفات إنّ التابع: "هو كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة. وخرج بهذا القيد خبر المبتدأ، والمفعول الثاني، والمفعول الثالث، من باب علمت وأعلمت؛ فإن العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهة واحدة، وهو خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف"^(٣). وقيل: إن التوكيد مصدر يسمى به التابع؛ لأنّه يفيد، ويقال: أكّد تأكيداً ووكد توكيداً، وهو لفظي ومعنوي"^(٤)، وقال عنه الأسعدي (ت ١٢٥٩هـ): "هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة؛ دفعاً لغفلة السامع، أو توهمه، أو التجوز في المنسوب، أو المنسوب إليه، أو في الشمول لجميع الأفراد، فلا يظن إرادة بعضها"^(٥)

أقسام التوكيد :

القسم الاول : التوكيد اللفظي:

وله تسميات عديدة، فقد أسماه سيبويه بـ(التوكيد الصريح أو التثنية)، ويسميه ابن السراج بـ(تكرير الاسم)، وهو (التكرير باللفظ) عند ابن جنّي، و(التوكيد اللفظي) عند ابن يعيش، و(التوكيد العام) عند العلوي، ويطلق عليه الزركشي (التوكيد

(١) الكافية في علم النحو : ٣٠/١ ، وينظر: التعريفات : ٥٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٢٦٢/١ .

(٣) التعريفات ، باب التاء : ٥٠/١ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٩٧٩/٢ .

(٥) الكافية الكبرى في علم النحو : ١٦٧ .

*الاسعدي : هو ملا خليل الاسعدي الشافعي، وهو من علماء الاكراد، ولعله من القرن الثاني عشر الهجري ... له مصنفات كثيرة منها الكافية الكبرى.

الصناعي)^(١)، وقد توالى النحاة على تعريفه وبيانه، فيقول سيبويه في معرض الحديث عنه: "هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً، فهو عنده إعادة اللفظ كقولك: (قد ثبت زيد أميراً قد ثبت)، فأعدت (قد ثبت) توكيداً"^(٢)، وتحدث عنه الفراء (ت ٢٠٧هـ) في كتابه معاني القرآن، إذ قال: "ولو وقعت على الأول أجزاء من الثاني، وهو كقولك للرجل: نعم نعم، تكررهما، أو قولك: أعجل اعجل، تشديد المعنى"^(٣)، وهو ما يُعاد فيه الاسم بلفظه عند ابن السراج، فقال: "فأما ما يعاد بلفظه وهذا زيدٌ زيدٌ، ومررت بزيدٍ بزيدٍ"^(٤). وعرفه ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) بأنه: "اللفظ المكرر به ما قبله"^(٥)، وقيل: هو إعادة اللفظ وتقويته بموافقته"^(٦).

وهذا النوع من التوكيد يقع في عناصر الجملة كافة، ولا يقتصر على قسم من الكلام دون غيره، جاء في شرح المفصل: "التأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه باب يحصره؛ لأنه يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، وكل كلام تريد تأكيده"^(٧)، وقد اشترط العلماء أن يكون اللفظ الثاني المكرر دالاً على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول؛ لذا نرى أن بعضهم قد منع أن تكون الآية في قوله تعالى: ﴿دَكَاً دَكَاً﴾ [الفجر: ٢١] من باب التوكيد اللفظي؛ لأن الدكَّ الثاني غير الدكَّ الأول، والمعنى: دكاً حاصلاً بعد دكٍّ؛ إذ قيل: إنَّ اللفظين معاً حال، وتأويله: (ومكرراً

(١) ينظر: الكتاب : ١٢٥/٢، والاصول في النحو : ٢٠/٢، والخصائص : ١٠٤/٣، وشرح

المفصل : ٢١٨/٢، والطراز : ٩٤/٢، والبرهان في علوم القرآن : ٣٨٥ /٢.

(٢) الكتاب : ١٢٥/٢، وينظر: شرح ابن عقيل : ٢١٤/٢.

(٣) معاني القرآن للفراء : ١٧٧/١.

(٤) الاصول في النحو : ٢٠/٢، وينظر : الكافية الكبرى في علم النحو : ١٦٧.

(٥) اوضح المسالك : ٣٠١/٣.

(٦) حاشية الصبان على شرح الاشموني : ١١٧/٣.

(٧) شرح المفصل : ٢٢٢/٢، وينظر: شرح الكافية : ٣٣١/١، وارتشاف الضرب : ١٩٥٧/٤.

دكًا)^(١)، والأمر مثله قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] أي أنّ الملائكة يصطفون صفًا بعد صف في ساحات القيامة، فبهذا لا يكون اللفظ الثاني في الآية الكريمة تأكيدًا للأول بل المراد منه التكرير، كما تقول (علمته الحساب بابًا بابًا)، ومثله قول المؤذن: (الله أكبر الله أكبر) فهو ليس توكيدًا لفظيًا بل لإنشاء تكبيرتين وهذا خلاف لابن جني، أما في قوله "قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة"، فالجملة الثانية خبر مؤكد للخبر الأول^(٢).

وبهذا يتبين لنا أنّ التوكيد اللفظي ليس إعادة للفظ فحسب، بل هو إعادة للفظ والمعنى، أو المعنى دون اللفظ، فشرطه أن يتوافق اللفظان في المعنى، فهو تكرير اللفظ الأول، أو الإتيان بمرادفه^(٣). والترادف يعني: "توالي الألفاظ المفردة الدالة على على شيء واحد"^(٤)، أو يقال: "هما اللفظان المختلفان لفظًا والمتفقان معنى"^(٥).

ولا يحدث التوكيد اللفظي بتكرار اللفظ كاملاً، أو ذكر مرادفه فقط، بل أحياناً قد يقع باستبدال الحرف الأول من المؤكد بحرف آخر، ولنا أن نذكر ما قاله الثعالبي في هذا الشأن: "وهو أي (الاتباع) من سنن العرب، وذلك أن تتبع الكلمة على وزنها ، ورويها إشباعاً، وتوكيداً اتساعاً، كقولهم: جائعٌ شائعٌ، وساغِبٌ لاغِبٌ، وعطشانٌ نطشانٌ"^(٦).

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢١٤/٣-٢١٥.

(٢) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٩٢.

(٣) ينظر : شرح كتاب الحدود للأبدي: ١٣٨.

(٤) التعريفات : ٦٠ .

(٥) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي : ٦١ .

(٦) فقه اللغة واسرار العربية : ٢٦٤.

ومن النحاة المحدثين من اتبع أقوال القدماء، فيقول الدكتور فاضل السامرائي: وربما جاءت الصفة ، فأرادوا توكيدها، واستوحشوا في إعادتها ثانية؛ لأنها كلمة واحدة، فغيروا منها حرفاً ثم اتبعوا الأولى كقولهم: عطشان نطشان، فأبدلوا العين نوناً^(١).

ولا يقتصر التوكيد على الأسماء الظاهرة فحسب، بل تؤكد الضمائر أيضاً، فقد يؤكد الضمير المتصل مطلقاً بالضمير المرفوع المنفصل مطابقاً له في التكلم، والخطاب والغيبة، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وسواء أكان الضمير المتصل مرفوعاً، كقولك (قمت أنت)، أم منصوباً، كقولك: (أكرمتني أنا)، أم مجروراً، كقولك: (مررت بها هي)^(٢)، أما ضمير النصب المنفصل فيكرر بمثله نحو قول الشاعر:

فإياك إياك المرء فإنه الى الشر دعاء وللشر جالب^(٣)

وكذلك تؤكد الحروف أيضاً، فإن كان الحرف جوابياً فيؤكد بإعادة لفظه^(٤)، فلا يتصل به شيء، نحو قولك: (نعم نعم، وبلى بلى، ولا لا)، ومنه قول الشاعر:

لا لا ابوح بحب بثنة إنَّها أخذت عليّ موثقاً وعهوداً^(٥)

(١) معاني النحو : ٥٢٩/٤.

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٦٥/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٩٥٩/٤ ، ١٩٦٠- ، شرح الاشموني : ٣٥٢/٢ ، وضياء السالك الى أوضح المسالك : ١٦٧/٣.

(٣) البيت من بحر الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، ينظر : معجم الشعراء : ٣١٠ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني : ١١٧/٣ ، والنحو الوافي : ٥٣١/٣.

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٥٨/٤.

(٥) البيت لجميل بثينة في ديوانه : ٥٨ ، ينظر : شرح الاشموني : ٣٥٢/٢ ، وأوضح المسالك : ٣٠٤/٣ ، والنحو الوافي : ٥٣١/٣.

"أما الحرف غير الجوابي فلا يُعاد إلا مع ما اتصل به، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خُلْدِينَ فِيهَا﴾" (١) [هود : ١٠٨].

وينبغي الإشارة الى أنّ "التأكيد اللفظي أوسع مجالاً من التأكيد المعنوي؛ لأنّه يكون في الأسماء، والنكرات، والمعارف، ويكون في الأفعال، والحروف، والجمل بخلاف التوكيد المعنوي فإنه يكون في الاسماء المعارف فقط" (٢).

أغراض التوكيد اللفظي :

للتوكيد اللفظي أغراضٌ معنويةٌ، منها (٣) :

أولاً: تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل، وذلك من قبل أنّ المجاز في كلامهم كثير شائع، يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه، وبالمسبب عن السبب، ويقولون : (قام زيد)، وجاز أن يكون الفاعل غلامه، أو ولده، و(قام القوم) ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ممن ينطلق عليه اسم القوم. وإذا كان كذلك، وقلت: (جاء زيد) ربّما تتوهم من السامع غفلة عن اسم المخبر عنه، أو ذهاباً عن مراده، فيحمله على المجاز ، فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم، فيقال: (جاءني زيدُ زيدُ).

ثانياً: تنبيه السامع على أنّ المتكلم لم يكن ساهياً أو مخطئاً حين ألقى الخبر عليه، نحو قولك: (أنا أنا النّجار) لسامع يتوهم أنّك ساهٍ أو مخطئ، وأنك سهوت، أو أخطأت حين قلت له: (أنا النّجار).

(١) الاصول في النحو : ٢٠/٢.

(٢) معاني النحو : ٥٢٩/٤.

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٢٢١/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٨٥-٢٨٦ ، وشرح الحدود النحوية للأبدي: ١٣٨، والمفصل في علوم البلاغة العربية: ١٣٠-١٣١ ، وجامع الدروس العربية : ٢٣٢/٣ ، ومعاني النحو : ٥٣٠/١ ، ٥٣٢/٤.

ثالثاً: تنبيه السامع الغافل أو غير المصغي، نحو قولك: (السيارة السيارة قادمة) لسامع غفل عن قولك في البداية: (السيارة قادمة).

رابعاً: طرد الدهشة والاستغراب والتردد عن السامع الذي فاجأته بخبر لم يتوقعه، ولم يكن ينتظره في تلك اللحظة، نحو قولك لأَمِكَ: (عاد أبي من السفر)، فحين قلت لها في البداية: (عاد أبي من السفر) رأيت دهشتها، واستغرابها، وترددها؛ لأنَّه عاد من السفر في وقت لم تتوقعه، ولم تكن تنتظره فيه.

وقد ورد التوكيد عن طريق التكرار اللفظي في الأسماء الظاهرة والمضمرة في كتاب عقاب الأعمال، وسنذكر ما ورد منها .

التوكيد بالاسماء الظاهرة والمضمرة:

أ. التوكيد بالاسم الظاهر:

الاسم: "هو ما دلّ على معنى مفرد"^(١)، وقد قسّمه ابن يعيش على ضربين، فقال: "الاسم على ضربين مظهر ومضمّر، فالمظهر لا يؤكد إلا بظاهر مثله، ولا يؤكد بمضمّر، فلا نقول: (جاءني زيدٌ هو)، ولا (مررت بزيدٍ هو)^(٢)، ذلك " إنَّ المضمّر أخصّ من الظاهر فلا يصح أن يكون مبيناً له"^(٣).

فمن إعادة الاسم الظاهر في أحاديث عقاب الأعمال ما نُقل عن علي بن الحسين (عليهما السلام)، فقد كرر لفظ الجلالة الله، فقال: "إنَّ لسان ابن آدم يشرف

(١) الحل في اصلاح الخل من كتاب الجمل : ٦١.

(٢) ينظر : شرح المفصل: ٢٢٣/٢.

(٣) في التحليل اللغوي : ٢٥٤.

كل يوم على جوارحه، فيقول: كيف أصبحتم؟ فيقولون بخير، إن تركتنا، ويقولون: الله الله فينا، ويناشدونه ويقولون: إنَّما نُثاب بك ونُعاقبُ بك" (١).

ففي الحديث الشريف كرر لفظ الجلالة (الله) الذي جاء منصوباً على التحذير بعامل واجب الحذف لأتته مكرر، أمّا لفظ الجلالة الثاني فهو توكيداً لفظي، ولأنَّ العقوبات المترتبة على آفات اللسان وخيمة جداً؛ لذلك استجدوا بالله، وكرر لفظ الجلالة تأكيداً وتمييزاً على هذا الأمر دون غيره، وقد عللوا هذا التحذير بقولهم: (إنما نثاب بك ونعاقب بك) أي باللسان وهذا يستلزم حفظه لحصول الثواب، والنجاة من الهلاك والعقاب.

وينبغي الإشارة إلى أن التوكيد اللفظي لا يُشترط أن يذكر أو يكرر بعد اللفظ الأول مباشرة وبدون فاصل بينهما سواء أكان اسماً أم حرفاً أم جملة، بل قد يحصل التوكيد اللفظي للاسم أو الحرف أو الجملة بعد انتهاء جملة كاملة، ومما ورد في القرآن الكريم مكرراً قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٠٥﴾ إني لكم رسول أمين ﴿١٠٦﴾ فاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٠٧﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠٨﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٠٩﴾﴾ [الشعراء: ١٠٥-١١٠]، فكرر قوله: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾؛ ليؤكدده عندهم ويقرره في نفوسهم" (٢).

وَقُلْ حَدِيثٌ آخِرٌ لِرَسُولِ اللَّهِ (ص)، قال فيه: "ومن احتقر بئراً للماء حتى استنبت ماؤها فبدلها للمسلمين، كان له كأجر من توضأ منها وصلّى، وكان له بعدد كل شعرة من شعر إنسان أو بهيمة أو سبع أو طائر عتق ألف رقبة، ودخل يوم القيامة

(١) عقاب الأعمال : ٩٧، مسألة (١٤٣).

(٢) المثل السائر : ٨/٣.

في شَفَاعَتِهِ عدد النجوم حَوْضِ القُدْسِ. قلنا يا رسول الله ما حوض القُدْسِ؟ قال: حوضي-ثلاث مَرَّاتٍ-^(١).

على الرغم من أن كتاب عقاب الأعمال جاء ليوضح العقوبات المترتبة على الأعمال المنكرة التي حذر ونهى عنها الله عزَّ وجلَّ ونبيه الكريم وآل بيته الأطهار (عليهم السلام)، إلا أن في هذا الحديث قد وضَّح ثواب عمل احتقار بئراً، وقد كرر لفظة (حوضي) لعظيم ثواب هذا العمل وترغيباً للإكثار من عمل الخير، وتثبيتاً له في ذهن السامع الشاك أو الغافل.

ب. التوكيد بالاسم المضمَر:

يعدُّ الضمير أحد وسائل الربط في الجملة؛ لأنَّ الجملة في الأصل كلام مستقل، يقول الرضي: "وإنما احتاجت الى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزءاً من الكلام فلا بدَّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض"^(٢)، كما أن "الضمير مزايا مختلفة وأثر يطلب من أجله، فهو يرفع اللبس في الكلام، ويكنى به عن الظاهر، ويحقق الاختصار"^(٣).

أمَّا فيما يخص التوكيد بالضمير فقد عدَّ سيبويه التوكيد بالضمائر وصفاً، فهو يقول: "هذا باب ما تكون فيه أنت، وأنا، ونحن، وهو، وهم، وهُنَّ، وانتن، وهما، وانتما، وانتم، وصفاً. اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب بالمضميرين، وذلك قولك: مررتُ بك أنت، ورأيتُك انت، وانطلقت انت،

(١) عقاب الاعمال : مسألة(٣٤٠ : ٢٣٢) .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢٣٨/١ ، وينظر: اسلوب التوكيد في القرآن الكريم : ٣٨.

(٣) اسلوب التوكيد في القرآن الكريم : ٣٧.

وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت: مررت بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه، وأتاني هو نفسه، وإنما تريد بهنَّ ما تريد بالنفس إذا قلت: مررتُ به هو هو، ومررت به نفسه ولست تريد أن تحليه بصفة ولا قرابة كأخيك، ولكنَّ النحويين صاروا عندهم صفة؛ لأنَّ حاله كحال الموصوف، كما أنَّ حال الطويل وأخيك في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء؛ لأنَّه يلحقها ما يلحق الموصوف من الاعراب^(١)، فالوصف بالضمير هنا يريد به التوكيد. أي أنَّ الضمير يؤكد بمثله من الضمائر^(٢).

وقد ورد التوكيد بالضمائر بمواضع عديدة في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، سنذكر أنواعها فيما يأتي:

١. توكيد الضمير المتصل بالمنفصل:

قد يؤكد الضمير البارز ما قبله من ضمير إذا كان نفسه تمامًا، فيكون مؤكداً للمتقدم^(٣)، وقد جوز أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) "توكيد الضمير المتصل مطلقاً بالضمير المرفوع المنفصل مطابقاً له في التكلم، والخطاب، والغيبة، والافراد، والتنثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث"^(٤)، وأشار ابن مالك الى ذلك، فقال:

ومضمرة الرفع الذي قد انفصل أگد به كل ضمير اتصل^(٥)

فضمير الرفع يؤكد جميع الضمائر المتصلة، والسبب في ذلك: "أنَّ الضمير المنفصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور؛ لأنَّ أوَّل أحوال الاسم الابتداء،

(١) الكتاب : ٣٨٥/٢ - ٣٨٦.

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٢٢٣/٢.

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١١٨٤/٣.

(٤) ارتشاف الضرب : ١٩٥٩/٤ - ١٩٦٠.

(٥) شرح التصريح على التوضيح : ١٤٢/٢.

وعامل الابتداء ليس بلفظ، فلم يكن بدُّ من انفصال ضميره، وأمَّا المنصوب والمجرور فلا بدُّ لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلا به، فإذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجاجاً الى ضمير منفصل، ولا ضمير منفصل في الأصل إلا ضمير الرفع، فاستعملناه في الجميع، كما اشترك الجميع في (نا)، نحو: قمنا، وأكرمنا، وهو القياس؛ لأنَّ أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة^(١).

فعند التوكيد بتكرار ضمير الرفع المنفصل المؤكد للضمير المتصل قبله يشترط له أن يكون ما قبله ضميراً^(٢)، و" ألا تدخل اللام؛ لأنَّه توكيد فكيف تدخل لام التوكيد على توكيد، وقد كره النحاة اجتماع توكيدين، أمَّا الضمائر التي تدخل على اللام، أو يكون قبلها ظاهراً فهي ضمائر فصل يؤكد بها الجملة، أي النسبة في الجملة كما يؤكد بأنَّ النسبة في الجملة الاسمية^(٣).

وقد ورد تأكيد الضمائر في أحاديث كتاب عقاب الاعمال منها: ما نُقل عن يعقوب بن سليمان، قال: "سَهَرْتُ أَنَا وَنَقَرْتُ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَتَذَاكِرْنَا قَتَلَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: مَا تَلَبَّسَ أَحَدٌ إِلَّا أَصَابَهُ بَلَاءٌ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَنَفْسِهِ"^(٤).

فقد جاء بالضمير المنفصل(أنا) في قوله(سهرت أنا) توكيداً للضمير المتصل (التاء) الواقع فاعلاً، وتقريراً له، فالموضع يحتاج الى توكيد فقد أكد وجود نفسه في الحادثة لمن يشك في ذلك. ومن ثم أدى هذا التأكيد الى حصول (السهر) فعلاً، وحصل ما حصل فيه، كل ذلك توثيقاً للحادثة بوصفه هو من كان معهم والله أعلم .

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١٤٢/٢-١٤٣.

(٢) ينظر : اسلوب التوكيد في القرآن الكريم : ٤١.

(٣) المصدر نفسه : ٤١.

(٤) عقاب الاعمال : ٤٧، مسألة (٦٠).

ولو قال: (سهرت ونفرت ذات ليلة) لم يكن له من التقرير والإثبات لبث الخوف وتأكيد الحادثة ما لقوله (سهرتُ أنا ونفرتُ)، ففَرَنَ كلامه بالتأكيد. فالتأكيد يفيد تقوية لفظ آخر^(١).

ونُقل حديث آخر عن عمرو بن قيسٍ المَشْرَقِيّ، قال: "دخلتُ على الحسين عليه السلام، أنا وابن عمّ لي في قصر بني مقاتلٍ، فسلمنا عليه، فقال له ابنُ عمّي: يا أبا عبد الله، هذا الذي أرى خضاباً أو شعرك"^(٢).

فقد أتى بالضمير (أنا) مؤكداً للضمير (تاء الفاعل) في الفعل (دخلتُ)، فهو قد أكَّدَ فاعلية الفاعل للدخول ولم يؤكد الدخول نفسه، أي أنه أكَّدَ أنَّ المتكلم هو الداخل على الحسين (عليه السلام)، نعم فهذا يعدُّ توكيداً لحصول الواقعة، ودفعاً لمن يشك في ذلك.

٢. توكيد الضمير المستتر بالمنفصل:

يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب: "قد يكون (التوكيد اللفظي) بغير اللفظ بما يقوِّيه، وما يوافقُه معنى، كتوكيد الضمير المستتر، والبارز نحو: (قُم أنتِ)، و(قمت أنا)"^(٣)، فإذا جاء الضمير مستتراً فله حُكْمَانُ^(٤):

الأول: يستتر وجوباً في كل فعل مضارع مبدوء بأحرف (أنيت)، وتقديره: (أنا، نحن، أنتِ، انتِ)، وفي فعل الأمر الموجه للمخاطب نحو: (افْعَلْ).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٥٨/٤.

(٢) عقاب الاعمال: ١٥٤، مسألة (٢٣٧).

(٣) ارتشاف الضرب: ١٩٥٨/٤.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ١٤٥-١٤٦.

الثاني: يستتر جوازاً في الفعل الماضي (فَعَلَ) إذا استند الى الظاهر، مثل: (زيدُ فَعَلَ) وفي الفعل المضارع (يفعل)، وتقديره: هو .

ففي الحكم الأول قد " يستتر الفاعل في فعل الأمر ويكمن فيه، فإذا أُريد توكيده ذُكِرَ مرةً أخرى في صيغة ضميره المنفصل، قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فالفعل (اسكن) فيه ضميره (فاعله) وجاء الضمير الظاهر المنفصل (أنت) ليؤكد الضمير المستتر، وهذا أمر أجازته النحاة، وكذلك ما يتعلق بضمير المتكلم نحو: (أكتبُ أنا) ، فالضمير أنا توكيدٌ للضمير المستتر في الفعل أكتب " (١).

وقد ورد الضمير المنفصل مؤكداً للمستتر في حديث ورد في كتاب عقاب الأعمال، فقد نقل عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: "...قال لهم لوط: يا رسل ربي بَمَ أمركم ربِّي فيهم ،قال : أمرنا أن نأخذهم بالسَّحَرِ . قالوا: يا لوط، ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [هود: ٨١] لكن نريد أن نرحل فَخُذْ أَنْتَ بِنَاتِكَ و امضِ ودَعْ امرأتك" (٢).

ففي الحديث وردت العبارة: (خذْ أَنْتَ)، فقد أكَّدَ ضمير المتكلم المنفصل (أنت) الضمير المستتر في الفعل (خذْ)، فربَّما جاء التوكيد بالضمير (أنت) المشابه للضمير المستتر ليؤكد للنبي لوط (عليه السلام) ضرورة أخذ بناته بنفسه، والخروج من المدينة؛ لشدة ما سيقع على سكان مدينته من العذاب...

وربما تكون تكرار الصيغة الصرفية لفعل الأمر المتمثلة بالأفعال: (خذْ، امضِ، دَعْ) جعل الجملة تزخر بالطاقات التوكيدية المصاحبة للتوكيد بالضمير المنفصل.

(١) في التحليل اللغوي : ٢٥٤.

(٢) عقاب الأعمال : ١٧١، مسألة (٢٦٢).

القسم الثاني: التوكيد المعنوي:

وله تسميات متعددة، فيسميه ابن جنى بـ (التكرير بالمعنى)، ويطلق عليه ابن يعيش (التوكيد المعنوي)^(١)، ويسميه العلوي بـ (التوكيد الخاص)^(٢)، ويطلق عليه كل من ابن هشام، وابن عقيل، والزرکشي بـ(التوكيد المعنوي)^(٣). وقد عرفه ابن السراج قائلاً: "هو إعادة المعنى بلفظ آخر"^(٤)، أي جعله ضرباً من تكرير الاسم، أمّا ابن جنى فقد عرفه بقوله: "هو تكرير الأول بمعناه"^(٥) وهو عند ابن يعيش: "تكرير المعنى دون لفظه، نحو قولك: (رأيت زيداً نفسه)، و(رأيتكم أنفسكم)، و(مررت بكم كلكم)^(٦)، وقيل هو: "التابع الرفع احتمال تقدير إضافة الى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم"^(٧)، أو هو: "التابع الذي يزيل عن متبوعه الشك واحتمال إرادة غير معناه الحقيقي الظاهر، وعدم إرادة العموم والشمول"^(٨).

وللتوكيد المعنوي ألفاظ معينة، وقد اختلف النحويون في عدد هذه الألفاظ، فعدها ابن جنى وابن بابشاذ (تسعة)^(٩)، في حين عدّها ابن هشام الأنصاري (سبعة)^(١٠)،

(١) ينظر: الخصائص : ١٠٦/٣ ، وشرح المفصل : ٢١٩/٢.

(٢) ينظر: الطراز : ٩٤/٢.

(٣) ينظر: ضياء السالك الى اوضح المسالك : ١٣٨/٣، وشرح ابن عقيل : ٢٠٦/٢، والبرهان في علوم القرآن : ٣٨٥/٢.

(٤) الاصول في النحو: ٢٠/٢.

(٥) الخصائص: ١٠٦/٣.

(٦) ينظر : شرح المفصل: ٢٢٠/٢.

(٧) شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: ٣٥٧.

(٨) ضياء السالك الى اوضح المسالك : ١٥٦/٣.

(٩) ينظر : اللمع في العربية : ٦٦ ، شرح المقدمة المحسبة : ٤٠٧/١.

(١٠) ينظر : اوضح المسالك : ٢٩٣/٣.

وهي (ثمانية) الفاظ عند ابن كمال باشا^(١)، فألفاظه هي: (نفس، وعين، وأجمع، وجمعاء، وجمع، وأجمعون، وكلهم، وكلاهما، وكتاتهما)، وهناك الفاظ أخرى عُدَّت توابع (لأجمع)، فلا تستعمل إلا بعده، وهي: (أكتعون، وأبصعون، وكتعاء، وبصعاء، وكتع، وبصع)^(٢).

فالتوكيد بالنفس والعين ترفع توهم المجاز، فهي لإثبات الشيء وحقيقته، أمَّا التوكيد بـ(كل و اجمع) وتوابعهما هو لرفع توهم عدم إرادة الإحاطة والشمول، ولا يؤكِّد بها إلا ما يتبعض ويتجزأ، وهذا خلافٌ للتوكيد بالنفس والعين^(٣).

من هذا نستدل على أن التوكيد المعنوي له غرضان هما:

الأول: ما يرفع توهم مضاف الى المؤكد، وله لفظان: هما النفس والعين، وذلك نحو: (جاء زيد نفسه) ف(نفسه) توكيد لزيد، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير: (جاء خير زيد أو رسوله)، وكذلك (جاء زيد عينه).

الثاني: هو "ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، ويستعمل لذلك (كل، وكلا، وكتات، وجميع)، فيؤكِّد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقع بعضها موقعه، نحو (جاء الركب كله أو جميعه)، و(القبيلة كلها أو جميعها)، و(الرجال كلهم أو جميعهم)، و(الهندات كلهن أو جميعهن)، ويؤكد بـ(كلا) المثني المذكر، نحو: (جاء الزيدان كلاهما)، وبـ(كتات) المثني المؤنث، نحو (جاء الهندان كتاتهما)"^(٤).

(١) ينظر: اسرار النحو : ١٦٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل : ٢٢٠/٢، وشرح الكافية : ١٦٨/٣.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب : ٥٤٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٨٩/١.

(٤) شرح ابن عقيل : ١٧٠/٣-١٧١.

وبهذا يمكننا أن نفرق بين التوكيد المعنوي والتوكيد اللفظي الذي يراد منه تمكين المعنى في نفس السامع وتقريره عن طريق التكرار الذي يرفع توهم الخطأ أو النسيان. قال ابن يعيش: "وقلت: (جاء زيد)، ربّما تتوهم من السامع غفلة عن اسم المخبر عنه، أو ذهاباً من مُرادِه فتحمله على المجاز، فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم، فيقال: (جاءني زيدٌ زيدٌ)"^(١). وسأختصر الحديث على ألفاظ الإحاطة والشمول لورودها في أحاديث كتاب عقاب الأعمال.

التوكيد بألفاظ الإحاطة والشمول:

تتميز ألفاظ الإحاطة بكونها معارف^(٢)، فلا يؤكّد بها النكرة وهذا مذهب البصريين، وعلّة عدم جواز ذلك من وجهين: "أحدهما: أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغي أن لا تقتقر الى تأكيد؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه...، والوجه الثاني:- أن النكرة تدل على الشيع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منها ضد الآخر فلا يصلح أن يكون مؤكداً له"^(٣).

فالتوكيد المعنوي يؤكّد حقيقة الاسم والاسم النكرة لا حقيقة له^(٤)، وقد أكّد ابن عصفور ذلك أيضاً؛ فألفاظ التوكيد المعنوي عنده لا تؤكّد إلاّ المعارف؛ لأنّها معارف بإضافتها الى ضمير يعود على المؤكّد^(٥)، وأيّد ذلك الدكتور محمد حماسة، فقال: "لما كانت ألفاظ التوكيد المعنوي معرفة؛ لإضافتها الى ضمير أو لتضمنها إياه كان

(١) شرح المفصل : ٢٢١/٢.

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٢٢٧/٢.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٦٣) : ٣٧٢/٢ ، وينظر: شرح المفصل : ٢٢٧/٢.

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٢٢٧/٢.

(٥) ينظر : المقرب : ٢٣٩/١-٢٤٠ ، وشرح ابن الناظم على الفية ابن مالك : ٣٠٧.

لابدً للمؤكد أن يكون معرفة؛ ليتطابق التوكيد والمؤكد في التعريف^(١)، أما الكوفيون فقد جوزوا توكيد النكرة إذا كانت محددة، يقول الزمخشري: "ولا تقع (كل) و(أجمعون) تأكديين للنكرات، لا تقول رأيت قومًا كلهم ولا (أجمعين)، وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدودًا"^(٢).

ومن الألفاظ التي وردت في كتاب عقاب الأعمال : كل ، وأجمع.

أ: كل:

ترد لفظة كل في العربية للدلالة على الإحاطة والعموم^(٣)، ويؤكدُ بها لإزالة الشك ورفع التوهم عن المحدّث عنه^(٤)، ولدفع توهم عدم الشمول^(٥)، و" لا يؤكدُ ب(كلّ) إلّا ذو أجزاء يصحُّ افتراقها، نحو: أكرمتُ القومَ كلهم، واشتريتُ العبدَ كلّه، بخلاف: جاء زيد كله"^(٦)، وقبلها الألفاظ (كلا وكلتا وجميع فنقول: "جاء الركب كله أو جميعه) و(القبيلة كلها أو جميعها) و(الرجال كلهم أو جميعهم) و(الهندات كلهن أو جميعهن)، أما (كلا) فيؤكدُ بها المثني المذكور، نحو (جاء الزيدان كلاهما)، ويؤكدُ

(١) بناء الجملة العربية : ١٨٥.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٦٣) : ٣٦٩/٢ ، والمفصل : ٢٢٧/٢.

(٣) ينظر : الكتاب : ١١٦/٢ ، والاصول في النحو : ٢١/٢ ، وشرح الاشموني : ٣٣٦/٢.

(٤) ينظر : الاصول في النحو : ٢٠/٢ ، واللمع : ٦٦.

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٢٢١/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٥٩/٢ ، وشرح ابن عقيل :

٢٠٧/٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٣٧١/٢. ويقصد بالعبد ما يصح افتراق أجزاءه حكمًا وليس حسًا،

حسًا، فهو مفرد متصل الأجزاء، فإنّه تفترق أجزاءه حكمًا بالنسبة الى بعض الأفعال، كالشراء

والبيع، فيجوز توكيده انن بالكل، نحو: اشتريت العبد كله، فإنه يصح شراء بعضه دون

الباقي، ولا تفترق أجزاءه حكمًا بالنسبة الى بعضها، كالمجيء والذهاب. ينظر: المصدر نفسه

: ٣٧١/٢.

بـ(كلتا) المثنى المؤنث، نحو: (جاءت الهندات كلتاها)^(١)، وعلى هذا فإنَّ فائدة التوكيد بها وما في معناها: "رفع ما كان يحتمله اللفظ من إرادة البعضية به"^(٢)، فهي ترفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم^(٣)، ولا يؤكد بـ(كل) إلا الاسم المعرفة^(٤)، ويضاف لـ(كل) والألفاظ الأخرى ضمير يطابق المؤكد بالإفراد والتذكير وفروعهما^(٥)، وفروعهما^(٥)، فالتوكيد: "هو تكرار للمؤكد فيكون مثله بالإفراد والتنثية والجمع"^(٦)، فهو تابع للاسم المؤكد في الحكم الإعرابي^(٧).

وقد جاءت لفظة (كل) مؤكدة توكيداً معنوياً في مواضع عديدة في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، نذكر منها ما نُقِلَ عن عبد الحميد، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): "إنَّ لنا جارا ينتهك المحارم كُلَّها حتى إنَّه ليدعُ الصلاةَ فضلاً، فقال: سبحان الله، وأعظمَ ذلك، ثم قال: ألا أُخبرُك بمن هو شرُّ منه؟ قلت: بلى، قال الناصبُ لنا شرُّ منه"^(٨).

فـ(كلها) تابع أفاد التوكيد وجاء منصوباً لأن متبوعه (المحارم) منصوب، فقد أكدت المعرفة، وجاء ضميرها مطابقاً لتابعها، "فحصل الربط بين التابع والمتبوع"^(٩). والمتبوع^(٩). وقد عممت لفظة (كلها) المحارم، ولم تستثنِ بعضاً منها، فهذا يعدُّ

(١) شرح الاشموني : ٣١٦/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي : ٢٦٦/١.

(٣) ينظر : شرح قطر الندى : ٢٩٣/١.

(٤) ينظر : اللمع في العربية : ٦٦.

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٠٧/٢.

(٦) المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٢٢٠/٢.

(٧) ينظر : اللمع في العربية : ٦٦.

(٨) عقاب الاعمال : ٣٠ ، مسألة (٣٦).

(٩) شرح الاشموني : ٣٣٧/٢.

تأكيداً للمعنى المراد، أي أنّ المرء الذي ينتهك عموم المحارم ومهما كانت نوعها، فهو يعدُّ أقلُّ شراً من الناصب لآل البيت (عليهم السلام)، فالعقوبة المترتبة على الناصب كبيرة جداً، وتفوق شرَّ ارتكاب وانتهاك جميع المحارم؛ لذا كان مغزى التأكيد ردعاً لكل ناصب.

ومنه أيضاً ما نُقل عن أبي جعفر (عليه السلام)، أنّه قال: "...وكان لوطٌ (عليه السلام) يَسْتَعْنِمُ الظلامَ، ومَرَّ إبليس، فأخذ من حجرِ امرأةٍ صبيّاً، فطرحه في البئرِ، فتصايح أهلُ المدينةِ كلُّهم على بابِ لوطٍ (عليه السلام) ، فلَمَّا نظروا الى الغلمان في منزلِ لوطٍ (عليه السلام)، قالوا: يا لوطُ، قد دخلتَ في عَمَلِنَا. قال: (هؤلاء ضيفي فلا تفضحون)"^(١).

ففي الحديث أحاط التوكيد بأهل المدينة، شاملاً اجزاءهم جميعاً بلفظة (كلُّهم) التي جاءت (مرفوعة) تبعاً للمتبوع الفاعل (أهلُ المدينة)، فلفظة (كلهم) يراد بها التنصيص على تصايح أهل المدينة على وجه الشمول دون استثناء أحد منهم، أي أنّ قوم لوط (عليه السلام) مشتركون في نفس العمل، فذكر ألفاظ الشمول يزيل الظن من النفس، وبذلك يتمكن المعنى في نفس المتلقي خير تمكين، فلو قال (تصايح أهل المدينة) دون أن يذكر كلمة (كلهم) لظنَّ السامع أنّ ذلك على سبيل الأغلبية والكثرة للقوم لا على سبيل الاستغراق؛ لذلك احتاط لهذا المعنى بذكر كلمة (كلهم) تأكيداً .

ومن ذلك أيضاً قول رسول الله (ص)، قال: "وَمَنْ ظَلَمَ امرأةً مَهْرَهَا، فهو عند الله زانٍ، ويقول الله له يوم القيامة: عبدي، زوجتك أمّتي على عهدي فَلَمْ تَفِ لي بالعهد،

(١) عقاب الاعمال : ١٧٠ ، مسألة (٢٦٢).

فيتولى الله عزَّ وجلَّ طَلَبَ حَقِّهَا فيستوجب حسناته كُلُّهَا فلا يفي بحَقِّهَا، فيؤمَّرُ به الى النَّارِ" (١).

فلفظة (كُلُّهَا) تابع منصوب أفاد التوكيد لمتبوعه (حسناته) الذي جاء مفعولاً به، فهو يؤكد بلفظة (كُلُّهَا) أي كل حسناته وليس بعض منها، وربما استعمل التوكيد؛ لأنَّ العاقبة وخيمة تستلزم ذلك، ولدفع الشك والانكار، ولتنبية الساهي والغافل عن هذا الحكم .

ب : أجمع :

قال ابن منظور (ت ٧١١هـ): " وَأَجْمَعُ: مِنْ الْأَفَافِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِحَاطَةِ وَتَلَيَسَتْ بِصِفَةٍ وَلَكِنَّهُ يَلْمُ بِهِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَيُجْرَى عَلَى إِعْرَابِهِ، فَلِذَلِكَ قَالَ النَّحْوِيُّونَ صِفَةً، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ قَوْلُهُمْ أَجْمَعُونَ، فَلَوْ كَانَ صِفَةً لَمْ يَسَلِّمْ جَمْعُهُ وَلَكَانَ مُكْسَرًا، وَالْأُنْثَى جَمْعًا، وَكِلَاهُمَا مَعْرِفَةٌ لَا يَنْكُرُ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ، وَأَمَّا تَعَلَّبُ فَحَكَى فِيهِمَا التَّنْكِيرَ وَالتَّعْرِيفَ جَمِيعًا، تَقُولُ: أَعْجَبَنِي الْقَصْرُ أَجْمَعُ وَأَجْمَعُ، الرَّفْعُ عَلَى التَّوَكِيدِ وَالتَّنْصِبِ عَلَى الْحَالِ" (٢).

وذكر سيبويه أنَّها تفيد معنى العموم، وارتضى بذلك أن يقال: (فعلتُم أجمعون)؛ لأنَّ هذا يعمُّ به، وهي عنده مساوية للمعنى مع (كل)، فيقول: "وكلهم قد تكون بمنزلة أجمعين؛ لأن معناها معنى (أجمعين)، فهي تجري مجراها" (٣)، وقد أكد ذلك ابن يعيش، إذ قال: قد تأتي في الجملة (كل) وحدها أو (أجمع) وحدها، فإذا جمعت بينهما فهو للمبالغة في التوكيد، فهذا يعني أنَّ معناهما واحد عنده؛ لأنه لو كان في

(١) عقاب الأعمال : ٢١٤، مسألة (٣٤٠).

(٢) لسان العرب : (ج ، م ، ع) : ٦٠/٨.

(٣) الكتاب : ٣٨٠/٢.

الثاني زيادة فائدة على الأول لم يكن تأكيداً^(١). إذ قال: "واعلم أنه قد ذهب قوم الى أن في أجمع فائدة ليست في (كل)، وذلك أنك إذا قلت: (جاءني القوم كلهم) جاز أن يجيئوك مجتمعين ومفترقين، فإذا قلت (أجمعون) صار حال القوم الاجتماع لا غير. وذلك ليس سديداً، والصواب إن معناهما واحد من قبل إن أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره، وإنما كرهوا تواليهما بلفظ واحد، فأبدلوا من الثاني لفظاً يدل على معناه فجاءوا بـ(كل) و(أجمع)؛ ليدلوا بها على معنى الأول"^(٢). أمّا أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) فقد جعلهما تقيدان العموم دون الاجتماع في الوقت، إذ قال: "ومذهب البصريين التسوية بين (كلهم) و(أجمعين) في إفادة العموم دون تعرضٍ لاجتماع في وقت"^(٣). وهذا ما نص عليه الأشموني، إذ قال: "وزعم الفراء أن أجمعين تقييد اتحاد الوقت، والصحيح أنها كـ(كل) في إفادة العموم مطلقاً بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَغْوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٤). [ص: ٨٢]. يقول صاحب الكشف في تفسير هذه الآية الكريمة: "بسبب تسبيبه لإغوائهم أقسم لافعلن بهم نحو ما فعلت بي من التسبيب لإغوائهم، بأن أزين لهم المعاصي، واوسوس إليهم ما يكون سبب هلاكهم في الأرض في الدنيا التي هي دار الغرور"^(٥).

فهذا لا يعني أنه يغويهم مجتمعين في الوقت؛ لأن الله عز وجل خلق الخلق ثم أنزلهم بالتعاقب جيلاً من بعد جيل؛ لذلك فهي تقييد العموم وليس الاتحاد في الوقت. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةَ عَنِ يَوْسُفَ: ﴿وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣]، فَلَمْ

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢٢٢/٢.

(٢) شرح المفصل : ٢٢٢/٢.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٩٥٦/٤.

(٤) ينظر: شرح الاشموني : ٣٤٠/٢ ، ومعاني النحو : ٥٢٥/٤.

(٥) الكشف : ٥٧٨/٢.

يُرَدُّ بِهَذَا أَنْ يَجْتَمِعُوا عِنْدَهُ وَإِنْ جَاءُوا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا أَرَادَ اجْتِمَاعَهُمْ فِي الْمَعْنَى إِلَيْهِ وَالْأَلَّا يَتَخَلَّفَ مِنْهُمْ أَحَدٌ وَهَذَا يُعْلَمُ مِنَ السِّيَاقِ وَالْقَرِينَةِ^(١)

فالأصل في التأكيد بالجمع أن يتقدم (كل) على (أجمعين) و(أجمعون) على أخواته؛ لأن (كلا) أوسع باعًا وأكثر مجالًا من أجمعين. والدليل على هذا أنه يقع مبتدأ في حين لا يقع أجمعون إلا تابعًا؛ وتقدير الأقوى هو الأولى.

ويقول الدكتور فاضل السامرائي: "هي إذن - يعني أجمع - وصف استعمل للإحاطة بمعنى (كل)، والفرق بينهما إنَّ (أجمع) من لفظ الجماعة والمجموع والاجتماع، و(كلاً) للدلالة على كل فرد حتى تستغرق جميع الأفراد، فقولك: (رضوا بذلك أجمعون)، يفيد أن جموعهم رضي بذلك، وأمَّا قولك: (رضوا بذلك كلهم)، يفيد أن أفرادهم رضوا بذلك، والنتيجة واحدة؛ لأنه إذا رضي كل أفرادهم، فقد رضي مجموعهم، فـ(أجمع) تشير إلى العموم ابتداءً، و(كل) تشير إلى الأفراد حتى تستغرقهم"^(٢).

ومن الجدير بالذكر أنَّ كلمة أجمعين يجوز إعرابها حالاً كما يجوز أن تعرب توكيداً، لكن ذلك يتوقف على المعنى، يقول الدكتور عباس حسن: "من الجائز إعراب: (أجمعين) حالاً ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً، فعلى إعرابها حالاً يكون المعنى (مجتمعين) أي في حالة اجتماعه، وعدم تفرقهم، وعلى إعرابها توكيداً يكون المعنى على الشمول والإحاطة، وإن الإكرام شملهم فرداً فرداً فبين المعنيين فرق واضح، ومن الواجب عند الإعراب ملاحظة المعنى دائماً؛ لأنَّ الاعراب لا بدَّ من

(١) البرهان في علوم القرآن : ٣٨٧/٢ - ٣٨٨.

(٢) معاني النحو : ٥٢٥/٤.

أن يجاري المعنى المقصود^(١). ففي قوله تعالى: ﴿لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] يقول الدكتور فاضل السامرائي: إنَّ (أجمعين) بمعنى (كلهم)، وليس معناها مجتمعين، مما يدل على أنَّها جاءت توكيداً لا حالاً^(٢). وعلى هذا فإنَّ أجمع لا يفارقها معنى الإحاطة البتة، ولا يفيد غيره، أما إذا احتمل الكلام الاتحاد في الوقت فضلاً عن الإحاطة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣] وقوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، فهذا لا يستفاد من (أجمع) بل إنَّ الكلام يحتمله لو لم تذكر أجمع^(٣).

مما تقدم من معرفتنا للتوكيد المعنوي والفاظه فلا بدَّ من أن نشير الى الأحكام الخاصة به والمتمثلة في^(٤):

١- وجوب إضافة لفظ التوكيد الى ضمير مطابق للمؤكد، ولا يصح حذف هذا الضمير.

٢- وجوب تقدم المؤكد (المتبوع) على التابع.

٣- عدم دخول عاطف على لفظ التوكيد، وعدم قطعه.

٤- جميع الفاظ التوكيد معارف، فأما ما أُضيف الى الضمير فظاهر وأما (أجمع) وتابعه ففي تعريفه قولان^(٥):

(١) النحو الوافي : ٥١٧/٣ .

(٢) ينظر: معاني النحو : ٥٢٥/٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٥٢٦/٤ .

(٤) ينظر : النحو الوافي : ٥٢١/٣ .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب : ١٩٥١/٤ ، وبناء الجملة العربية : ١٨٤ .

أحدهما: أنه بنية الإضافة، وعزي هذا الى سيبويه^(١)، واختاره السهيلي^(٢)؛ لأن معنى قبضت المال أجمع بمعنى (قبضته كله).

الثاني: أنه بالعلمية عُلّق على معنى الإحاطة لما يتبعه،... أي أن تعريفها تعريف علمي كتعريف أسامة وهنيدة وشعوب.

أما فيما يخص (أجمع) فقد وردت في أحاديث كتاب عقاب الأعمال وغايتها التوكيد، فقد نُقل عن أبي جعفر (عليه السلام)، أنه قال: "كان قوم لوط أفضل قوم خلقهم الله تعالى، فطلبهم إبليس الطلب الشديد، وكان من قصتهم وخبرهم أنهم إذا خرجوا الى العمل خرجوا بأجمعهم، وتبقى النساء خلفهم..."^(٣)

فقد جاءت لفظة (بأجمعهم) مؤكدة للضمير الواو في الفعل (خرجوا) وقد اضيفت الى ضمير يطابق المؤكد في التذكير والجمع وقد سبقتها الباء الزائدة الجارة، وهي زائدة لازمه لا تفارقها ، يقول الاستاذ عباس حسن: " فكملة (أجمع) هذه من ألفاظ التوكيد القليلة، ولا بدّ أن تضاف الى ضمير المؤكّد، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة. وهي زائدة لازمة لا تفارقها.، وتعرب (أجمع) توكيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة، في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حالة المؤكّد (المتبوع)"^(٤). ف (اجمع) جاءت توكيداً مجرور بالباء الزائدة في محل رفع؛ لأنّ متبوعه مرفوع، وقد استخدم التوكيد؛ ليبين أنّ كل أفراد القوم قد خرجوا، أي الإشارة الى عموم القوم واشتراكهم في نفس العمل.

(١) ينظر: الكتاب : ٢٢٤/٣ .

(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو : ٢٢٣ .

(٣) عقاب الأعمال : ١٦٧ ، مسألة (٢٦٢).

(٤) النحو الوافي : ٥٢١/٣ .

كما نُقل حديث آخر عن رسول الله (ص) ، قال فيه : "وأيما امرأة هزئت من زوجها، لم تنزل في لعنة الله وملائكته ورُسُلِهِ أجمعين حتى إذا نزل بها ملك الموت قال لها: أبشري بالنار، وإذا كان يوم القيامة قيل لها ادخلي مع الداخلين"^(١).

فقد وقعت كلمة (أجمعين) مؤكدة لمتبوعها (رسله) دالة على الإحاطة والشمول دون أن تسبق بكلمة (كل)، فقد صرح السيوطي أنّ جمهور النحويين منعوا التوكيد بـ(أجمع) دون أن يسبقها لفظة (كل)، وهو يجيزه على وفق مذهب أبي حيان؛ لكثرة وروده في القرآن الكريم والكلام الفصيح، ومنه قوله: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٢) (الحجر : ٣٩)، وقد رفض الدكتور خليل بنيان ما صرح به السيوطي بقوله: "وإذا صح ما نسبه لجمهور النحويين فذلك أمر عجيب ، فقد جاء التوكيد بأجمع في القرآن الكريم دون (كل) في أربعة وعشرين موضعًا، في حين جاء بعد (كل) في موضعين"^(٣)، وأرى أنّ العقوبة الشديدة المفروضة على هذا الأمر جعلته يستخدم مؤكدًا يدل على الإحاطة؛ إقرارًا للعنة المتوجهة من الله وملائكته ورسله لمن تفعل هذا الفعل، فربما يشك السامع هل هذا الفعل يستوجب كل هذا اللعن والعقوبة ؟ فأكد بـ(أجمعين) دفعًا للشك ، وتنبهًا وتأكيدًا للسامع.

ومشابه لذلك قول آخر للرسول (ص)، قائلاً: "على العشارِ كُلِّ يومٍ وليلةٍ لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"^(٤).

فقد جاءت كلمة (أجمعين) في الحديث الشريف تأكيدًا على العقوبة الوخيمة التي ينالها العشار- وهو من يأخذ عن السلع مكسًا أي عشرها، يقال: "وعشرت القوم

(١) عقاب الاعمال : ٢٢٢ ، مسألة (٣٤٠).

(٢) ينظر : همع الهوامع : ١٦٨/٣ .

(٣) النحويون والقرآن : ٨٤ .

(٤) عقاب الاعمال : ٢٢٨ ، مسألة (٣٤٠) .

وَعَشْرَتُ أَمْوَالِهِمْ، إِذَا أَخَذْتَ مِنْهُمُ الْعَشْرَ، وَبِهِ سَمِّيَ الْعَشَّارُ" (١) - فسوء الفعل يتوجب عقوبة شديدة؛ لذلك أكدَّ بأجمعين.

ثانيًا: التوكيد بالبدل:

لقد أشار سيبويه إلى البدل في مواضع متعددة في كتابه، فهو عنده تثنية للاسم توكيدًا بشرط أن يكون هو نفسه لا بشيء ليس منه، فيقول: " هذا بابٌ من الفعل يستعملُ في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخرَ فيعملُ فيه كما عملَ في الأول، وذلك قولك: رأيتُ قومك أكثرهم، ورأيتُ بنى زيد تُثنيهم، ورأيتُ بنى عمك ناسًا منهم، ورأيتُ عبدَ الله شخصه، وصرفتُ وجوهها أولها. فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد: رأيتُ أكثرَ قومك، ورأيتُ ثلثي قومك، وصرفتُ وجوهَ أولها، ولكنه ثنى الاسم توكيدًا، كما قال جل ثناؤه: " فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ أَجْمَعُونَ " وأشباه ذلك... ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيدا أباه، والأب غيرُ زيد: لأنك لا تبيئه بغيره ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تثنى الاسم توكيدًا وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تثنيه وتؤكدُهُ مُثني بما هو منه أو هو هو. وإنما يجوز رأيتُ زيدا أباه" (٢). وقال في موضع آخر من كتابه: هذا باب من الفعل يُبدلُ فيه الآخرُ من الأول، ويُجرى على الاسم كما يُجرى أجمعونَ على الاسم، ويُصَبُّ بالفعل لأنه مفعول، فالبَدَلُ أن تقول: ضربَ عبدُ الله ظهره وبطنه، وضربَ زيدُ الظهرَ والبطنَ، وقَلَبَ عمروُ ظهره وبطنه، ومُطِرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلُنَا، ومُطِرْنَا السَّهْلَ والجبلَ. وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدًا... ، فإن قلت: ضربَ زيدُ اليدُ والرجلُ، جاز على أن يكون بدلا، وأن يكون توكيدا" (٣). والبدل عند ابن جني للتبيين أو التوكيد، فهو إعلام السامع بمجموع اسمين

(١) تهذيب اللغة : باب العين والشين مع الراء: ٢٦٢/١.

(٢) الكتاب: ١٥٠/١.

(٣) المصدر نفسه : ١٥٨/١ - ١٦٠.

أو فعلين على جهة تبين الأول، نحو: (قام أخوك زيداً)، أو مجيئه للتأكيد، نحو: (جدعتُ زيداً أنه)، فلو قلت: (جدعتُ زيداً) فمعلوم أن المجدوع أنه^(١). ويقول ابن يعيش في هذا المضمار أيضاً: "واعلم أنه قد اجتمع في البديل ما افترق في الصفة والتأكيد؛ لأن فيه ايضاحاً للمبديل منه ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع مجاز وابطال التوسع الذي كان يجوز في المبديل منه. ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني أخوك) جاز أن تريد كتابه أو رسوله، فإذا قلت (زيد) زال ذلك الاحتمال كما لو قلت (نفسه) أو (عينه)، فلذلك قال صاحب الكتاب وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الافراد، يعني أنه حصل باجتماع البديل والمبديل منه من التأكيد ما يحصل بـ(النفوس) و(العين)، ومن البيان ما يحصل بالنعته، ولو انفرد كل واحد من البديل والمبديل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما"^(٢). فمن أقوال العلماء نستدل على أن البديل يفيد التوكيد.

وقيل: إنَّ البديل هو تكرار للجملة؛ لذا يعدُّ توكيداً، قال ابن الناظم (ت: ٦٨٦هـ): "اعلم أنَّ الغرض من الإبدال أن يذكر الاسم المقصود بالنسبة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقديره؛ لأنَّ الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النحويين يقولون: البديل في حكم تكرار العامل"^(٣). ويعلق الدكتور فاضل السامرائي على ما جاء في القول السابق لابن الناظم، فيقول: "وذكر بعض النحاة أن التأكيد متأتُّ أيضاً من أن البديل على نية تكرار العامل، فإن قولك: (جاء أخوك خالد) معناه جاء

(١) ينظر: المقرب: ٢٤٢.

(٢) شرح المفصل: ٢٦٣/٢.

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٩٣.

أخوك، جاء خالد، فكأنك كررت (جاء) مرتين، ومن هنا جاء التأكيد. فالتأكيد حاصل في المجيء... والذي يبدو لي أن ليس ثمة توكيد في الحكم، وأن العامل غير مكرر، وإنما قد يحصل التوكيد من اجتماع البديل والمبدل منه، كأن يكون البديل دالاً على الاحاطة والشمول فيفيد معنى الجميع، أو كأن يكون الاسمان يطلقان على ذات واحدة، فيفيد اجتماعهما فضل توكيد نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، وقوله: ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَاتِ﴾ [البقرة: ٨٧]، فعيسى هو ابن مريم^(١). وإنّي أوافق ما ذهب اليه الدكتور فاضل السامرائي، فعلى الرغم من إفادة البديل التوكيد، لكن ليس كل تكرار توكيداً، فقد يفيد التكرار التوكيد، وقد لا يفيد.

ومنهم من جعل البديل والتوكيد اسلوباً واحداً، فقد جاء في كتاب إحياء النحو: "وليس بوجيه أن يفرق بين التوكيد والبديل، فإنّه اسلوب واحد أن تقول: (جاء القوم بعضهم) أو (جاء القوم كلهم) والاول عندهم بدل والثاني توكيد، ...، فالتوكيد نوع من البديل جاء بكلمات خاصة، لزم أن تُعدّد وتحدّد، فكان تفصيلاً لأنواع البديل، وتفسيراً لجزء منه"^(٢)، وهذا مانجده عند الدكتور مهدي المخزومي، إذ يقول: "وإنّ بعضها يؤدي ما يؤديه التوكيد من وظيفة، وهو ما سميّ ببديل البعض من الكل، وما سميّ ببديل الاشتمال"^(٣)، فيأتي البديل لإفادته البيان، ولرفع الخلط واللبس، ففي قولك: "رأيت زيداً أباه"، فهذا بيان على أنك تريد بزيد الأب لا غيره"^(٤)، فالقصد من البديل هو الإيضاح بعد الإبهام، وهذا ما يفيدّه البيان والتوكيد، فالبديل يجري مجرى التأكيد لدلالة الأول عليه بالمطابقة كما في بدل الكل، أو التضمين كما في بدل

(١) معاني النحو: ١٨٠/٣.

(٢) إحياء النحو: ١٢٤، وينظر: أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ١٢٣-١٢٤.

(٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٩٦.

(٤) الكتاب: ١٥١/١.

البعض، أو الالتزام كما في بدل الاشتمال^(١)، ففي قولك: (مررت بعبد الله زيد)، ف(زيد) بدل كل من كل، وقد أُبدل فيه للبيان، فقد يكون المخاطب عبد الله ولا يعلم أنه زيد، ويجوز أن يكون عارفاً بزيد ولا يعلم أنه عبد الله، فيأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب، ولا يجوز العطف بينهما، فلو قلت: (مررت بعبد الله وزيد)، فقد يتوهم المخاطب أن الثاني غير الأول، فجاءوا بالبدل فراراً من اللبس؛ وطلباً للإيجاز^(٢).

أمّا قولك: (رأيت القوم أكثرهم، أو نصفهم) ف(أكثرهم أو نصفهم) بدل بعض من كل وقد ردّه السهيلي الى بدل (كل من كل)، فهما عنده متفقان في المعنى؛ لأن بدل البعض يرجع في المعنى والتحصيل الى بدل الكل من الكل، ففي الجملة (رأيت القوم أكثرهم أو نصفهم)، فمعنى ذلك: رأيت بعض القوم، وجعلت (أكثرهم) تبييناً للبعض، أي أنك تكلمت بالعموم وأنت تريد الخصوص^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]. فلو لم يذكر الصراط الثاني، لم يشك أحدٌ إنّ الصراط المستقيم هو صراط الله، ولكنّه ذكر ليفيد فضل تمكّن وتوكيد، إذ هو الأول بعينه، وكرّر لغرض البيان والتوكيد بمجموع الكلمتين (المبدل منه والبدل)، وطريق إفادة التأكيد بهذا البدل في الآية، وهو بدل البعض أن الكلمة (صراط) في الآيتين ذُكرت مرتين: الأولى بالعموم، والثانية بالخصوص^(٤).

(١) ينظر: أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ١٢٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٥٨/٢.

(٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٢٣٩.

(٤) ينظر: أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ١٢٥-١٢٦.

وقيل: إنّ التوكيد المعنوي هو نوع من البديل جاء بكلمات محددة؛ لذا فهو جزء من أنواع البديل^(١). فمن أجل ذلك كله أفاد البديل معنى التوكيد، فهو جارٍ مجرى التوكيد.

وللبديل دلالات منها: التفصيل، أي أن الكلام يأتي مجملاً ثم يفصل عن طريق العطف نحو: "(مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ)، إن شئت صيرته تفسيراً لنعيت، وصار إعادتك الرجل توكيداً. وإن شئت جعلته بدلاً، كأنه جوابٌ لمن قال: بأى رجل مررت. فتركت الأول واستقبلت الرجل بالصفة"^(٢)، وسمي هذا النوع عند البلاغيين بـ(التوشيع)، وهو: "أن يُؤتى في عجز الكلام بمثنى مُفسّرٍ باسمين أحدهما معطوف على الآخر، كما جاء في الخبر: (يشيب ابن آدم، ويشيب فيه خصلتان: الحرصُ وطول الأمل)"^(٣).

ومما جاء في كتاب عقاب الأعمال ما نُقل عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال فيه: "وما من ذي مالٍ نخلٍ أو كرمٍ أو زرعٍ يَمْنَعُ زكاتها، إلا طوقه الله رِيعَةً أرضه الى سبعِ أرضين الى يوم القيامة"^(٤).

فقد جاء البديل (نخلٍ) بدل من (ذي مال) فإنه ذكر العام أولاً ثم تطرق الى ذكر الخاص مفصلاً عن طريق العطف بـ(أو) مما أدى الى تقريره في المتن.

وقد جاء فن التوشيع في أحاديث وردت في كتاب عقاب الأعمال، فقد نُقل قولٌ للرسول(ص) قال فيه: " ومن دَلَّ ضريراً الى مسجده أو الى منزله أو لحاجة من

(١) ينظر: إحياء النحو: ٧٩.

(٢) الكتاب: ٤٣١/١.

(٣) الايضاح في علوم البلاغة: ١٥٢.

(٤) عقاب الأعمال: ٩١، مسألة (١٣٠).

حوائجه فمشى فيها حتى يقضيها، أعطاه الله تعالى براءتين: براءة من النار، وبراءة من النفاق^(١).

فالرسول(ص) أكدَّ المبدل منه(براءتين) الواقع مفعول به ثانٍ عن طريق تفصيله للبدل، بأنَّهما : براءة من النار وبراءة من النفاق، فذكره لـ (براءتين) أولاً يجعل السامع يتوق لمعرفة تفسيره وتفصيله، فذكر البدل (براءة من النار) يعدُّ تفخيماً وتوكيداً، فهو يزيد الأمر تثبيتاً وتقريراً.

ثالثاً: التوكيد بالنعت(الوصف):

لقد تباينت آراء العلماء حول مصطلحي النعت والصفة، يقول ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ): "إن الصفة والنعت واحد وقد ذهب بعضهم الى أنَّ النعت يكون بالحلية نحو: طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال، نحو: ضارب وخارج، فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه: موصوف ولا يقال منعوت، وعلى الأول هو موصوف ومنعوت، والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو شيء من سببه وذلك المعنى عرض للذات لازم له"^(٢)، وقد أكدَّ اللغويون ومنهم الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) إن الصفة هي نعت، إذ يقول: صفه يصفه وصفاً وصفة: نعته^(٣)، وقيل أن مدلولهما واحد والاختلاف يقع في تسميتهما، فالنعت هو من المصطلحات الكوفية القليلة التي كُتب لها الذيوع، وقد استعمله بعض البصريين، أما (الصفة) فهو مصطلح جمهور البصريين^(٤).

(١) عقاب الأعمال : ٢٢٦، مسألة (٣٤٠).

(٢) شرح المفصل: ٢٣٢/٢.

(٣) ينظر: القاموس المحيط : مادة وصف : ٨٥٩/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع : ١١٧/٣.

وقد عرف النحاة النعت فقيل: هو "الاسم الدال على بعض أحوال الذات نحو طويل، وقصير، وعامل، وأحمق، وقائم، وسقيم"^(١)، وقيل هو: "عبارة عن اسم أو ما هو في تقديره من ظرف، ومجرور، أو جملة يتبع ما قبلها لتخصيص فكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو تأكيد بما يدل على حلية (كطويل) أو نسبة (كقريش)، أو فعلة (كقائم)، أو خاصة من خواصه، وذلك أن تصفه بصفة سببية نحو قولك: (مررت برجلٍ قائمٍ أبوه)"^(٢). فالنعت هو من التوابع التي لا يمسه الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، فيجيء بها في الجملة تنمة وتكملة للاسم الأول بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه^(٣)، وتعدُّ عمدة في التفاهم، فإن "أجزاء الجملة حتى ما كان منها (فضلة) قد يكون عمدة في التفاهم، لا يتم التفاهم إلا به؛ لأن فائدة الخبر أو الحديث لا تتبني على الجملة الصغرى وحدها، وإنما تقوم في كثير من الأحيان على ما تمليه ظروف القول. قد يكون بالمخاطب حاجة إلى معرفة أمور زائدة على أصل البناء، وتكون فائدة الخبر حينئذ قائمة على هذا الزائد، فإذا ترك ذكره ذهبت الفائدة، وأصبح الخبر خلواً مما يتطلبه المخاطب"^(٤)، ففي قوله تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُفْقَهُونَ﴾ [الانعام: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الانعام: ٩٩]، فالصفات الواردة للفظة قوم وهي (يفقهون، ويؤمنون) مختلفة، وهي لازمة ولا بد من ذكرها وإلا يبقى الكلام عامًا لا توضيح فيه^(٥).

(١) شرح المفصل: ٢/٢٣٣.

(٢) المقرب: ٢١٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢/٢٣٢.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٥.

(٥) ينظر: النعت في سورة الانعام ودلالاته الوظيفية: مجلة: ٦.

فالنعت يأتي لتوكيد متبوعه وذلك إذا كان معنى النعت مستفاداً من مدلول المنعوت، وقد يؤكد النعت المعنى الذي عُلِمَ من المنعوت نحو قولهم: " (أمس الدابر)، وأمس لا يكون إلا دابراً، و (الميت العابر)، والميت لا يكون إلا عابراً" (١)، ونذكر بذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة: ١٣)، فكلمة (واحدة) صفة، وهي لا تفيد التخصيص ولا التوضيح، وإنما للتوكيد، وطريق التوكيد في هذا هو إنَّ المعنى كرر مرتين (٢)، وفي قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ "إذ أن النعت (كاملة) مفهوم من لفظ المنعوت (عشرة)؛ لاشتماله عليه ضمناً، وقد أكد هذا المعنى بذكر النعت" (٣)، فعند "مجيء الصفة ومدلولها مستفاداً مما في الموصوف، يصير ذكر الصفة كالتكرار، إذ ليس فيه زيادة معنى، بخلاف (رجلٌ ظريف)، فإن (الظرف) لم يفهم من الموصوف (رجل)" (٤).

وقد ورد هذا النوع من النعت في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، فقد نُقل عن أبي عبد الله الحسين، قال: "أُفْعِدَ رَجُلٌ مِنَ الْإِخْيَارِ فِي قَبْرِهِ، قِيلَ لَهُ: يَا أَبَا خَالِدٍ، إِنَّا جَالِدُوكَ مِائَةَ جَلْدَةٍ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ فَقَالَ: لَا أُطِيفُهَا، فَلَمْ يَزَالُوا بِهِ حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى جَلْدَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالُوا: لَيْسَ فِيهَا بُدٌّ، فَقَالَ: فِيمَا تَجْلِدُونِي فِيهَا؟ قَالُوا إِنَّكَ صَلَّيْتَ يَوْمًا بِغَيْرِ وَضوءٍ، وَمَرَرْتَ عَلَى ضَعِيفٍ فَلَمْ تَتَصَرَّه... " (٥).

جاءت كلمة (واحدة) نعتاً مجروراً للمنعوت (جلدة) وفيها دلالة على تأكيد الجلدة، فقد دلت كلمت (جلدة) على الصفة أو النعت (واحدة)؛ وذلك لأنَّ التاء في (جلدة)

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢٣٤/٢، والكواكب الدرية: ٥٢٧/٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٤٤١/٢.

(٣) الكواكب الدرية: ٥٢٧/٢.

(٤) أساليب التوكيد في الشعر العربي بين القديم والحديث، خالدة دعاس حسين، رسالة ماجستير:

تدل على الوحدة، فعندما ذكر النعت (واحدة) كأنما كرر المنعوت مرتين. وربما أكد من أجل تصغيرها للمخاطب الخائف، والمعنى: واحدة فقط لا تخف أو لا تقلق، والله أعلم.

ومنه ما نُقل عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، يقول: من مضى به يومٌ واحدٌ صلى فيه خمسين صلاةً ، لم يقرأ فيها "قل هو الله أحد" قيلَ له: يا عَبْدَ اللَّهِ لَسْتَ مِنَ الْمَصْلِيِّينَ^(١).

ففي الحديث وردت العبارة: (يوم واحد) فجاءت كلمة (واحد) نعتًا مرفوعًا تبعًا لمنعوته (يومٌ)، وقد أفادت معنى التوكيد لأنَّ معنى (واحد) مستفاد من كلمة (يوم)، وربما يشك المقابل في العقوبة فيقال له (واحد) للتأكيد.

ومثله ما نُقل عن عبد الرحمن بن أبي حمادٍ، قال: قال الله عزَّ وجل لعيسى ابن مريم (عليه السلام): يا عيسى، ليكن لسانك بالسرِّ والعلانية لسانًا واحدًا وكذلك قلبك، احذر نفسك وكفى بي خبيرًا، لا يَصْلُحُ لسانان في فمٍ واحدٍ، ولا سيفان في غمدٍ واحدٍ، ولا قلبان في صدرٍ واحدٍ ، وكذلك الأذهان^(٢).

فقد جاءت كلمة (واحدٍ) نعتًا مجرورًا لمنعوتها في قوله: (فمٍ واحدٍ، وغمدٍ واحدٍ، وصدر واحدٍ)، والغرض من ذكر النعت هو للتوكيد. وأرى أنَّ (واحدًا) في عبارة (لسانًا واحدًا) نعت، ولكن ليس للتوكيد؛ لأنَّ التوكيد يمكن حذفه بينما في هذا الكلام لا يمكن حذفه، فلا يمكن القول (ليكن لسانك في السر والعلانية لسانًا).

(١) عقاب الأعمال : ١٠، مسألة (١٤٧)

(٢) المصدر نفسه : ١٨٠، مسألة (٢٨١).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي
التَّوَكِيدُ بِالِاسْمِ غَيْرِ التَّابِعِ

التوكيد بالاسم غير التابع :

أولاً: التوكيد بالتمييز:

يعدُّ التمييز من الوظائف التي لم يكثر وجودها مؤكدة في كلام العرب، فقد حافظ على معناه التأسيسي، إلا أنَّ قلة ورودها لا تعني عدم مجيئها مؤكدة، فقد أشار المبرد الى ذلك، إذ أجاز مجيء التمييز مؤكداً، ففي قولك: (نعم الرجل رجلاً زيداً) ، فقد تستطيع الاستغناء عن التمييز (رجلاً)، فهذا يعدُّ توكيداً، وهو بمنزلة قولك: (عندي من الدراهم عشرون درهماً) ، فتكرار كلمة الدراهم توكيداً، فلم تحتج إليه، ولا يختل معنى الجملة بعدم ذكره^(١) ، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢]، قال ذرعت الثوب أي قسمته بالذراع^(٢)، فقد عدَّ الكفوي أن ذراعاً تمييز مؤكداً^(٣)، كما أنَّ "هذه الخصوصية-يعني التمييز المؤكد-لا نلمسها إلا عند مقارنة هذا التعبير في الآية بقولنا: (طولها سبعون ذراعاً)، إذ يعدُّ التمييز هنا مؤسساً؛ لأنَّ الطول قد يقاس بغير الذراع، إلاَّ أنه في الآية ذكر الذرع أي القياس بالذراع ففهم معنى التمييز قبل ذكره، فلو قيل ذرعها سبعون لفهم أن السبعين ذراعاً وليس شيئاً آخر، ومن هنا كان التمييز مؤكداً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٤) [التوبة: ٣٦].

وقد جمع النحاة بين الفاعل الظاهر في (نعم وبئس) وبين تمييزها توكيداً^(٥)، إلاَّ أن سيبويه قد منع ذلك، فالتمييز عنده يأتي لرفع الإبهام والإيهام في الجملة، فإذا

(١) ينظر: المقتضب: ١٥٠/٣.

(٢) ينظر: كتاب الأفعال: ٣٨٦/١.

(٣) ينظر: الكليات: ٢٨٩.

(٤) دراسة وظيفية لاسلوب التوكيد في القرآن الكريم : رسالة دكتوراه : ٣٣٧.

(٥) ينظر: الكليات: ٢٨٩ ، وشرح المفصل : ٣٩٦/٢.

جاء الفاعل اسماً ظاهراً فالجملة غير مبهمة، ولا حاجة حينئذٍ الى التمييز^(١)، وقد أجاز كل من المبرد وأبي علي الفارسي وابن يعيش الجمع بينهما، ففي قول الشاعر:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً^(٢)

فجاء الفاعل (الزادُ) اسماً ظاهراً، وجمعه الشاعر بتميزه (زاداً) الذي يعدُّ توكيداً إذ ليس فيه معنى زائدٌ على ما دلَّ عليه الفاعل^(٣)، وقد جَوَّز العلماء الجمع بينهما إذا أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل ، نحو: (نعم الرجلُ فارساً زيدٌ)، أما إذا لم يفد ذلك فلا يجوز، نحو: (نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ)، وفي حال كون الفاعل ضميراً وليس اسماً ظاهراً، فيجوز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً، نحو: (نعم رجلاً زيدٌ)^(٤).

ويبدو أن اجتماع الفاعل والتمييز في قولنا: (نعم الرجل رجلاً زيدٌ) يفيد التوكيد؛ لأنه بمثابة تكرار الفاعل مرتين.

وقد جاء التمييز مؤكداً في أحاديث وردت في كتاب عقاب الأعمال، فقد نُقل عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قوله: "...يا أبا خالد إننا جالدوك مائة جلدةٍ من عذاب الله..."^(٥).

فقد جاء تمييز العدد (جلدةٍ) مضافاً اليه مجروراً ، وقد أكدَّ الجلد، فليس فيه معنى زائدٌ على ما دلَّ عليه الخبر (جالدوك)؛ لأن ذكر الجلد قبل العدد مزيل

(١) ينظر : الكتاب: ١٧٦/٢ ، وشرح المفصل : ٣٩٦/٢.

(٢) البيت لجريير في ديوانه : ١٠٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤٩٦/٤ ، وشرح الرضي علي الكافية : ٢٤٩/٤.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل : ٩٩/٢.

(٥) عقاب الاعمال : ٦٤ ، مسألة (٨٥).

لإبهامه، فلو قال: (إنا جالدوك مائة) لفهم أنّ معنى (مائة) هو (جلدة)، وإنما أريد بذكره التوكيد.

وفي المعنى نفسه جاء حديث آخر نُقل عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنه قال: "أوصى الله تعالى إلى موسى بن عمران: أن يا موسى قل للملأ من بني إسرائيل: إياكم وقتل النفس الحرام بغير حقّ، فإن من قتل منكم نفساً في الدنيا، قَتَلْتُهُ في النار مائة الفِ قَتْلَةٍ مثل قتل صاحبه"^(١).

ف(قتلة) هو تمييز للعدد (مائة الف) وقد وقع مضاف إليه مجرور، وبعد توكيداً؛ لأن عدم ذكره لا يخلُ بمعنى الجملة، فذكر الفعل (قتلته) قبل العدد مزيل لإبهامه، لكن بذكره يتحصل التثبيت والتقريب.

ثانياً: التوكيد بالحال:

لقد أشار سيبويه في كتابه إلى الحال، بقوله: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول، كالثوب في قولك: كسوتُ الثوب، وفي قولك: كسوتُ زيداً الثوب؛ لأن الثوب ليس بحالٍ وقع فيها الفعل لكنه مفعولٌ كالأول ألا ترى أنه يكون معرفةً ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً اذا قلت كسوتُ الثوب، وكمعناه اذا كان بمنزلة الفاعل اذا قلت كُسي الثوب. وذلك قولك: ضربتُ عبد الله قائماً، وذهبَ زيدٌ راكباً"^(٢)، وعرفه ابن جني قائلاً: "الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وأمّا لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تمّ عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى"^(٣)، وحده ابن مالك بقوله: "هو ما دلّ على هيئة

(١) عقاب الأعمال: ٢٠٤، مسألة (٣٣٢).

(٢) الكتاب: ٤٤/١.

(٣) اللمع في العربية: ٥٢.

وصاحبها متضمناً ما فيه معنى(في) غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب وقد يجر بباء زائدة^(١)، فبيّن أن معناها بمعنى(في) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]، فالحال(قيامًا، قعودًا، وعلى جنوبهم) بمعنى أنهم يذكرون الله في حال القيام والقعود والاضطجاع، فالحال هنا بمعنى (في) وهذه ميزة يكتسبها الحال تفرقه عن التمييز^(٢). وينقسم الحال باعتبار التبيين والتوكيد الى:

أولاً: الحال المؤسدة أو المبينة: وهي التي تفيد تأسيس معنى جديد في الجملة، فتبين هيئة صاحبها ولا يستفاد من معناها دون ذكرها نحو: أقبل أخوك ضاحكاً^(٣).

ثانياً: الحال المؤكدة: وهي "التي لا تفيد معنى جديداً، وإنما تقوي المعنى الذي تحتويه الجملة قبل مجيء الحال، ولو حذفناها لفهمنا المعنى من بقية الجملة"^(٤)، ففي قولنا: (لا تظلم الناس باغياً)، فالبغي هو الظلم، فلو حذف الحال الذي يعد مؤكداً لعامله لم يتغير الكلام، ولفهم معناه من بقية الكلام^(٥)، وتقسم هذه الحال على ثلاثة أقسام أو انواع^(٦):

الأول: الحال المؤكدة لعاملها، سواء أكانت لفظاً ومعنى، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، فمعنى أرسلناك: أنك رسول، أو معنى دون لفظ، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، فتكون بمعنى عاملها.

(١) شرح التسهيل ٢٢/٣، وشرح عمدة الحافظ : ٤١٧.

(٢) ينظر : اعراب القرآن الكريم وبيانه : ١٣١/٢.

(٣) ينظر: معاني النحو : ٢٦٦/٢، والنحو الوافي: ٣٩١/٢.

(٤) النحو العربي احكام ومعان: ٣٩/٢.

(٥) ينظر: النحو الوافي: ٣٩١/٢.

(٦) ينظر: همع الهوامع : ٢٤٦/٢، ومعاني النحو: ٢٦٦/٢، والنحو العربي أحكام ومعان: ٤٠.

الثاني: الحال المؤكدة لصاحبها: نحو عامة وجميعاً وكافة، وجاء في كتاب سيبويه: "والجماء الغفير وقضهم كقولك: جميعاً وعمّة، وكذلك: طراً وقاطبة بمنزلة وحده"^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، وقوله تعالى: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونَ﴾ [هود: ٥٥]، ف(جميعاً حال مؤكدة لصاحبها (الواو) في كيدوني^(٢)).

الثالث: الحال المؤكدة لمضمون الجملة، اذ يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها، نحو: (هو المنتبى شاعراً) يؤكد مضمون الجملة قبله، ويشترط مجيئها بعد جملة مركبة من اسمين معرفتين جامدين^(٣)، وأن تكون الحال ثابتة ملازمة صاحبها، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة^(٤)، كقولنا: (هو المنتصر فرحاً)، ف(فرحاً) حال مؤكدة لمضمون الجملة؛ لأنّ من لوازم الفرح الانتصار^(٥)، وقد ذكر النحويون أغراض الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وهي^(٦):

- ١- أن تكون للتعظيم، نحو: (هو ربنا منعماً).
- ٢- أن تكون للتحقير، نحو: (هو الجاني مقهوراً).
- ٣- أن تكون للترحم، نحو: (هو المسكين مرحوماً).
- ٤- أن تكون للفخر، نحو: (أنا أبوك كريماً).

(١) الكتاب : ٣٧٧/١.

(٢) ينظر : معاني النحو: ٢٦٦/٢ .

(٣) ينظر: شرح المفصل : ٢٣/٢ ، وشرح التصريح: ٦٠٦/١ ، والنحو الوافي: ٣٩٢/٢.

(٤) ينظر: النحو الوافي : ٣٩٢/٢ .

(٥) ينظر: معاني النحو: ٢٦٨/٢ .

(٦) ينظر: المقتضب : ٣١٠/٤ ، وهمع الهوامع: ٢٤٥/٢ ، ومعاني النحو : ٢٦٦-٢٦٧.

٥- أن تكون للتصاغر، نحو: (أنا عبدك فقيراً اليك).

٦- أن تكون للإطماع، نحو: (هو ربنا غافراً لمن يتوب).

٧- أن تكون للوعيد، نحو: (أنا سعيدٌ قاتلاً).

٨- أن تكون لبيان اليقين، نحو: (هو أخوك معروفاً).

ويقول السيوطي في الهمع: "إنَّ من النحويين قد أنكر الحال المؤكدة، منهم المبرد والفراء والسهيلي، وقالوا: لا تكون الحال إلا مبيّنة، إذ لا يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها"^(١).

وبعد تتبع الأمر وجدتُ أنَّ المبرد لم ينكر الحال المؤكدة، بل أشار الى وجود الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وقد أرجع صلاح ذلك وفساده الى المعنى اذ ذكره في المقتضب قائلاً : "هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها، وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفعل. تقول: زيد أبوك حقاً وهو زيد معروفاً، وأنا عبد الله أمراً واضحاً، وذلك لأن هذه الحالات إنّما تؤكد ما قبلها لأنك إذا قلت هو زيد وأنا عبد الله إنّما تخبر بخبرين فإذا قلت معروفاً أو بيئاً فإنّما المعنى أنني قد بينت لك هذا وأوضحته وفيه الإخبار؛ لأنه عليه يدل، ولو قلت: أنا عبد الله منطلقاً لم يجر لأن المنطلق لا يؤكدي، ألا ترى أنك لو قلت أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسداً؛ لأنّ هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره ولكن يجوز أن تقول: أنا عبد الله (مصغراً نفسك لربك) ثم تقول آكلاً كما يأكل العبيد وشارباً كما يشرب العبيد، لأنّ هذا يؤكد ما صدرت به، وكذلك لو قلت مفتخراً أو موعداً، أنا عبد الله شجاعاً، وهو

(١) همع الهوامع : ٢٤٥/٢ .

زيد كريماً حليماً أي فاعرفه بما كنت تعرفه به كان جيداً، وهذا باب إنَّما يصلحه ويفسده معناه فكل ما صلح به المعنى، فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود"^(١).

وقد وردت الحال مؤكدة في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، منها ما نقل عن الرسول (ص)، أنه قال: " من بنى على ظهر الطريق مأوى لعابري سبيل، بعثه الله يوم القيامة على تختٍ من دُرٍ ووجهه يُضيء لأهل الجنة نُوراً حتى يزاحم إبراهيم خليلَ الرحمن عليه السلام في قُبَّتِهِ... " ^(٢).

هذا الكلام من خطبة للرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) فقد جاءت (نوراً) في القول الشريف حالاً مؤكدة لعاملها (يضيء)؛ لأن الذي يضيء لابد أن يكون نوراً، فالإضاءة تستلزم النور، فهي مؤكدة لعاملها معنىً دون لفظ.

أما الحال المؤكدة لصاحبها فقد وردت في الأحاديث مرات عديدة متمثلة بكلمة (جميعاً) فقد نُقل عن أبي عبد الله(عليه السلام) قوله: "لو جَدَّ أمير المؤمنين عليه السلام جميع من في الأرض لَعَذَّبَهُمُ اللهُ جميعاً وأدخلهم النار"^(٣).

فقوله (جميعاً) حال مؤكدة للضمير(هم) في الفعل (عذبهم)، وإنَّما جيء بها لتوكيد العموم؛ لأن العقوبة تشمل عامة من جدَّ أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولا تستثني منهم أحداً.

ثالثاً: التوكيد بضمير الشأن:

هو ضمير غائب يدل على المفرد، يتقدم قبل الجملة وتفسره الجملة التي بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً ومستتراً أو بارزاً على حسب العوامل، نحو: (هو زيد قائمٌ)،

(١) المقتضب : ٣١٠/٤-٣١١ .

(٢) عقاب الاعمال : ٢٣١ ، مسألة (٣٤٠).

(٣) المصدر نفسه : ٢٣ ، المسألة (٢٥).

(إنه زيدٌ قائمٌ)، (كان زيدٌ قائمًا)^(١)، فمعنى الضمير في الجملة الأولى هو معنى الجملة التي بعده، فيكون معنى هو: زيد قائم، أي القصة أو الشأن أو الأمر: زيد قائم، ويؤتى به للتفخيم والتعظيم، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) [الإخلاص: ١].

وقد إعتاد العرب الفصحاء - ومن يحاكيهم - اليوم، أنهم إذا أرادوا توجيه النفوس والأسماع الى جملة فيها معنى هام أو عرض فخم، فلا يذكرونها مباشرة، وإنما يقدرّون لها بضمير مبهم يسبقها، فإبهام الضمير يجعلهم متشوقين ومتطلعين لإزالة إبهامه وكشفه، فتجيء الجملة بعده والنفس متشوقة لها، فالضمير يعدُّ تمهيدًا لهذه الجملة، وهو يتضمن معناها^(٣)، فقد جاء في شرح الرضي على الكافية: "والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بدّ أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئًا عظيمًا يعتنى به، فلا يُقال مثلاً: هو الذباب يطير^(٤). ويسمى هذا الضمير باصطلاح البصريين (ضمير الشأن) أو (القصة) أو (الحديث)، وبالصطلاح الكوفي (ضمير المجهول)^(٥).

ويفيد هذا الضمير توكيدًا، وتأتي دلالة التوكيد من ذكر الشيء مبهمًا ثم تفسيره. وإلى ذلك نوه الجرجاني، قائلاً: "وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغته غفلاً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه، والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والأحكام، ومن هنا قالوا: إن الشيء إذا أُضْمِرَ ثم فُسِّرَ كان ذلك أفخم له

(١) ينظر: الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط : ٣٤ .

(٢) ينظر: شرح المفصل : ١١٤/٣، والبرهان في علوم القرآن: ٥٦٢ .

(٣) ينظر: معاني النحو: ٥٣/١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل : ٣٣٤/٢، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة: ٢١١/١.

من أن يذكر من غير تقدمة (إضمار)، ويدلُّ على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦] فخامة وشرفاً وروعة، لا نجد منها شيئاً في قولنا: (فإن الأبصار لا تعمي)، وكذلك في كل كلام كان فيه ضمير قصة^(١).

ويأتي ضمير الشأن مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: إنَّ وأخواتها وظنَّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وتعمل فيه هذه العوامل، فعند قولنا: (إنه زيدٌ ذاهب)، فالهاء ضمير الأمر، و(زيد ذاهب) في موضع خبر للأمر^(٢)، وقد يقع هذا الضمير في صدر الجملة، ويعرب مبتدأ لها، والجملة المفسرة تقع خبراً له^(٣)، ولهذه الضمير أحكام^(٤) :

أولها: أنه لا بُدَّ أن يكون مبتدأ أو أصله مبتدأ، ثم دخل عليه الناسخ.

ثانيها: أن يكون بصيغة المفرد، فلا يكون للمثنى ولا للجمع مطلقاً. والأكثر أن يكون للمفرد المذكر مراد به الحال أو الشأن أو الأمر، فيكون بلفظ الافراد والغيبة، ويجوز أن يكون بلفظ المؤنث عند إرادة القصة، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦].

ثالثها: لا يدل الضمير على اسم بعينه بل على الجملة؛ لذلك يصح أن تقول: (هو أنا حاضر)، ولا يصح أن تقول: (أنا هو حاضر)، فلو كان الضمير يعود على الاسم بعده لكان الكلام متناقضاً إذ كيف يكون الغائب حاضراً متكلماً؛ لذلك يجب أن تليه جملة مصرح بجزائها تفسره ، وتوضح مدلوله، وتكون خبراً له، ولا يليه المفرد.

(١) دلائل الاعجاز: ٣١٧ - ٣١٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٣/٢، ومعاني النحو: ٥٣/١.

(٣) ينظر: التطبيق النحوي: ٤٧.

(٤) ينظر: معاني النحو: ٥٣/١ - ٥٥.

رابعها: أن تكون الجملة المفسرة له متأخرة عنه وجوباً.

خامسها: أن لا يكون له تابع من عطف أو توكيد أو بدل.

ولضمير الشأن فضلاً عن دلالاته على التفضيم والتعظيم وظيفة أخرى مهمة في الكلام، وهو إدخال الحروف المشبهة بالفعل على الجملة الفعلية، ولولا هو ما أمكن ذلك، كقوله تعالى: "إنَّه لا يفلح الظالمون" [الانعام: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾^(١) [الحاقة: ٢٧].

لقد جاء ضمير الشأن متصلاً بالحروف الناسخة للابتداء في أحاديث كتاب عقاب الأعمال بكثرة، وخاصة بالحرف (إنَّ)، فقد نُقل عن رسول الله (ص)، قوله: "يا أيها الناس! إنَّه قد كَبُرَ سني ودقَّ عظمي، وانهدم جسمي، وتُعِيت إليَّ نفسي من ربي، واقترب أجلي، واشتدَّ فيَّ الشوق الى لقاء ربي"^(٢).

فقد جاء ضمير الشأن اسماً لِإنَّ المكسورة في قوله (إنَّه قد كبر سني) مؤكداً لأمرٍ عظيم، وهو أمر يخص رسول الله (ص)، وأيُّ أمرٍ أعظم وأجل من رسول الله (ص)، وقد مكنَّ ضمير الشأن (إنَّ) من الدخول على الجملة الفعلية، إذ جاء بعدها جملة فعلية، ولولا الضمير لما أمكن ذلك^(٣)، وقد فُسر هذا الضمير بالجملة الفعلية المؤكدة بأداة التحقيق (قد)، وهذا ما جعل الجملة تزخر بالطاقات التوكيدية المصاحبة بعضها بعضاً.

وجاء حديث آخر في كتاب عقاب الاعمال ورد فيه ضمير الشأن غير متصل بالحروف الناسخة للابتداء، فقد نُقل عن سليمان بن خالد، قال: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

(١) ينظر: معاني النحو: ٥٦/١.

(٢) عقاب الاعمال: ٢٣٧، مسألة (٣٤٠).

(٣) ينظر: معاني النحو: ٥٦/١.

(عليه السلام) يقول: من مَضَتْ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) فَقَدْ خُدِلَ وَتَرَعَ رِيقَةَ الْإِيمَانِ مِنْ عُنُقِهِ، فَإِنْ مَاتَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ، كَانَ كَافِرًا بِاللَّهِ الْعَظِيمِ"^(١).

فقد جاء ضمير الشأن (هو) في قوله (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) في موضع تفخيم وتعظيم^(٢)، وجاء بصيغة المفرد، وقد وقع مبتدأ وجاءت بعده جملة مصرح بجزأياها (الله أحد) وقعت خبراً له، فهي موضحة ومفسرة لمدلولة، فمعنى هو: الله أحد، أي الأمر أو الشأن أو القصة: الله أحد وقد جاء ضمير الشأن هنا لإفادة الاهتمام بالجملة التي بعده، فإذا سمعه أحد تطلع الى ما بعده^(٣).

رابعاً: التوكيد بالمصدر (المفعول المطلق):

المصدر: هو اسم منصوب، سماه سيبويه (الحدث أو الحدثان)^(٤)، وذكره المبرد بقوله: "واعلم أنَّ المصدر كسائر الاسماء، إِلَّا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أفعالها"^(٥)، وحدّه ابن السراج بقوله: "والمصدر اسم كسائر الاسماء، إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ شَخْصٍ-وَالأفعال مشتقة منه"^(٦)، و"إنَّما انفصلت عن المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة

(١) عقاب الأعمال : ٩٨، مسألة (١٤٤)، للمزيد ينظر: ٩٩، مسألة (١٤٥)، و (١٤٦).

(٢) ينظر : الدر المصون: ١٤٩/١١ .

(٣) ينظر : التحرير والتنوير: ٦١٢/٣٠.

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٦/١، وشرح المفصل: ٢٧٢/١.

(٥) المقتضب: ٢٦٧/٣.

(٦) الأصول في النحو : ١٥٩/١، هذا على مذهب البصريين الذين يرون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه بينما يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضربتُ ضرباً، وقام قياماً، ولكل منهما حجج ذكرها ابن الانباري في الإنصاف، ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة، (٢٨) : ١٩٠/١.

بتصرفها"^(١)، فالمصدر هو: "كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو فعله مشتق من لفظ واحد، والفعل مشتق من المصدر، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فهو منصوب، تقول: (قمتُ قيامًا وقعدتُ قعودًا)^(٢)، والمفعول المطلق هو: المصدر. سميّ بذلك؛ لأن الفعل يصدر عنه"^(٣)، وعرفه ابن عقيل قائلًا: "المصدر المنتصب توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه أو عدده، نحو: ضربتُ ضربًا، وسرتُ سير زيد، وضربتُ ضربتين"^(٤)، فمن التعريف يتوضح لنا أن المفعول المطلق على ثلاثة أنواع، وما يعنينا من أنواعه هو المصدر المنتصب توكيدًا لعامله، فقد أجمع النحاة على أنه يؤتى به لتأكيد الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل^(٥)، وقيل: "إنك لو قلت: قمتُ قيامًا، وجلستُ جلوسًا، فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره"^(٦)؛ ولذلك عُرف المفعول المطلق المؤكد بأئنه: "عوض عن تكرار الفعل مرتين، وفائدته رفع توهم المجاز في الفعل"^(٧).

ثم أشار ابن عقيل الى المصدر المؤكد لعامله، فقال: "لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل يجب إفراده، فنقول: ضربتُ ضربًا، وذلك لأنّه بمثابة تكرر الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، وأمّا غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع أنّه يجوز تثنيته وجمعه"^(٨).

(١) الأصول في النحو: ١٥٩/١.

(٢) ينظر: اللع في العربية: ٤٤، واللحمة في شرح الملحّة: ٣٤٧/١.

(٣) المفصل في صنعة الاعراب: ٥٥/١.

(٤) شرح ابن عقيل: ١٦٩/٢.

(٥) ينظر: اللع في العربية: ٤٤، وشرح المفصل: ٢٧٢/١، وأوضح المسالك: ١٨١/٢، وحاشية

وحاشية الخصري: ١٨٦/١، وضياء السالك الى أوضح المسالك: ١٢١/٢.

(٦) الأصول في النحو: ١٦٠/١، وينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة: ٣٩٢.

(٧) معترك الاقتران: ٢٥٧/١.

(٨) شرح ابن عقيل: ١٧٤-١٧٥/٢.

وعند اجتماع الفعل مع المصدر في جملة واحدة، فهذا يعني أنّ الحدث تكرر مرتين، مرة في الفعل وأخرى في المصدر، فالتكرار يراد منه التوكيد؛ لذلك قال الزركشي: إن "المصدر عوض عن تكرار الفعل مرتين، فقولك: (ضربتُ ضرباً) بمنزلة قولك: (ضربتُ ضربتُ)، ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد"^(١)، لكن الدكتور فاضل السامرائي لا يرى ذلك صائباً، فيقول: "وهذا ليس بسديد ولو كان الأمر كذلك لألغى التوكيد اللفظي. إنّ العرب قد تكرر مرتين إذا أرادت ذلك، وقد تأتي بالمصدر المؤكد إذا أرادت. فهذا تعبير وذاك تعبير، وكل يؤدي غرضاً ومعنى"^(٢)، ففي قولنا: (تحدثت تحدثت محمد)، فالقول هنا لإزالة الوهم من السامع أو المخاطب، فقد يظن المتكلم أن السامع لم يسمع الفعل (تحدثت) أو انصرف ذهنه الى فعل آخر، فكرر المتكلم الفعل مرتين لإزالة الشك من ذهن المخاطب، أما في القول: (تحدثت محمد تحدثاً) قد أثبت أنّ الفاعل قد قام بالتحدث حقاً، وقد أزال الوهم من أنّ الفاعل لم يفعل ذلك وإنما فعل ملازمة أو فعلاً قريباً منه^(٣).

ثم إنّه ينفي أن يكون المفعول المطلق مؤكداً لعامله، بل هو عنده مؤكد لمصدر عامله، إذ يقول: "يسمى النحاة المفعول المطلق في نحو (قمت بالأمر قياماً) مؤكداً لعامله، والعامل هنا الفعل. والحقيقة أنه في نحو هذا مؤكد لمصدر الفعل لا للفعل؛ لأن الفعل ما دلّ على حدث مقترن بزمن، أمّا المصدر فهو الحدث المجرد، فعندما تقول: (قمت قياماً) تكون قد أكدت الحدث وحده، ولم تؤكد الحدث والزمن

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣٩٢/٢.

(٢) معاني النحو: ١٣٠/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٣١/٢.

جميعاً. فالمتكلم قد يحتاج الى توكيد الفعل كله فيكرره، فيقول: قام قام محمد، فيكون قد أكد الحدث والزمن، وقد يحتاج الى توكيد الحدث فقط يقول: قام محمد قياماً^(١).

فإنَّ غرض التوكيد يظهر جلياً واضحاً سواء في حال تكرار الفعل، أو ذكر مصدره الدال على تكرار الحدث، فكلاهما يزيل الشك والتوهم من ذهن المخاطب.

جاء في بديع الفوائد أنَّ المفعول المطلق المؤكد لعامله لا يؤكد كل الأفعال، "فالأحداث العامة الشائعة لا تؤكد بالمصدر؛ لأنها في الأفعال بمنزلة شيء وجسم في الأسماء فلا يؤكد لأنه لم تثبت لها حقيقة معينة عند المخاطب، وإنَّما يؤكد ما ثبت حقيقة، فالمخاطب أكثر حاجة الى ذكر المفعول المطلق الذي تقع به الفائدة منه الى توكيد فعلت"^(٢)، فقد اشترط بعضهم أنَّ المفعول المطلق المؤكد ينبغي أن لا يؤكد إلا الأفعال التي يكون معناها في موضع غرابة أو شك، فالمصدر المؤكد يزيل تلك الغرابة وذلك الشك، فلا يقال: (شريت شراباً) و(أكلت أكلاً) وما أشبههما، فالفعل فيها ليس موضع غرابة، أمَّا في قولنا: (طارت السمكة طيراناً) نجد أنَّ معنى عامل المفعول المطلق غريباً، وقد يتشكك السامع في صحته؛ لذا يحسن توكيده بالمصدر^(٣).

فإذا أُريد من (فعلت) الفعل العام الذي لم تتحصل حقيقته عند المخاطب فيمتنع توكيده سواء أكان بالمصدر أم بغيره من أنماط التوكيد الأخرى، فهذا مما لا يقع في التخاطب .

(١) معاني النحو : ١٣٠/٢ .

(٢) بدائع الفوائد : ٨٢/٢ .

(٣) ينظر: النحو الوافي: ٢٠٨/٢ .

فالتوكيد بالمفعول المطلق يكون لإزالة الشك ورفع التوهم، ففي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ۗ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾ [الطور: ٩-١٠] " نجد أن الفعل إذا لم يؤكد بالمصدر (مورًا، سيرًا) يتوهم أن المور ليس على حقيقته بل هو خيال إلى الناظر أنها تمور أو أن المور ليس في السماء وإنما هو لسكانها وأهلها لشدة الأمر، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠]، إذا لم يؤكد الفعل بالمصدر يُحتمل أن سير الجبال إنما هو يتهياً للناظر وليس على حقيقته، أو إن الذي يسير هو سكان الجبال عن طريق المجاز المرسل، لكن عندما ذكر المصدر لكلا الفعلين رفع هذا التوهم، وهذا الاحتمال، وأكد الفعل، وهو المعنى المراد من سياق الآية" (١).

وقد يشتق المصدر أي (المفعول المطلق) من لفظ الفعل ومعناه، نحو: قعدت القرفصاء، أو من معناه فقط، نحو: (إني ليعجبني حباً شديداً)؛ لأن أعجبني وأحبيته في معنى واحد، وكذلك قوله: إني لأبغضه كراهية، وإني لأشئوه بغضاً؛ لذلك يمكن أن ينوب عن المصدر المؤكد شيئان هما (٢):

أولاً: مرادفه، وهو ما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقارباً، نحو (فرحت جداً)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا﴾ [نوح: ٨]؛ "وذلك لأن الجهار أحد نوعي الدعاء، فجهاراً منصوب بـ(دعوتهم) فنُصب به القُرْفُصَاءُ بـ(فَقَدَ)؛ لكونها أحد أنواع القعود، أو لأنه أراد بـ(دعوتهم) جهارتهم" (٣).

(١) أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ٨٣.

(٢) ينظر: اللع في العربية: ٤٥، وضياء السالك الى أوضح المسالك: ١٢٢/٢، وشرح

المفصل: ٢٧٤/١.

(٣) الكشف: ٦١٧/٤.

ثانيًا: ملاقيه في الاشتقاق، كقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٩] والأصل (تبتلاً).

بعد ذلك لابد لنا ان نتطرق الى أنواع المفعول المطلق، فيقسم على قسمين^(١):

الأول: مبهم، كقولك: (ضربتُ ضربًا)، فالمصدر يذكر لتأكيد الفعل، فليس في هذه المصادر زيادة أكثر من أنك أكدت فعلك، وينبغي الإشارة الى أن الدكتور فاضل السامرائي جعل المفعول المطلق المؤكد لا يقتصر على المؤكد لعامله فحسب-كما يقول النحاة- كقولنا: (انطلقت انطلقًا) بل هو عنده أوسع من ذلك، فيدخل فيه المؤكد لمضمون الجملة وهو ما يسميه النحاة المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره، نحو: (أنت ابني حقًا)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ أَرْضِهِمْ قَدْرَهُ وَعَلَىٰ الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَىٰ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فإنه حين أمر بالتمتع علم أن ذلك حق لهن، وأكد ذلك بقوله: (حقًا على المحسنين)^(٢). ثم قال: أن هذا النوع ليس مؤكدًا لعامله، ولا مبيّنًا للنوع ولا للعدد، وإنما هو مؤكّد المضمون الجملة، وهو قسم برأسه يفيد التوكيد، والمصدر المؤكد على هذا هو كل مصدر فضلة غير تابع دلّ على معنى ما تقدمه من مفرد أو جملة^(٣).

والثاني: ويسمى (المؤقت) الذي يدلُّ على الكيفية والكمية والنوعية كقولك: (ضربتُ ضربتين) أو (ضربًا شديدًا)^(٤)، ففيه زيادة على ما دلّ عليه الفعل، فهو يختلف عن النوع الأول (المبهم) الذي لا يعطي معنى زائدًا على جنس الحدث أكثر من أنه أكد الفعل، ف(ضربت ضربًا) مثل: (جاء القوم كلهم) اذا لم يكن في (كلهم) زيادة على ما

(١) ينظر: شرح المفصل : ٢٧٣/١.

(٢) ينظر: معاني النحو: ١٣٢/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ١٣٣/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل : ٢٧٣/١-٢٧٤.

في القوم، فالمصدر المؤقت فيه زيادة، فقد يدل على الحدث زائداً الكيفية او الكمية التي حدث فيها الفعل، نحو: (ضربت ضربتين)، أو ضربتُ ضرباً شديداً^(١).

أما ما ورد من المصادر المؤكدة في أحاديث كتاب عقاب الأعمال فعديدة، فنجد أحاديث جاء فيها المصدر مؤكداً، فقد أسند الى أبي عبد الله (عليه السلام)، قوله: "شهود الزور يجلدون جلداً ليس له وقتٌ، وذلك الى الامام، ويُطاف عليهم حتى يُعرفوا فلا يعودوا"^(٢).

ففي قوله (عليه السلام): "يجلدون جلداً" جيء بالمصدر (جلداً) تأكيداً على عقاب شاهد الزور، فشهادة الزور من أكبر الكبائر وأقبح الجرائم التي تعني ابتعاد العبد عن الصدق مع إلحاق الضرر بالآخرين من دون وجه حق، فهو يؤكد عقابهم بالجلد لمخالفتهم للنداء الإلهي في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (الحج: ٣٠)؛ لذا أكدَّ عقوبته بالجلد بالفعل مرة وبالمصدر مرة أخرى.

وورد حديث آخر للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال فيه: "من اغتاب مؤمناً غازياً وآذاه أو خَلَفَهُ في أهله بسوءٍ، نُصِبَ له يوم القيامة، وَيَسْتَعْرِقُ حسناته ثم يُرَكَّسُ في النار ركساً، اذا كان الغازي في طاعة الله عز وجل"^(٣).

فقد جاء الحديث ليؤكد الفعل (يُرَكَّسُ) بمصدره (ركساً)؛ ليؤكد على عقوبة من اغتاب مؤمناً غازياً في سبيل الله، فالعقوبة هي الركب في النار؛ لأنَّ الغيبة هي ذكر المؤمن في غيابه بما يكرهه من الأوصاف سواء أكانت في خُلُقِهِ ام خُلُقَتِهِ ، أي أن

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢٧٤/١ .

(٢) عقاب الاعمال : ٦٧ ، مسألة (٩٠) .

(٣) المصدر نفسه : ١٤٧ ، مسألة (٢٢٥) .

تقول في أخيك ما ستره الله عَلَيْهِ، وهذا ما حرمه الله ونهى عنه سائر خلقه، فكيف إذا كانت الغيبة في المؤمن الغازي لله، إذ يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢]، ولهذا أكدَّ الرسول(ص) العقوبة بتكرارها في الفعل وبالمصدر.

وقيل إن المصادر المبينة للنوع أو العدد ليست توكيداً لفظها؛ "لأن الشيء لا يؤكد بما فيه معنى زائد على معناه لأن التوكيد تكرارٌ محض"^(١). في حين صرَّح عباس حسن أن المصدر المختص -وهو المبين للنوع أو العدد- قد يكون مؤكداً أيضاً مع زيادة بيان النوع، أو زيادة بيان العدد، أو بيانهما معاً^(٢)، إذ يقول: "إنَّ فائدة المصدر المعنوية قد تقتصر على التوكيد وحده، ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده، ولا بيان العدد وحده، ولا هذين الأخيرين معاً، إذ لا بدَّ من إفادة التوكيد في كل حالة من هذه الحالات الثلاثة"^(٣).

مما سبق أرى أنَّ الأفعال التي أكَّدها المفعول المطلق في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال كانت طبيعية وليست غريبة كالذي اشترطه عباس حسن في كون المفعول المطلق لا يؤكد إلاَّ الأفعال التي يكون معناها موضع غرابة أو شك.

(١) نتائج الفكر: ٢٧٥.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٢٠٩/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٠٩/٢.

الفصل الثالث
التوكيد بالجملة

توطئة:

حظيت اللغة العربية بالعديد من الأساليب التي تفتقر اليها اللغات الأخرى؛ لكونها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، فمنحها نظامًا لغويًا فريدًا من نوعه الى جانب تنظيمها التركيبي العجيب، وهذه الأساليب عديدة، سنعرض ما جاء منها في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال، فوجدنا أسلوب (القسم، والقصر، والتقديم والتأخير) التي تجسد فيهم الكلام بنظم خاص جعله يفيد التوكيد.

المبحث الأول

التوكيد بالقسم

أولاً: التعريف بالقسم:

- القسم لغة:

القسم: هو الحلف، جاء في الصحاح: "وأقسمتُ: حلفتُ، وأصله من القسامَةِ، وهي الأيمانُ، وتُقسمُ على الأولياء في الدم"^(١)، والقسم: "اليمين. والجمع أقسام، وقد أقسم بالله، واستقسمه به. وتقاسم القوم: تحالفوا. وفي التنزيل: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾"^(٢)(النمل: ٤٩).

- أما اصطلاحاً: فهو جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية"^(٣)، وقيل: "هي جملة يؤكدُ بها الخبر"^(٤)، والقسم من الأساليب النحوية المشهورة للجملة العربية، وقد أشبهه بجملة الشرط، فقيل: "ويشبهه القسم بالشرط وجوابه؛ لأن الجملة من الشرط لا تفيد دون الجملة من الجزاء، وكذلك الجملة من القسم لا تفيد دون الجملة من جوابه، وكذلك سموا الشرط يميناً، فقالوا لمن قال لزوجه: "إن دَخَلتِ الدارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ: قد حلف"^(٥)، فجملة القسم لم يجرُ السكوت عليها شأنها في ذلك شأن جملة الشرط، فلو أنك قلت: إن تَضْرِب، لم يجرِ السكوت عليه؛ لأن اشتراط الشرط لا يتم إلا بالجزاء؛ لذلك جرت جملة الشرط مجرى الجزء الواحد؛ لأنها تقتضي الجواب، فكذاك القسم فلا

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: باب القسم: ٢٠١٠/٥، وينظر: معجم مقاييس اللغة: باب القاف والسين وما يتلثهما: ٨٦/٥.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم: باب القاف والسين والميم: ٢٤٧/٦، وينظر: لسان العرب: فصل القاف: ٤٨١/١٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ٥٢٠/١.

(٤) المقتصد في شرح الايضاح: ٨٦٢/١.

(٥) شرح اللمع: ٥٧٧.

تقول: أحلف بالله، حتى تقول: لأفعلن، كما لم يجز أن تقول: زيد، تريد الإخبار حتى تقول: منطلق^(١).

فهذا يعني أن جملة القسم لا بد لها من جواب، فكما أن الشرط يحتاج الى جزء ، والمبتدأ يحتاج الى خبر ليتم المعنى، فكذلك القسم يحتاج الى جواب.

ثانياً: وظيفة القسم:

يؤدي القسم التوكيد، فقد تناوله سيبويه ومن جاء بعده ذاكراً هذه الوظيفة، إذ يقول سيبويه: "اعلم أن القسم توكيدٌ لكلامك"^(٢)، وقال أيضاً: "الحلف توكيد"^(٣)، وقال عنه ابن جنبي: "اعلم أن القسم ضربٌ من الخبر يذكر؛ ليؤكد به خبر آخر"^(٤)، ويقول ابن يعيش: "اعلم أن الغرض من القسم توكيد ما يقسم عليه من نفي أو إثبات"^(٥)، وقال ابن قيم الجوزية(ت: ٧٥١هـ): "وقد يراد به تحقيق المقسم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يراد به تحقيق القسم"^(٦)، وتناوله السيوطي، قائلاً: "والقصد بالقسم تحقيق المقسم عليه وتوكيده"^(٧)، وقال: "فإن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عاداتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمراً"^(٨)، ومما يؤكد قوله، حينما سمع أعرابي قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾

(١) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: ٨٦٢/١.

(٢) الكتاب: ١٠٤/٣.

(٣) المصدر نفسه: ١٠٤/٣.

(٤) اللمع: ١٢١.

(٥) شرح المفصل: ٢٤٧/٥.

(٦) التبيان في أقسام القرآن: ٧.

(٧) ينظر: الاتقان في علوم القرآن: ٥٧/٤.

(٨) المصدر نفسه: ٥٣/٤.

[الذاريات: ٢٣]، ارتفع صوته قائلاً: يا سبحان الله مَنْ الذي أَعْضَبَ الخليل حتى حلف، لم يصدقوه بقوله حتى أَلْجأوه الى اليمين"^(١).

ويؤيد المحدثون ما قاله القدماء، فالغرض من القسم عند الدكتور فاضل السامرائي هو: "توكيد الكلام وتقويته"^(٢).

فمن ذلك نتوصل إلى أَنَّ القسم اسلوب يستعمله المتكلم كوسيلة لتقرير المعنى وتثبيته في نفس المتلقي، وخاصة أَنَّ جملة جواب القسم هي جملة خبرية فتكون محتملة للصدق والكذب؛ لذلك يؤكد صدقها وإزالة الكذب بالقسم.

ثالثاً: مكونات أسلوب القسم:

١- جملة القسم:

وجملة القسم قد تكون اسمية أو فعلية، يقول الزمخشري: "هي جملة اسمية أو فعلية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية، نحو قولك: بالله، وأقسمتُ، وآليتُ، وعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، ويمين الله، وأيمن الله، وأيم الله، وأمانة الله، وعليَّ عهد الله لافعلنَّ، أو لا أفعل، ومن شأن الجملتين أن تنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء"^(٣). وجعلها ابن مالك إنشائية، إذ يقول: " إنَّ جملة القسم إنشائية، فكيف يحكم عليها بأنها خبرية؟ وقد ذكروا أَنَّ المراد بقولهم : كلتاها خبرية، إنَّ جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا حصل منهما كلام محتمل للصدق والكذب. ولا

(١) الكشاف: ٤٠٠/٤.

(٢) معاني النحو: ٥٣٦/٤.

(٣) المفصل في صنعة الاعراب: ٤٨٢/١، وينظر: شرح المفصل: ٢٤٧/٥.

يخفى ضعف هذا الاعتذار؛ فإن التصديق والتكذيب إنّما يرجع كل منهما الى مضمون جملة الجواب، وأمّا جملة القسم فلا يرجع اليها تصديق ولا تكذيب^(١).

وأنتفق أنّ جملة القسم إنشائية، أمّا جملة الجواب فلا تكون إلاّ خبرية؛ لأنّها الجملة المراد توكيدها بجملة القسم^(٢)، فجملة القسم وجوابه عند اجتماعهما يدلان على ما يحمل الصدق والكذب، فإذا قلت: (والله ليقومنّ زيد) احتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً^(٣)؛ لذلك قيل عن جملتي القسم: بأنّهما خبريتان، فالقسم وجوابه معاً في معنى الخبر، وهذا ما دعا النحاة للقول: "القسم جملة تؤكّد بها جملة أخرى كلتاها خبرية"^(٤). وقد تعددت أطراف جملة اسلوب القسم عند العلماء، فمنهم من جعل للقسم طرفين، هما: جملة القسم، وجملة جوابها، ومنهم من جعلها ثلاثة أطراف بإضافة المقسم به، أما ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) فقد جعل أطراف اسلوب القسم سبعة أشياء بقوله: "واعلم أنّ القسم يحتاج إلى سبعة أشياء: أحرف القسم والمقسم والمقسم به، والمقسم عليه، والمقسم عنده، وزمان ، ومكان"^(٥).

وهي عند ابن يعيش تتكون من جملتين هما: جملة القسم وجملة جوابه، وهما بمثابة جملة واحدة كجملة المبتدأ والخبر، إذ يقول : "فالقسم وجوابه وإن كانا جملتين فإنّهما لما أكّد أحدهما بالأخرى؛ صارت كالجملة الواحدة المركبة من جزأين كالمبتدأ والخبر، فكما أنّك إذا ذكرت المبتدأ وحده لا يُفيد، أو الخبر وحده لا يُفيد كذلك إذا ذكرت إحدى الجملتين دون الأخرى، لو قلت: (أحلف بالله) كان قولك: (زيد) وحده

(١) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٠٦٥.

(٢) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٩١٣/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٧٦٣.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي : ٥٢١/١.

(٤) المصدر نفسه : ٥٢٠/١ .

(٥) اعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٣٧.

في عدم الفائدة^(١)، وأنها مشابهة لجملة الشرط و الجزاء ، فهي "وإن كانت جملةً، فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينظم إليها الجزاء"^(٢)، فجملة القسم إذاً "تقوم على جملتين تؤكد إحداهما الأخرى، فالجملة المؤكدة بها هي جملة القسم، والجملة المؤكدة هي المقسم عليها، وهي ما يسميه النحاة (جواب القسم)"^(٣)، ثم أضاف ابن يعيش الى جملة القسم وجوابه (الاسم المقسم به) ، فاسلوب القسم عنده "يشمل على ثلاثة أشياء: جملة مؤكدة، وجملة مؤكدة، واسم مُقسَم به، فالجملة الأولى هي (أقسم)، و(أحلف)، ونحوهما من (أشهد)، و(أعلم) ، وهي الجملة المؤكدة، وكذلك (لعمرك الله)، و(أيمن الله) ، والجملة المؤكدة هي الثانية المقسم عليها، فإن كانت فعلاً وقع القسم عليه، نحو: (أحلف بالله لتنتلقن) وإن كان الذي تلقاه حرفاً بعده اسم وخبر، فالذي تقع عليه القسم في المعنى الخبر، كقولك: (والله إن زيدا لمنطلق)...أما المقسم به فكلُّ اسم من أسماء الله تعالى وصفاته ونحو ذلك مما يعظم عندهم"^(٤). وقد يكون المقسم - إضافة الى ما ذكره ابن يعيش - بمخلوقات الله، أو باسم أحد أنبيائه، أو باسم كتاب مقدس^(٥) ؛ لذلك قال ابن الأنباري: "لا يجوز يجوز أن يكون الظن قسماً؛ لأنه إنما نقسم بالشيء في العادة إذا كان عظيمًا عند الحالف، كقوله : (والله، والقرآن، والنبى، وأبي)، وما أشبه ذلك مما يحلف به أهل الجاهلية والإسلام، ومعنى الظن خارج عن هذا المعنى"^(٦). وقد أشار

(١) شرح المفصل: ٢٤٧/٥.

(٢) الإيضاح لأبي علي النحوي : ٢٠٨ .

(٣) اسلوب القسم في القرآن الكريم دراسة بلاغية : رسالة ماجستير ، ١٩ .

(٤) شرح المفصل : ٢٤٨/٥، شرح التسهيل: ٣٠٦٦.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٢٢/١.

(٦) الانصاف في مسائل الخلاف: مسألة ٥٨ : ٣٣٠/١.

السيوطي الى ثلاثة أشياء قد أقسم الله بها، وهي (١) :

أولاً: قسم بذاته، في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢].

ثانياً: قسم بفعله، في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ وَالْأَرْضَ وَمَا طَحَاها ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس: ٥-٧].

ثالثاً: قسم بمفعوله، في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ (النجم: ١-٢).

٢- حروف القسم :

للقسم أحرف معروفة، وهي: (الباء، والتاء، والواو، واللام)، وقد جعلها ابن السراج خمسة أحرف بزيادة (من) بضم الميم والنون وكسرهما، وقد تحذف النون تخفيفاً فتصبح (مُ)، نحو: (مُنْ ربي لأفعلن) و(مُ ربي لأفعلن)، كما تعد (جير) حرف قسم، وقيل إنها تغني عن القسم، إذ يقول الشاعر:

قالوا قهرت فقلتُ : جير ليعلمنَّ عَمَّا قَلِيلَ أَيْنَا المَقهور (٢)

فعلى الرغم من كونها حرف تصديق بمعنى (نعم) إلا أنها تفيد القسم، يقول الرضي: "إنَّ التصديق توكيد وتوثيق كالقسم، تقول: جير لأفعلن، كأنك قلت: والله لأفعلن" (٣).

وقد تغني هذه الحروف عن فعل القسم؛ لدلالة المعنى عليه، أو لعلم السامع به، فإذا قلت: بالله لأفعلن، وتالله لأفعلن، كان ذلك على إضمار: أحلف وأقسم (٤)،

(١) ينظر: الاتقان في علوم القرآن: ٥٥/٤.

(٢) البيت غير منسوب لقائل، ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٠/١، وهمع الهوامع: ٤٠٦/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٣١٧/٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣١٨/٢، والاصول في النحو: ٤٣١/١.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٨٢] ، وقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ﴾ [النحل : ٥٦] ، وهذه الحروف توصل ألفاظ القسم الى المقسم به، يقول الخليل: "إنما تجيء بهذه الحروف؛ لأنك تضيف حلفك الى المحلوف به كما تضيف (مررت به) بالباء إلا أن الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب"^(١). وقد أوضح سيبويه معنى قول الخليل، إذ قال: "إذا قلت مررت بزيد، فإنما أضفت المرور الى زيد بالباء...، وإذا قلت: بالله والله وتالله، فإنما أضفت الحلف الى الله سبحانه"^(٢). من هذا نرى أن فعل القسم لا يصل الى المقسم به بنفسه، وإنما يصل بواسطة هذه الحروف التي تضيف معنى القسم الى المقسم به كما تضيف الباء ما قبلها الى ما بعدها.

وتجدر الإشارة الى أن أسلوب القسم لا يقتصر في تأديته على هذه الأحرف فقط، بل يتم التعبير عنه بألفاظ صالحة للقسم أو تتضمن معناه ، فقد ذكرها سيبويه في "باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم"^(٣)، ومن هذه الألفاظ: عمر الله، ولعمر الله، وأيمن الله ، وعهد الله ، وقعدك الله، ولعمري، ولعمرك، وغيرها...^(٤)، وسأقتصر على ما ورد من أحرف القسم أو ألفاظه في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال، فمن أحرف القسم الواردة :

أولاً: الواو:

للواو معانٍ عديدة، منها: " العطف، والاستئناف، والحال، والمعية، والقسم، والتأكيد"^(٥)، وما يهمنا هنا استعمالها للقسم، إذ تعدُّ الواو من أكثر حروف القسم استعمالاً، يقول سيبويه: "وللقسم والمقسم بأدوات من حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم

(١) الكتاب : ٤٩٧/٣ ، وينظر : الاصول في النحو : ٤٣١/١ .

(٢) الكتاب : ٤٢١ / ١ .

(٣) المصدر نفسه : ٥٠٢/٣ .

(٤) معاني النحو : ٥٤٢/٤ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤٠٨/٢-٤٢١ .

الباء، ثم يدخلان على كل محلوف به^(١)، و" الواو في معنى الباء"^(٢)، فقيل: إنَّ أصل(الواو) هو(الباء)^(٣)، بذلك صرَّح ابن يعيث قائلاً: "فالواو بدل من الباء؛ لأنَّهم أرادوا التوسع؛ لكثرة الايمان وكانت الواو أقرب الى الباء لأمرين: أحدهما: أنَّها من مخرجها؛ لأن الواو، والباء جميعاً من الشفتين، والثاني: أنَّ الواو والباء للإصاق، فهما متقاربان؛ لأنَّ الشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه، فلمَّا وافقهما في المعنى والمخرج حُمِلت عليها، وأُنبيت عنها، وكَثُر استعمالها"^(٤)، وقد يجر بالواو كل محلوف به ظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٥) [العصر: ١-٢]، وقد يحذف فعل القسم معها؛ لكثرة استعمالها في القسم، فلا يقال: (أقسم والله)^(٦)، ولا تدخل على الضمير، فلا يقال: وك، كما يقال: بك^(٧).

ثانياً: التاء:

هي حرف جر للقسم^(٨)، وقد اتفق النحاة على أنَّها مبدلة من الواو^(٩)، يقول المبرد: " فَأَمَّا إبدالها من الواو فَنَحْنُ نذكره مُفسِّراً في التصريف، أَلَا ترى أَنَّكَ تقول هَذَا أتقى من هَذَا وَالأصل أوقى لِأَنَّهُ من وقيت وَكَذَلِكَ تراث إِنَّمَا هُوَ وراث لِأَنَّهُ من ورثت"^(١٠).

(١) الكتاب: ٤٩٦/٣، وينظر: المقتضب: ٣١٩/٢.

(٢) المقتضب: ٣١٩/٢.

(٣) ينظر: اللع في العربية: ١٢١.

(٤) شرح المفصل: ٢٥٤/٥.

(٥) ينظر: المقتضب: ٣١٩/٢، واللمع: ١٢٢، وهمع الهوامع: ٣٩٣/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٠/٤.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٠/٤، ومعاني النحو: ٥٣٩/٤.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ١٣٤/١.

(٩) ينظر: المقتضب: ٣٢٠/٢، وشرح المفصل: ٢٥٤/٥، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٠/٤،

٣٠٠/٤، وشرح اللع: ٥٦٩/٢.

(١٠) المقتضب: ٣١٩/٢-٣٢٠.

وقد خالف ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) ذلك فإنه يعدُّ حروف القسم كلها أصولاً^(١)، ويعلق أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) قائلاً: "وأما التاء بدل من واو القسم الذي أُبدل من باء القسم فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد ردَّ هذا القول السهيلي، والذي يقتضيه النظر أنه ليس شيءٌ منها أصلاً لآخر"^(٢)، فهذا يعني أنه موافق لرأي ابن خالويه في اعتبار جميع الحروف الخاصة بالقسم أصولاً بنفسها، ومن المحدثين الأستاذ عباس حسن، إذ يرى الصحيح أن "الواو والتاء: حرفان أصليان للجر، ومعناهما القسم"^(٣)، ولا تجر التاء إلا لفظ الجلالة (الله)، ومنه قوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الانبياء: ٥٧]^(٤).

وتجدر الإشارة الى أن هذه التاء عاملة مختصة بالاسم، فقد تجرُّ المقسم به كما يوصل حرف الجر الأفعال الى الأسماء^(٥)، وقد تأتي لمعنى التعجب أيضاً، لكنّه لا يلازمها إذ يقول سيبويه: "وقد تقول: تالله وفيها معنى التعجب"^(٦)، أمّا المبرد فيقول: "ومن ذلك أنك تقول تالله لأفعلنّ، فتقسم على معنى التعجب، ولا تدخل التاء على شيء من أسماء الله غير هذا الاسم؛ لأنّ المعنى الذي يوجب التعجب إنّما وقع ها هنا"^(٧). وقيل إنّ التاء تكون للتعجب ولغير التعجب، ومن مجيئها للتعجب قوله تعالى: ﴿وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(٨) [الانبياء: ٥٧]. يقول الزمخشري بشأن التاء في قوله تعالى: ﴿وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾: بأنّها "بدل من الواو المبدلة منها،

(١) ينظر: اعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٣٧.

(٢) البحر المحيط في التفسير : ٤٤٤/٧.

(٣) النحو الوافي: ٤٨٨/٢.

(٤) ينظر: اللمع: ١١٢، ومغني اللبيب: ١٣٤/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١٣٤/١.

(٦) الكتاب : ٤٩٧ /٣ .

(٧) المقنضب : ١٧٥ /٤ .

(٨) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٩٢١ /٢ .

وأن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأنيبه، لأن ذلك كان أمراً مقتوفاً منه لصعوبته وتعذره، ولعمري إن مثله صعب متعذر في كل زمان، خصوصاً في زمن نمرود مع عتوه واستكباره، وقوة سلطانه، وتهالكه على نصره دينه" (١)، ويرد أبو حيان على ذلك، فالتعجب لا يلزم التاء عنده، إذ يقول: "إن التاء يجوز أن يكون معها تعجب، ويجوز أن لا يكون، واللام هي التي يلزمها التعجب في القسم" (٢). يقول البقاعي (ت: ٨٨٥هـ): "لأنها لما كانت نادرة في أدوات القسم جعلت للنادر من المعاني، والنادر من المعاني يتعجب منه" (٣) (٢)، من ذلك قوله: ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]، أي أن أولاد أولاد أولاد النبي يعقوب (عليه السلام) متعجبون من ذكره ليوسف وشغفه به و إفراط محبته له، ولهجه به ؛ لأنهم يظنون أن يوسف قد مات، فقالوا: تالله أنك لفي ضلالك القديم من حبك يوسف لا تنساه (٤).

٣- جملة جواب القسم:

لا بد للقسم من جواب، ويكون جوابه جملة (وهي المقسم عليه)، وتكون أمّا اسمية أو فعلية، فإذا كانت اسمية فتتقدمها في الإثبات إمّا (إنّ) مخففة كانت أو مشددة، أو اللام التي تفيد التوكيد، ولا فرق بينها وبين (إنّ) إلا من حيث العمل، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (٥) [العصر: ١-٢].

(١) الكشاف: ١٢٢/٣، ومغني اللبيب: ١٣٤/١.

(٢) البحر المحيط في التفسير: ٤٤٤/٧.

(٣) نظم الدر في تناسب الآيات والسور: ١٧٠/١٠.

(٤) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٥٦/٥، والكشاف: ٥٠٤/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٨/٤، وهمع الهوامع: ٣٩٧/٢.

أما إذا كانت جملة الجواب منفية فتدخل عليها الحروف النافية، وهي: (ما، ولا، وإنَّ النافية)، وتمتدح النون، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٤]، وقولنا: (والله لا أمانة لمن لا أمان له)، وقولنا: (بالله إنَّ كل ما يتمنى المرء يدركه)^(١)، وقد تكرر الجملة المنفية بـ(لا) إذا تقدم الخبر، نحو: (والله لا في الدار زيدٌ ولا عمرو)^(٢).

أما إذا كانت جملة الجواب جملة فعلية، فقد يكون فعلها مضارعاً مثبتاً، فيجب اقترانه باللام المفتوحة مع النون أو من دون نون، كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مَّتُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تَحْشُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، أما إذا كان الفعل المضارع منفيًا، فقد يتجرد من اللام والنون، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) [النساء: ٦٥].

وقد يدلُّ الفعل على الحال، فيكتفي بدخول اللام عليه وتمنع النون؛ لأنها علامة للاستقبال، فلا تقترب بما دلَّ على الحال، نحو قولك: (والله ليصلي زيد)^(٤). أما إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت فيقترب باللام وحدها، نحو: (والله فعلت)، أو باللام مع قد، نحو: (والله لقد فعلت)، وفي هذه الحالة يكون جواب القسم قريباً من الحال، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٥) [يوسف: ٩١]، أمَّا إذا

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٨٤٣/٢، ومعاني النحو: ٥٥٣/٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣١١/٤، وهمع الهوامع: ٤٠٠/٢، ومعاني النحو: ٥٥٣/٤.

(٣) ينظر: معاني النحو: ٥٥٣/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣١٢/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢٥٢/٥، وشرح الكافية الشافية: ٨٣٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: الكافية: ٣١٢/٤.

كان الفعل الماضي جامدًا، فتدخل عليه اللام دون (قد)^(١)؛ لأنَّ الفعل الماضي غير متصرف، فأشبهه الاسم، والاسم لا يقترن بـ(قد)، فضلًا عن أنَّ الفعل الجامد يدل على الحال، فلا موجب لذكر ما يقرب ما هو حاصل في الحال^(٢).

أما الماضي المنفي فلا يقترن باللام، نحو: (والله ما فعلتُ)^(٣)، "وذلك لأنَّ اللام للتقرير والإثبات، وحرف النفي للرفع والإزالة، فبينهما في ظاهر الأمر تنافٍ"^(٤)، ولا يمكنك الإتيان بـ(قد)، كقولك: (والله ما حَرَجَ)^(٥).

وينبغي الإشارة الى أنَّ جملة جواب القسم لا يلزم أن تكون جملة واحدة، بل قد تكون جمل عديدة لها صلة بموضوع القسم^(٦).

رابعًا: أنواع القسم:

القسم نوعان:

الأول: ظاهر أو صريح: ويستدل عليه بأحد الأشياء الآتية^(٧):

أ- بحرف القسم، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ ۖ إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلَفٍ﴾ [الذاريات: ٧-٨].

ب- بفعل القسم، كقول الشاعر:

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٨٤٠/٢، وهمع الهوامع: ٤٠٠/٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١٩٥/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٨٠.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣٠٩/٤.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: ٨٦٥/١.

(٦) ينظر: اسلوب القسم في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، رسالة ماجستير: ٢٠.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٦٦، ومعاني النحو: ٥٣٨/٤.

وأقسم لا أنساك مانر شارق وما هبَّ آلٌ في معلمة قفر^(١)

ج - بالحرف والفعل معاً، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩].

ء- بلفظ من ألفاظ القسم سواء أكان اسماً أم مصدرًا ، كقول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي^(٢)

وجاء هذا النوع من القسم في أحاديث عديدة وردت في كتاب عقاب الأعمال منها ما نقل عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "من همَّ بالسيئة فلا يعملها، فإنَّه ربَّما عمل سيئة فيراه الرَّبُّ عزَّ وجلَّ، فيقول وعزَّتِي وجلالِي لا أغفر له ابداً"^(٣).

إذ جاء في الحديث توكيدٌ بحرف القسم (الواو) المقترن بصفتين من صفات الله عزَّ وجلَّ ، وهما (العزة والجلالة)، فالحديث يشير الى أنَّ من عزم على عمل السيئة فهو آثم، فيؤكِّد الله العقوبة له، وعدم المغفرة عن طريق استعمال اسلوب القسم.

ويماتل الحديث السابق قولٌ لعلي بن الحسين (عليهما السلام)، قال فيه: "من بات شبعان وبحضرته مؤمن جائع طاو، قال الله عزَّ وجلَّ: ملائكتي، أشهدكم على هذا العبدِ أنني أمرته فَعصاني، وأطاع غيري، ووكلته الى عملي، وعزَّتِي وجلالِي لا غفرتُ له ابداً"^(٤).

فهذا الحديث مشابه لما سبقه، مؤكداً بحرف القسم الواو الذي جاء تأكيداً وإثباتاً لبيان عقوبة من بات شبعان وبحضرته مؤمن جائع، فربَّما يشك السامع هل هذا

(١) البيت لقيس بن الملوح في ديوانه : ٣٤.

(٢) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه: ١٣٧، وينظر: الكتاب: ٥٠٤/٣.

(٣) عقاب الاعمال : ١١٠، مسألة (١٦٦).

(٤) المصدر نفسه: ١٣٢، مسألة (٢٠٢).

الفعل يستوجب هذه العقوبة الشديدة؟ فقسم الله بعزته وجلاله يعدُّ تأكيداً على عدم نيل هذا الشخص مغفرة الله تعالى أبداً بعد أن أشهدَ جلَّ وعلا ملائكته، فهذا يعدُّ توكيداً آخر لما أَرادَه، فالمقام والأمر والعاقبة تستلزم هذا التوكيد؛ لإثباته في النفس المتلقية؛ لذا جاء القسم مؤدياً هذا الغرض.

وقد جاء القسم بالحروف في مواضع عديدة وردت في كتاب عقاب الأعمال، منها القسم بالحرف التاء، فقد نقل حديثاً عن أحمد بن إسماعيل الكاتب، قال: "... إنَّ شرب الخمر يُدخِلُ صَاحِبَهُ في الزَّناءِ والسَّرقةِ وقتل النفس التي حَرَّمَ اللهُ إلَّا بالحقِّ وفي الشُّركِ، وتالله أفاعيل الخمر تعلو على كلِّ ذنبٍ كما تعلو شجرتها على كلِّ شجرة" (١).

فالتاء اختصت بالدخول على لفظ الجلالة (الله)، وعملت فيه الجر، وقد جاءت جملة القسم (وتالله أفاعيل الخمر...) بعد الجملة الاسمية السابقة لها (إنَّ شرب الخمر...) التي تحتوي على تأكيد آخر؛ لبيان العاقبة الوخيمة المترتبة على شرب الخمر، وضرورة الابتعاد عنه، وخطورة الأفعال الناتجة عن شرب الخمر، والذنب الكبير المتحصل منها؛ لذلك أكَّدَ بالقسم توثيقاً وتقريباً لهذا المعنى، ويبدو أن هناك تعجباً في الحديث، فربَّما قد يتعجب السامع من كون أفاعيل الخمر تعلو على كلِّ ذنب؛ لذلك استعمل المتكلم الاداة التي تدل على معنى التعجب.

أما القسم بالواو فقد اقترن بلفظ الجلالة (الله) في مواضع عديدة وردت في كتاب عقاب الأعمال، منها ما نُقِلَ عن أبي جعفر (عليه السلام)، قوله: "ما خدعوك عن شيء، فلا يخدعونك عن العصر، صلِّها والشمس صافيةً، فإنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: الموتورُ أهله وماله من ضيِّع صلاةَ العصر، قلت: وما الموتور أهله

(١) عقاب الأعمال : ١١٩ ، مسألة (١٨٥) .

وماله؟ قال: لا يكون له أهلٌ ولا مالٌ في الجنة. قلت: وما تضييعها؟ قال: يدعها والله حتى تَصْفَرَ الشَّمْسُ أو تَغِيْبَ" (١).

فقد ورد الحديث مؤكداً بحرف القسم (الواو) مقترناً بـ(لفظ الجلالة) وقد أُستلزم القسم؛ ليؤكد أن من يدع الصلاة لغير وقتها فهو بمثابة مضيع لها، ويترتب على ذلك عقوبةٌ ووصفٌ لمن يفعل ذلك بأنه موتور أهلُه وماله، والموتور: "من قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَلَمْ يُدْرِكْ بَدْمِهِ" (٢)، فالإمام(عليه السلام) قد أكد تأدية هذه الصلاة في وقتها وعدم تأخيرها؛ لعظيم أثرها الذي يستوجب ضرورة تأديتها في وقتها، وإنما أقسم عليها؛ ليردَّ على من ينكر أو يشك في ذلك.

فخلاصة القول : بعد تتبعي للقسم الظاهر أو الصريح في كتاب عقاب الأعمال وجدت أموراً عديدة ، منها :

إنَّ أكثر أنواع القسم في كتاب عقاب الاعمال هو القسم بالحرف الواو مع لفظ الجلالة (الله) أو الواو مع أَلْفَاظِ العَزَّةِ والجَلَالَةِ، فقد أكثر القسم بلفظ (وعزتي وجلالي وجبروتي)، ووجدت أيضاً أن أكثر ما ورد من جواب القسم هي جملة فعلية منفية (لا أغفر، لا يسكن، ...)، وأرى أن النفي لجواب القسم جاء منسجماً مع موضوع العقوبات التي فرضها الله عزَّ وجلَّ واقسمَ عليها؛ لتأكيد ذلك في النفوس، إذ إنَّه في موضع عقوبة للمعاندين، فلا بدَّ من أن ينفي مغفرته لهم، أو دخولهم الجنة، أو غيرها من الأمور؛ ليحثَّ النفوس على ترك المعاصي، والتوجه الى الطريق القويم و الصحيح.

(١) عقاب الأعمال_ : ٨٢، مسألة (١١٧)، للمزيد ينظر: ٣٩، مسألة(٥٣)، و ٤٧، مسألة (٦٠)، و ١٤٨، مسألة (٢٢٧).

(٢) تاج العروس: باب وتر: ٣٤٤/١٤.

الثاني: القسم المقدر أو غير الصريح :

قد تحذف بعض عناصر جملة القسم؛ لكثرة جريانه في كلام العرب ، ويستغنى ببعض عناصره عن بعض، فمن هذه المحذوفات هو حذف جملة القسم والاستغناء عنها بجوابها^(١) ، وقد يستدل على القسم المحذوف بالقرائن اللفظية أو المعنوية^(٢)، فمن القرائن اللفظية التي نستشعر فيها القسم ما قاله سيبويه: "وسألته-يعني الخليل- عن قوله (لتفعلن) إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به، فقال إنما جئت على نية اليمين وإن لم يتكلم بالمحلف به"^(٣)، كما عالج ذلك في كتابه تحت "باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم، وذلك قولك لعمر الله لأفعلن" ، وأيم الله لأفعلن. وبعض العرب تقول: أيمين الكعبة لأفعلن، كأنه قال: لعمر الله المقسم به"^(٤) .

وتعدُّ (اللام وقد) مشعرة بالقسم، يقول الزجاجي: "هذه اللام يسميها بعضهم لام الشرط للزومها حرف الشرط واستقبالها بالجزاء مؤكداً وهي في الحقيقة لام القسم كأن قبلها قسماً مقدرًا هذا جوابه"^(٥) ، كما يقول أبو حيان الاندلسي: "ويستغني الدليل كثيراً بالجواب عن القسم؛ قال ابن مالك لوقوعه بعد لقد أو بعد لئن"^(٦) .

وقد تدلُّ القرينة المعنوية على القسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (مريم: ٧١)، وكقولهم: (شهد الله لأفعلن)، و(عاهدت الله لأفعلن)، و(على عهد الله لأفعلن)، وقد تدل لفظة (جاهدت، وأوثقت، وأخذت، وعلمت) على القسم، منها ما

(١) ينظر : اسلوب القسم في القرآن الكريم ، دراسة بلاغية : ٤٨ .

(٢) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٧٤/٢، وهمع الهوامع: ٤٠٩/٢، ومعاني النحو: ٥٣٩/٤.

(٣) الكتاب: ١٠٦/٣.

(٤) الكتاب: ٥٠٢/٣، وينظر : المخصص: ٢٣٣/٥-٢٣٤.

(٥) كتاب اللامات: ١٤٦.

(٦) ارتشاف الضرب: ١٧٨٨، وينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢٧/٢.

جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾^(١) [آل عمران: ١٨٧].

وقد جاءت أحاديث وردت في كتاب عقاب الأعمال تضمنت قسماً مضمراً، منها ما نُقِلَ عن رسول الله(ص)، قوله: "لأُعذِبَنَّ كُلَّ رعية في الإسلام أطاعت إماماً جائراً ليس من الله عز وجل، وإن كانت الرعية في أعمالها برة تقية، ولأعفونَّ عن كل رعية في الإسلام أطاعت إماماً هادياً من الله عز وجل، وإن كانت الرعية في أعمالها ظالمة مسيئة"^(٢).

فالأفعال المضارعة الواردة في الأحاديث : (لأُعذِبَنَّ، لأعفونَّ) تشكل جملة فعلية لجواب القسم، وقد اقترنت بلام القسم ونون التوكيد الثقيلة المرافقة للام، فالقسم هنا مضمّر قد دلت عليه اللام، فاللام جواب لقسم محذوف^(٣)، والتقدير: (والله لأعذِبَنَّ، والله لأعفونَّ)، يقول سيبويه: "إذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة"^(٤)، فهذا يدل على أنّ هذه الأفعال هي جواب لقسم محذوف.

خامساً: اجتماع الشرط والقسم:

القسم من الأساليب التي تؤكد الخبر وتثبتته في نفس السامع - كما مرّ بنا - وقد يجتمع القسم مع الشرط، واجتماعهما في الجملة العربية يؤدي الى تغيرات في بناء الجملة الرئيسية، فعند اجتماع الشرط والقسم يكون الجواب للسابق منهما^(٥)، فإذا

(١) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: ٨٦٩/١، وهمع الهوامع: ٤٠٩/٢.

(٢) عقاب الاعمال: ١٢، مسألة (١٠).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٦٩.

(٤) الكتاب: ١٠٤/٣، وينظر: المقتضب: ٣٣٣/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٨٣.

تقدم القسم فالجواب له، والى ذلك أشار سيبويه، إذ يقول: "هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله، وذلك قولك: والله إن آتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدةً عليه إلا اليمين. ألا تراك أنك لو قلت: والله إن تأتني آتِك لم يجز، ولو قلت: والله من يأتي آته كان مُحالاً"^(١).

فسيبويه يرى أنَّ الجواب للقسم إذا تقدم على الشرط، ويقول أيضاً: " فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه. ألا ترى أنك تقول: لئن آتيتني لا أفعل ذلك؛ لأنَّها لام قسم. ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل؛ لأنَّ الآخر لا يكون جزءاً"^(٢).

والى ذلك أشار ابن يعيش بقوله: " اعلم أنَّ اليمين لابد لها من جواب؛ لأنَّ القسم إنما يقع على الجواب؛ لأنَّ القسم جملة توكَّدُ بها جملة أخرى، فإذا أقسمت على المجازة فالقسم إنما يقع على الجواب؛ لأنَّ جواب المجازة خبرٌ يقع فيه التصديق والتكذيب، والقسم إنما يُوكَّدُ الأخبار، ألا ترى أنك لا تقول والله هل تقوم، ولا: والله قم؛ لأن ذلك ليس بخبر، فلما كان القسم معتمداً به الجواب بطلَّ الجزم، وصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازة، فتقول: (والله إن آتيتني لا أفعل) بالرفع؛ لأنَّه جواب قسم، والشرط ملغى كأنك قلت: والله لا أفعل أن آتيتني، وصار الشرط معلقاً على جواب اليمين...، ولو جزمت الشرط وقلت: (والله إن تأتني لآتك) لم يحسن؛ لأن حرف الشرط لا يجزم ما لا جواب له، والجواب هنا للقسم"^(٣).

ويوافق الزركشي في ذلك، إذ يقول: "القسم والشرط، يدخل كل منهما على الآخر، فإن تقدم القسم ودخل الشرط بينه وبين الجواب كان الجواب للقسم، وأغنى عن جواب الشرط، وإن عكس فبالعكس، وأبها تصدر كان الاعتماد عليه والجواب

(١) الكتاب: ٨٤/٣.

(٢) المصدر نفسه: ٨٤/٣.

(٣) شرح المفصل: ٢٨٧/٤.

له^(١). في حين أنّ الرضي قد أجاز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره^(٢)، ويمثّل ذلك في قول الشاعر:

لئن كان ما حدثه اليوم صادقاً أصمّ في نهار القيظ للشمس بادياً^(٣)

أما إذا تقدم الشرط على القسم، فالجواب اعتبار الشرط وإلغاء القسم، نحو: إن جئتني والله أكرمك، واعتباره مع اعتبار الشرط، نحو: إن جئتني فو الله لأكرمك^(٤).

أما الدكتور محمد طاهر الحمصي، فيصرح بكون الجواب للشرط دائماً، ويعلل سبب ذلك بقوله: "لأنّ القسم لا يعدو أن يكون مؤكداً للعلامة الشرطية؛ فهو لاحق للشرط، فمن غير المقبول أن يُجعل الجواب للقسم، وأن يترك الشرط وهو الأصل في المعنى بلا جواب"^(٥)، فالجواب عنده للشرط دائماً سواء اقترن الجواب بالفاء أم اللام أم لم يفتنر بها، ويرى أنّ اللام التي تأتي في الجواب هي ليست اللام الواقعة في القسم، بل هي لام واقعة في جواب الشرط لتوكيده، إذ يقول: "إنّ اللام التي تأتي في الجواب نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] ليست اللام الواقعة في جواب القسم، بل هي لام واقعة في جواب الشرط للتوكيد ليس غير. ويحسن أن تجيء هذه اللام في جواب الشرط حين يكون المقام مقام توكيد، أو حين يتطلب المقام زيادة توكيد الحقيقة التي يتضمنها التركيب الشرطي. ولهذا فإن اللام قد تجيء في جواب الشرط مع خلو التركيب من القسم...نحو قوله تعالى:

(١) البرهان في علوم القرآن: ٤٦/٣، وينظر: همع الهوامع: ٤٠٤/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٧/٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرأة من عقيل، ينظر: شرح شواهد المغني: ٦١٠/٢، وشرح

الرضي على الكافية: ٤٥٧/٤، وهمع الهوامع: ٤٠٤/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٤٥٧/٤.

(٥) من نحو المباني الى نحو المعاني: ٢٠٤.

﴿وَإِنْ لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الاعراف: ٢٣]، فاللام واقعة في جواب الشرط للتوكيد وليس ثمة قسم مزعوم مقدر^(١).

ويصرح الدكتور خليل بنبيان بأن اللام ونون التوكيد الثقيلة قد جاءت في جواب الشرط مع خلو الجملة من القسم في آيات كثيرة وردت في القرآن الكريم، فالذي يرد في القرآن هو أقوى وأرجح من غيره، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، نجد في الآية الكريمة شرطاً وجاء جوابه مؤكداً بالنون مع عدم وجود قسم بالجملة^(٢). إذ يقول: "ولا يمكن القول إنَّ الجواب جاء هنا للقسم على تقدير قسم قبل أداة الشرط؛ إذ لو صح تقدير قسم ها هنا لكان الأجدر أن يقدر قبله جملة القسم، وليس قبل أداة الشرط، وإلا فكيف يكون غير المذكور أحظى من المذكور بالسبق وبالجواب أيضاً؟"^(٣).

أمّا إذا سبق التركيب الشرطي قسم وكان الجواب مقترناً باللام، فأرجح أن يكون الجواب للقسم وليس للشرط، لان الشرط معلق، وقد وجدت ما يطابق ذلك في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال، وقد اجتمع الشرط والقسم في حديث نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال فيه: "أما والله لئن أبغضته ثم وردت عليه الحوض لَتَمُوتَنَّ عطشاً"^(٤).

فقد جاء القسم في الحديث الشريف ظاهراً بلفظ الجلالة (الله)، وتبعه الشرط بـ(إن)، وكان الجواب للقسم بدليل دخول اللام الواقعة في جواب القسم على الفعل (تموت)، واقتترانه بنون التوكيد الثقيلة التي ترافق اللام الواقعة في جواب القسم،

(١) من نحو المباني الى نحو المعاني : ٤٣٩-٤٤٠.

(٢) ينظر: النحويون والقرآن : ٢٤٠.

(٣) المصدر نفسه : ٢٤٠.

(٤) عقاب الاعمال : ٢٤، مسألة (٢٧).

أمَّا اللام الداخلة على أداة الشرط فهي اللام المؤذنة أو الموطئة للقسم، يقول أبو حيان: "إذا صُرِّحَ بالقسم السابق على أداة الشرط أو أضمر جاز أن تدخل على الأداة لام مفتوحة تسمى الموطئة أو المؤذنة، سواء أكانت الأداة إن أم غيرها...، إنَّ هذه اللام لما دخلت على الشرط أُجيب الشرط بجواب القسم، فمن المصريح فيه بالقسم، قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣]، ومن إضمار القسم، قوله تعالى: ﴿لَئِن أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾^(١) [الحشر: ١٢].

وأُسند حديثٌ آخر الى أبي عبد الله (عليه السلام)، اذ قال: "يا ميسرة، ما بين الركن والمقام روضةٌ من رياضِ الجنة، والله لو أنَّ عبدًا عمَّره الله فيما بين الركن والمقام الف عام، وفيما بين القبر والمنبر يَعْبُدُهُ ألف عام، ثم ذُبِحَ على فراشه مظلومًا كما يُذْبَحُ الكبش الأملح، ثم لَقِيَ الله عزَّ وجلَّ بغير ولايتنا لكان حقيقًا على الله عزَّ وجلَّ أنَّ يُكَبَّهُ على منخريه في نار جهنم"^(٢).

ففي الحديث الشريف اجتمع القسم مع الشرط في قوله: (والله لو أنَّ عبدًا...). وكان الجواب للسابق منهما وهو القسم؛ لقوله: (لكن حقيقًا...)، ونستدل على ذلك بدخول اللام الواقعة في جواب القسم على الفعل (كان). يقول الرضي: "إذا تقدم القسم أوَّل الكلام، ظاهرًا أو مقدرًا، وبعده كلمة الشرط، سواء كانت (إن) أو (لو) أو (لولا)، أو أسماء الشرط، فالأكثر والأولى اعتبار القسم دون الشرط، فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط؛ لقيام جواب القسم مقامه...، ونقول: (والله أن لو جئتني لجئتك)، واللام جواب القسم، لا جواب (لو)، ولو كانت جواب (لو)، لجاز

(١) ارتشاف الضرب: ١٧٨٥.

(٢) عقاب الأعمال: ٢٦، مسألة (٢٩).

حذفها ، ولا يجوز في مثله" (١) ، وقد اجتمع القسم والشرط في الحديث الشريف؛ تأكيداً على عقوبة الجاحد والناصب لآل البيت (عليهم السلام)، وهذا يكون ردّاً لكل شاك أو منكر للحق المتمثل في ولاية آل البيت، ومبادئهم، وخصالهم.

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤٥٦.

المبحث الثاني
التوكيد بالقصر

أولاً: القصر:

- لغة:

القصر: هو الغاية، جاء في كتاب العين: "هذا قَصْرُك أي أهلك وموتك وغابتك، والقصر: كفك نفسك عن شيء، وقَصَرْتُ نفسي على كذا أقصرها قصرًا، وقصرتُ عن هذا الأمر أَقْصِرُ قُصُورًا وقصرًا، وأقصرْتُ عنه أي كفت، والقصر يعني الحبس، ففي قوله تعالى: ﴿قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ [الرحمن: ٥٦] أي قصرت طرفهن على أزواجهن لا يرفعن إلى غيرهم ولا يُردن بدلاً... والمقصورة: المحبوسة في بيتها وقدرها لا تخرج"^(١)، وقيل: "قَصِرَ الرَّجَالُ على أربع، يعني أَنَّهُمْ حُبِسُوا على أربع، ولم يؤذن لهم نكاح أكثر منهن، وذلك لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾"^(٢) [النساء: ٣]، ويقال: "قصرت الفتة على فرس إذا جعلت لبنها له لا لغيره"^(٣)، وقوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، أي محبوسات فيه^(٤)، والقصر يعني التخصيص أيضًا، يقال: "قصر الشيء على كذا، إذا خصه به، ولم يجاوز به إلى غيره، ويقال: قصر غلّة بستانه على عياله، إذا جعلها خاصةً لهم، وقصر الشيء على نفسه إذا خصَّ نفسه به، فلم يجعل لغيره منه شيئاً"^(٥).

نستنتج من ذلك أنّ معاني القصر تدور حول الغاية والكف عن الشيء

والحبس والتخصيص.

(١) كتاب العين: باب القاف والصاد والراء: ٧٥/٥، وينظر: من بلاغة النظم العربي: ١٠/١.

(٢) غريب الحديث: باب القصر: ٢٢٩/٤.

(٣) التعريفات: ١٧٥/١.

(٤) ينظر: أساس البلاغة: مادة قصر: ٢٥٦/٢، ولسان العرب: فصل القاف: ٩٥/٥.

(٥) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: ٥٢٣/١.

– اصطلاحًا:

فقد ورد عند النحاة ودرسوه في باب الاستثناء، وجعلوه فرعاً منه يسمى بالاستثناء المفرغ الذي يقوم على النفي والاستثناء، فتناول سيبويه هذا المصطلح، لكنّه لم يذكره بلفظه وإنما أشار الى معناه ووظيفته النحوية حين عرف الاستثناء قائلاً: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً؛ لأنّه مخرج ما أدخلت فيه غيره" (١)، وأشار الى الاستثناء المفرغ بقوله: "فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلاّ) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أثناني إلاّ زيد، وما لقيت إلاّ زيداً، وما مررت إلاّ بزيد" (٢). أمّا المبرد فقد ذكره بقوله: "وإنّما احتجت الى النفي والاستثناء؛ لأنّك إذا قلت: (جاءني زيد)، فقد يجوز أن يكون معه غيره. فإذا قلت: (ما جاءني إلاّ زيد). نفيت المجيء كله إلاّ مجيئه" (٣). وقال عنه الزملكاني (ت: ٦٥١هـ): "إنّ الحصر يقع فيما بعد (إلاّ)، وكذلك هو في الثاني من الفاعل والمفعول بعد (إنّما)" (٤).

ومن البلاغيين من تناوله بمصطلح القصر فقد عرفه السكاكي قائلاً: "هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثانٍ" (٥)، فجعل للقصر نوعاً واحداً: هو قصر الموصوف على الصفة، وهذا ما يتبين لنا من التعريف، أمّا السبكي فقد قال: "هو تخصيص أحد الأمرين بالآخر وحصره فيه" (٦)، وقيل هو: "إثبات الحكم

(١) الكتاب : ٣٣٠/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣١٠/٢ .

(٣) المقتضب : ٣٨٩/٤ .

(٤) البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن : ١٨٥ .

(٥) مفتاح العلوم : ٢٨٨ .

(٦) شرح التلخيص : ٣٢١ .

للمذكور في الكلام ونفيه عمّا عداه^(١)، ويعرفه السيوطي ويجعله مرادفًا لمصطلح الحصر، فيقول: "أمّا الحصر، ويقال له القصر، فهو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص"^(٢)، أمّا التهاوني(ت ١١٩١هـ)، فقال: "الحصر بالفتح وسكون الصاد المهملة في اللغة: الإحاطة والتحديد والتعويد، وعند أهل العربية هو القصر، وهو إثبات الحكم المذكور، ونفيه عمّا عداه، وكثير من الناس لم يفرق بينه وبين الاختصاص، وبعضهم فرّق بينهما"^(٣).

من ذلك نستدل أنّ لهذا المجال ثلاثة ألفاظ هي(القصر، والحصر، والاختصاص)، فأغلب النحاة تناولوه بمصطلح الحصر، والبلاغيون تناولوه بمصطلح القصر، أمّا التخصيص فهو مصطلح أطلقه الجرجاني، وهو مرادف للحصر وسابق له^(٤). واستدل بذلك بقول الزركشي(ت: ٧٩٤هـ): "ظاهر كلام البيانين أنّ الاختصاص والحصر والقصر بمعنى واحد"^(٥)، ويقول الكفوي أيضًا (ت: ١٠٩٤هـ): " (ت: ١٠٩٤هـ): "الاختصاص هو الحصر نفسه"^(٦).

وينبغي الإشارة الى أنّ القصر يجري بين المبتدأ والخبر ، نحو قولنا: (إنّما زيدٌ قائمٌ)، أو بين الفعل والفاعل، نحو قولنا: (ما ضربتُ إلاّ زيدًا)^(٧)، وقد يحدث بين الفعل والظرف والحال وغيرها^(٨).

(١) جواهر البلاغة : ١٦٥.

(٢) الاتقان في علوم القرآن: ١٦٦/٣، وينظر: جواهر البلاغة: ١٦٥.

(٣) كشف اصطلاحات الفنون: ٦٨٠/١.

(٤) ينظر: دلائل الاعجاز: ٣٣٧.

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه: ١٤٠/٣.

(٦) الكليات: ٥٩.

(٧) ينظر : التعريفات: ١٧٥.

(٨) ينظر: عروس الأفراح: ٣٩٣.

وللقصر أركان يقوم عليها، وهي: المقصور وهو ما كان قبل إلاً، والمقصور عليه وهو ما كان بعد إلاً، وأداة القصر (إلاً) التي تكمن وظيفتها بقصر ما قبلها على ما بعدها^(١).

ثانياً: الغرض من القصر :

القصر هو أحد طرائق التوكيد التي تمدُّ اللغة بالقوة والرصانة، فهو " فن دقيق المجرى لطيف المغزى، قليل المقدار، كثير الفوائد، غزير الأسرار، يستعمله الأديب ؛ ليأتي أسلوبه مصوراً قوياً يوحي الى القارئ بمعانٍ شتى"^(٢).

ومن معانيه وأغراضه التوكيد، فالقصر يشتمل على معنى التوكيد، ويتجاوزته الى معنى التخصيص^(٣)، فهو "ليس إلاً تأكيداً على تأكيد"^(٤)، وهذا ما أشار اليه سيبويه في كتابه عندما فسَّرَ القصر الذي حصل عليه من العطف بـ(لا) في الجملة: "مررت برجل راعٍ لا ساجد) لإخراج الشك، أو لتأكيد العلم فيها"^(٥)، كما وضَّح ابن جني الغرض من القصر بإطلاقه مصطلح التثبيت والتوكيد على الاسم الواقع بعد(إلا) بدلاً من مصطلح القصر، إذ قال: "وذلك أنّ (إلاً) إذا باشرت شيئاً بعدها فإنما جيء بها لتثبيته وتوكيد معناه، وذلك قولك: (ما كان زيد إلا قائماً) ، فزيد غير محتاج الى تثبيته، وإنما يثبت له القيام دون غيره، فإذا قلت: (ما كان قائماً إلا زيد)، فهناك قيام لا محالة، فإنما أنت نافٍ أن يكون صاحبه غير زيد"^(٦)، وقد أوضح الجرجاني الغاية فيه، إذ قال: "وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو:(ما هذا إلا

(١) ينظر: التعريفات : ١٧٥، واسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ١٧٨.

(٢) من بلاغة النظم العربي: ٨/١.

(٣) ينظر : الايضاح في علوم البلاغة : ٩٩.

(٤) المصدر نفسه : ١٠٢.

(٥) الكتاب: ٤٣٠/١.

(٦) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: ١١٦/٢.

كذا) و(إن هو إلا كذا)، فيكون لأمر ينكره المخاطب ويشك فيه. فإذا قلت: (ما هو إلا مصيب) أو: (ما هو إلا مُخطئ) قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته، وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت: (ما هو إلا زيد) لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد وأنه إنسان آخر ويجد في الإنكار أن يكون زيداً^(١)، فهذا يعني أنك تريد تثبيت الأمر في ذهن المتلقي الشاك أو المتوهم عن طريق القصر.

ففائدته توكيد المعنى وتقريره في الذهن^(٢)، فقيل: فالقصر " هو بمثابة التأكيد الواجب مثال ذلك في التنزيل: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] هذا لأنهم كانوا يعتقدون أن الرُّسل ليسوا من البشر، فجعلوا الرُّسل بادِّعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرًا مثلهم، إذ ادَّعوا أمرًا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر، فأرادوا أن ينفوا عنهم النبوة بقصرهم على البشرية التي تتنافى مع النبوة، وفي هذا تأكيد عدم النبوة^(٣)، فمقتضى التوكيد بالقصر هو لإزالة الشبهة من نفس المخاطب، وتثبيت ما كان مترددًا فيه، وغير واضح في ذهنه^(٤)، ولا يخرج المحدثون عمَّا أشار اليه القدماء من ذكر الغرض من القصر، فيقول الدكتور مهدي المخزومي: "والقصر صورة توكيدية تعتمد في أداء وظيفتها على الأداة"^(٥)، ويرى أن " القصر طريقة من طرائق التوكيد يهدف به المتكلم الى تثبيت غرضه في ذهن السامع، وإزالة ما في نفسه من شك فيه"^(٦).

(١) دلائل الاعجاز: ٢٨٠.

(٢) ينظر: جواهر البلاغة: ١٧١.

(٣) أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ١٧٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٩.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٣٨.

(٦) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢١٠.

ثالثاً: طرائق القصر:

لقد تعددت وتنوعت طرائق القصر حتى جعلها بعضهم أربع عشرة طريقة^(١)، واشتهر أربع منها في الاستعمال^(٢)، وسنقصر على شرح ما ورد منها في كتاب عقاب الأعمال.

١. القصر بالنفي وإلا:

ويعدُّ القصر بالنفي وإلا من أقوى طرائق القصر، فهو يعدُّ الأهمُّ بين طرائق القصر^(٣)، وهو ما يسمى عند النحويين بالاستثناء المفرغ، فالاستثناء هو واحد من أبواب النحو، وعرفه الفراء قائلاً: "إنَّما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلا"^(٤)، وأشار إلى ذلك الأخفش^(٥)، والمبرد الذي عرّف الاستثناء الاستثناء المفرغ ضمن إشارته إلى الاستثناء، فقال: "هذا باب الاستثناء، والاستثناء على وجهين: أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، وذلك قولك: ما جاءني إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ، فإتّما يجري هذا على قولك: جاءني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررت بزيدٍ، وتكون الأسماء محمولة على أفعالها"^(٦)، أي إنَّ أداة الاستثناء لا تغير حكم الاسم الذي بعدها بل يبقى على ما كان عليه، وهذا هو الاستثناء المفرغ، وقد أشار الجرجاني إلى أسلوب القصر بالنفي وإلا أي إنَّه جعل النفي وإلا قصراً، فقال: "واعلم أنَّ قولنا في الخبر: (ما زيد إلا

(١) ينظر: الاتقان في علوم القرآن: ١٦٧/٣-١٧٣.

(٢) ينظر: الأطول على التخليص: ٥٤٤/١، والإيضاح في علوم البلاغة: ٢١/٣، وجواهر

البلاغة: ١٥٥، والبلاغة والتطبيق: ١٧٣-١٧٤.

(٣) ينظر: دلالات التركيب: ١٠٤-١١٤، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢١٠.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٢٨٧/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٦٤/١.

(٦) المقتضب: ٣٨٩/٤.

قائم): أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ونفيت ما عدا القيام عنه، فإنما نعني أنك نفيت عنه الأوصاف التي تتأفي القيام، نحو أن يكون جالساً أو مضطجعاً... كما أننا إذا قلنا: (ما قائم إلا زيد) لم نرد أنه ليس في الدنيا قائم سواه، إنما نفي: ما قائم حيث نحن وبحضرتنا^(١)، أما السيوطي فيضع شروطاً للقصر بالنفي وإلا، فيقول: في وجه إفادته الحصر أن "الاستثناء المفرغ لابد أن يتوجه النفي فيه إلى مقدر، والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي، ولا بد أن يكون عاماً، لأن الإخراج لا يكون إلا من عام، ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه، مثل: ما قام إلا زيد أي أحد، وما أكلت إلا تمرًا أي مأكولاً، ولا بد أن يوافق في صفته أي اعرابه، وحينئذ يجب القصر إذا أوجب منه شيء بإلا ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء"^(٢). أما الدكتور مهدي المخزومي فقد يخرج القصر (بالنفي وإلا) من الاستثناء، فلا يرى أية علاقة بينهما، إذ يقول: "وليس القصر (بالنفي وإلا) من الاستثناء في شيء؛ لأن الاستثناء إخراج شيء من حكم دخل فيه غيره، نحو: (اجتمع الطلبة في الحفل إلا خالدًا)، وليس في القصر إخراج، ولكنه إثبات الحكم للشيء بتوكيده"^(٣).

وقد أيدت إحدى الباحثات رأي الدكتور المخزومي، إذ تقول: "وأنا أتفق مع ما ذهب إليه، فكما أن بقية الأدوات تأتي لمعانٍ متعددة ك (إن)، و (لا)، وغيرها من الأدوات التي تحتمل عدة معانٍ، فكذلك (إلا)، فمرة أداة استثناء وأخرى أداة قصر"^(٤).

(١) دلائل الاعجاز: ٢٩١.

(٢) الاتقان في علوم القرآن: ٦٨/٣.

(٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢١١.

(٤) أساليب التوكيد في الشعر العربي بين القديم والحديث: رسالة ماجستير، ٣٠٢.

وأنا أؤيد ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي، وأقول: أن معنى (إلا) يتحدد بحسب وقوعه في الجملة، فإن أداة الاستثناء الواقعة في الكلام الموجب تختلف عن أداة الاستثناء المفرغ وهي الواقعة في اسلوب القصر أي (النفى والاستثناء)؛ لأن لكل واحدة من هذه الأدوات شروطاً في التركيب الجملي، ولا يمكن استبدال إحداها بالأخرى عند عدم توافر شروط مجيئها في الجملة، ففي جملة (جاء القوم لإماماً)، ف (إلا) أداة استثناء صحيح - لتوافر شروطها - فالمستثنى منه مذكور، ولم تسبق بنفي أو شبهه، فهي عاملة فيما بعدها، فهي بمعنى (أستثنى) كما قال النحاة ذلك^(١). أما في جملة (ما جاء إلا محمد) فهي ليست مثل (إلا) في الجملة الأولى، فجاءت مسبوقه بنفي، والمستثنى منه غير مذكور، فقد قصرت ما قبلها على ما بعدها أي اختصت محمد بالمجيء دون غيره، فنفت المجيء كله إلا مجيء محمد، كما أن حذفها مع أداة النفي يؤثر على معني الجملة، فلو قلنا: (جاء محمد) فيحتمل أن يكون معه غيره - كما صرح بذلك المبرد^(٢) - وهذا بخلاف أداة الاستثناء الصحيح؛ لذلك فهما مختلفتان.

وقد اختلفت الآراء حول إفادة الاستثناء بشقيه الموجب والمنفي القصر، فقيل: "إن إفادة القصر تختص بالاستثناء المنفي دون المثبت، قال: إذ الاستثناء من الإيجاب ليس القصد فيه إلى الحصر، بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم، فكما أن (جاءني الرجال العلماء) ليس قصرًا، كذلك: (جاءني الرجال إلا الجهال) ليس قصرًا، وهذا بخلاف القصر من النفي، فإن المقصود من نحو: (ما جاءني إلا زيد) قصر الحكم على زيد، لا تحصيل الحكم، وإلا لقليل:

(١) ينظر: اسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ١٧٨ .

(٢) ينظر: المقتضب: ٤ / ٣٨٩ .

جاءني زيد" (١) ، في حين أن ابن السبكي جعل الاستثناء كله قصراً، سواء أكان مع النفي أو الإيجاب ، ففي قولك : قام الناس إلا زيداً فإنك قصرت عدم القيام على زيد بالنسبة إلى الناس (٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن النفي لا يقتصر على الأداة (ما)، وإنما يشمل جميع أدوات النفي وشبهه، فمن أدوات النفي (ليس، إن، لا، لن) أما شبهه فيتمثل بالنهي والاستفهام (٣). يقول براجشتراسر: "و(إن) تكاد تطابق (ما) في وظيفتها وأكثر وقوعها قبل (إلا) للجناس بينهما، نحو: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠] (٤)، وعلى الرغم من أن أدوات النفي تشترك في الدلالة العامة وهو إحداث النفي في الجملة، إلا أنها تختلف في دلالتها الخاصة التي تخضع لاختلاف التركيب في الجملة، فلا يمكن أن تحل أداة محل الأخرى، فمثلاً (لا- لن) أختان في دلالة النفي، إلا أن الفرق بينهما أن (لا) أدل على امتداد النفي وطوله ودوامه؛ لذلك يكون النفي بها أبلغ منه ب(لن)، نحو قوله تعالى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] ، ف(لا) هنا تفيد دوام النفي، ولو جيء ب(لن) لدلت على توكيد النفي في المستقبل (٥)، وعن (أن) ، ما يقول الدكتور فاضل السامرائي: "قد تستعمل (إن) كثيراً في الإنكار وهي آكد من (ما) في النفي، قال تعالى على لسان النسوة في يوسف (عليه السلام): ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (يوسف: ٣١)، فنفي مرة ب(ما) ومرة ب(إن)، وهو أمر به حاجة إلى توكيد في النفي والإثبات، قال: (إن هذا إلا ملك كريم)" (٦)، ثم يصرح بالقول: "فإنَّ

(١) الأطول على التلخيص: ٥٤٤/١.

(٢) ينظر : عروس الافراح في تلخيص شرح المفتاح: ٤٠١/١.

(٣) ينظر: من بلاغة النظم العربي (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني): ٢٦/٢.

(٤) ينظر : التطور النحوي: ١٧٤.

(٥) ينظر: من نحو المباني إلى نحو المعاني: ٢٣٤.

(٦) معاني النحو: ٢٣٤/١.

القصر و (إِلَّا) يعطي النفي قوة وتوكيداً، فلما كانت (إِنْ) أكثر من (ما) في ذلك دلَّ على أنها أقوى منها^(١).

وقد يأتي القصر بـ(ما وإِلَّا) لما يجهله المخاطب وينكره، كقولك: (ما ضربه إلا قاسم) إذا كان المخاطب ينكر أن يكون الضارب قاسماً، وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول؛ لاعتبار مناسب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١١٤] أي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرِّي من الهلاك^(٢)، وعلى ما مرَّ بنا نستنتج أنَّ "القصر بـ(ما وإِلَّا) يكون البدء فيه بنفي الحكم من غير المقصور عليه، ثم يجاء بهذا المقصور عليه بعد (إِلَّا) ليحصر فيه الحكم، ويقصر عليه، ويفرد به. فكأن الأسلوب بالقصر تفصيل يعقبه التخصيص والحصر"^(٣).

وقد جاء القصر بـ(ما وإِلَّا) في الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال، فقد نُقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قال: "يُحْشَرُ الْمُرْجِئَةُ عَمِيَانًا وَإِمَامَهُمْ أَعْمَى، فيقول بعض من يراهم من غير أُمَّتِنَا: ما نرى أُمَّةَ مُحَمَّدٍ إِلَّا عَمِيَانًا، فيقال لهم ليسوا من أمة محمدٍ، إِنَّهُمْ بَدَّلُوا فَبَدَّلَ اللهُ بِهِمْ، وغيروا فغيرنا بهم"^(٤).

جاء القصر في الحديث الشريف بـ(ما... وإِلَّا) للتأكيد، ففي الحديث يتبين لنا أنَّ البعض حصر أمة محمد بصفة العمى، ونفى عنهم غيرها من الصفات التي يتوهم أن يكون حال الأمة عليها، واختصهم بهذه الصفة دون غيرها، وقد أكدَّ هذا المعنى بأسلوب القصر، فالمخاطب ينكر ويجهل ذلك، فيأتي الرد عليهم بأنهم:

(١) معاني النحو : ٢٣٥/١.

(٢) ينظر: الأطول على التلخيص : ٤٩/١، ومعاني النحو: ٢١٦/٢.

(٣) نحو المعاني: ١٣٥.

(٤) عقاب الاعمال: ١٩، مسألة (٢٠).

(ليسوا من أمة محمد)، فصفة العمى لا تقع على أمة محمد وإمامهم -حاشا له- وإتّما يتصف بها عصابة من الناس أُطلق عليهم لقب المُرجئة وهم من قدموا القول وأرجؤوا العمل أي أخروه؛ لذلك أُطلق عليهم هذا الاسم^(١)، فيقال: "أرجأت الشيء: أَخَرْتَهُ، قال تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، ومنه سميت المُرجئة"^(٢)، فجاء القصر تأكيدا لتلك الصفة التي اختصوا بها.

وكذا ورد حديث آخر نُقل عن أمير المؤمنين، قال: "يُجاء بأصحاب البدع يوم القيامة فيرى القدرية من بينهم، كالشامة البيضاء في الثور الأسود، فيقول الله عز وجل: ما أردتم؟ فيقولون: ما أردنا إلا وجهك..."^(٣).

ففي الحديث الشريف وردت الجملة (ما أردنا إلا وجهك) فقد قصر أصحاب القدرية^(٤) إرادتهم على وجه الله تعالى، أي بقبوله لهم، وغفران ذنوبهم، أي أنّهم اختصوا وجه الله فقط من بين كل الأمور الحاصلة يوم القيامة، وأكدوا بأسلوب القصر ب(ما وإلا) .

ونُقل حديث آخر عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال: "ما ضاع مالٌ في برٍّ أو بحرٍ إلا بمنع الزكاة"^(٥).

(١) ينظر: تهذيب اللغة: باب الجيم والراء: ١٢٥/١١.

(٢) معجم مقاييس اللغة: باب رَجَى: ٤٩٥/٢.

(٣) عقاب الاعمال : ٣٣، مسألة (٤٢) .

(٤) أصحاب القدرية هم الفرقة المجبرة الذين يثبتون كل الأمر بقدر الله، وينسبون القبائح الى الله تعالى. ينظر: المقرب في ترتيب المعرب: باب الجيم مع الهاء: ٩٨/١.

(٥) عقاب الاعمال : ٩٤ ، مسألة(١٣٦)، للمزيد ينظر: ٣٥، مسألة (٤٤)، و ١٥٩، مسألة(٢٤٥) ، و ١٨٩، مسألة(٣٠٠) ، و ١٩٣ ، مسألة(٣١٠).

ففي الحديث الشريف قصر الإمام(عليه السلام) إضاعة المال على منع الزكاة باستعمال أداة النفي والاستثناء(ما... وإلا)، وهذا تأكيد منه (عليه السلام) على وجوب تأدية فروض الله، التي تعدُّ الزكاة واحدة منها، فقد أكد أسلوب القصر المعنى الذي أراده الامام-عليه السلام- وأزال الوهم من ذهن المتكلم، فاختص بذكر الزكاة؛ لأنها من محاسن الإسلام التي تدلُّ على التراحم والتعاطف والتكافل بين المسلمين، إذ إنَّها تكفل للمحتاجين ما يعينهم على حياتهم من مال الزكاة الذي فرضه الله على الأغنياء.

٢. إنَّما:

هي أداة تفيد التوكيد، وهي مركبة من (إنَّ) المكسورة الهمزة المشددة المشبهة بالفعل التي تفيد التوكيد^(١)، و(ما) الزائدة التي تفيد التوكيد ايضاً^(٢)، وتسمى(ما) بالكافة، فدخلها يكف (إنَّ) عن العمل، فيكون ذلك تكراراً للتوكيد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وهي تجعلها صالحة للدخول على الفعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٣) [الأحزاب: ٣٣]، وقيل: "إنَّ كلمة(إنَّ) لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو ضاعف تأكيدها، فناسب أن يضمن معنى القصر؛ لأنَّ قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس إلا تأكيداً

(١) ينظر: رصف المباني: ١١٨، والجنى الداني: ٣٩٣، ومغني اللبيب: ٤٦/١، وهمع الهوامع:

٤٢٥/١، ومعاني النحو: ٢٦١/١، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٣٨.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢١٠/٢.

(٣) ينظر: شرح اللمع: ٧٤/١، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٣٨.

للحکم على تأكيد^(١)، فتركيبها يجعلها مؤكدة تفيد القصر أو الحصر، واستدل العلماء على ذلك بعدة أمور منها:

كونها مشتملة على معنى (ما) و (إلا)؛ لقول المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، سواء من قرأها بالنصب أو الرفع، فالمعنى سواء، وهو: (ما حَرَّمَ عَلَيْكُم إِلَّا الْمَيْتَةَ)^(٢).

ومن إفادتها الحصر أيضاً ما استدل به النحاة بكون (إنما) تأتي لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه، ولصحة انفصال الضمير معها، فقولك: (إنما يضرب أنا)، أي: (ما يضرب إلا أنا)، فضمير الفصل في الأصل لا يؤتي به منفصلاً إلا إذا كان محصوراً فيه^(٣)، وفي الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكُمُ الْبَلَاغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]، حيث يستدل السبكي (ت: ٧٥٦هـ) على أن (إنما) للحصر، إذ يقول: "هذه الآية تفيد أن (إنما) للحصر فإنها لو لم تكن للحصر لكانت بمنزلة قولك: وإن تولوا فعليك البلاغ، وهو عليه البلاغ تولوا أو لم يتولوا، أو إنما الذي رتب على توليهم نفي غير البلاغ ليكون تسلية له ويعلم أن توليهم لا يضر"^(٤)، وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الملك: ٢٦]، فيقول السبكي في ذلك: "فيكاد فهم الحصر من جميع هذه الآيات يسبق الى القلب قبل السمع لا يرتاب فيه ولا يتمارى"^(٥)، ومن الأدلة أيضاً ما ذكره السيوطي، فقال: "أن (إن) للإثبات، و (ما)

(١) مفتاح العلوم : ٢٩١.

(٢) ينظر: تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) : ٣/٣١٧، ودلائل الاعجاز : ٣٢٨، ومفتاح العلوم: ٢٩١، والايضاح في علوم البلاغة: ٢٥/٣.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم: ٢٩١، والايضاح في علوم البلاغة: ٢٦/٣، والبلاغة والتطبيق: ١٧٤.

(٤) الابهاج في شرح المنهاج: ٣٥٩/١.

(٥) المصدر نفسه : ٣٥٩/١.

للنفي، فلا بدّ أن يحصل القصر للجمع بين النفي والإثبات، لكنّ تُعقَّب بأنّ (ما) زائدةٌ كافيةٌ لا نافيةٌ، ومنها أنّ (إنّ) للتأكيد و(ما) كذلك فاجتمع تأكيدان فأفادا الحصر قاله السكاكي وتُعقَّب بأنّه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر^(١).

وقد ذكر أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) أنّ إفادة (إنما) للحصر مع التوكيد إنّما تولد من السياق، فهي في الأصل مؤكدةٌ، ودخلت عليها (ما) للمبالغة في التوكيد، فيقول: "وفي ألفاظ المتأخرين من النحويين وبعض أهل الأصول أنها للحصر، وكونها مركبة من (ما) النافية دخلت عليها (إنّ) التي للإثبات، فأفادت الحصر قولٌ ركيكٌ فاسدٌ، صادر عن غير عارف بالنحو، والذي نذهب إليه أنها لا تدلُّ على الحصر بالوضع كما أنّ الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بـ (ما)، فلا فرق بين: لعلّ زيدًا قائمٌ، ولعلّ ما زيدٌ قائمٌ، فكذلك: (إنّ زيدًا قائم) و(إنّما زيد قائم)، وإذا فهم حصر، فإنّما يفهم من سياق الكلام، لا أنّ (إنّما) دلت عليه"^(٢).

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ تركيبها من (إنّ وما) هو ما أعطاهما القوة التوكيدية الى جانب كونها حاصرة، وهذا التركيب شدد دلالتها على التوكيد، اذ يقول: "وقد نتج عن هذه الملازمة تغيير في الوظيفة التي كانت (إنّ) تؤديها منفردة؛ لأنّ الكلمتين إذا ركبتا، وكان لكل منهما معنى على حدة أصبح لها بعد التركيب معنى جديد، وحكم جديد، وقد تغيرت دلالتها من كونها توكيدًا عاديًا الى كونه قاصرًا أو حاصرًا، أو بعبارة أوضح من كونه توكيدًا مخففًا الى كونه توكيدًا مشددًا"^(٣)، أمّا الدكتور أحمد الجوّاري فلا يرى أنّها مركبة من (إنّ وما)، فيقول: "والحق أنّ (ما) هذه شبيهة في معناها بما يعرف عند أهل العربية بضمير الشأن أو ضمير القصة الذي

(١) الاتقان في علوم القرآن : ٦٨/٣.

(٢) البحر المحيط في التفسير : ١٠٠/١.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٣٨-٢٣٩.

يقدر مستتراً أحياناً، ويبرز أحياناً أخرى ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [طه: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فهذا الأسلوب يراد به تهيئة من يتلقى الكلام لأمر فيه ذي بال، ومعنى ذي خطر، فيكون ضمير الشأن هو الممهد والمهيء لإلقاء الحكم بحيث يتلقاه من يتلقى الكلام بما يستحق من انتباه ومن عناية واهتمام^(١).

وقد تجيء (إنما) لتنبية المتلقي بأمر ثابت ومعلوم، إذ يقول الشيخ الألمعي عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنّ موضوع إنمّا على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته ، أو لما يُنزل هذه المنزلة، وتفسير ذلك أنك تقول للرجل: (إنمّا هو أخوك) و(إنمّا هو صاحبك القديم) لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه وتقرّ به، إلا أنك تريد أن تُنبّه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب ، ومثاله في التنزيل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الانعام: ٣٦]. وذلك أنّ كلّ عاقل يعلم أنّه لا تكون استجابة إلا ممن يسمع ويعقل ما يقال ويُدعى إليه، وإنّ مَنْ لم يسمع ولم يفعل لم يستجب"^(٢) ، وقال في موضع آخر : "اعلم أنّها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره، فإذا قلت : (إنما جاءني زيد) عَقِلَ منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره"^(٣).

وقد ورد القصر ب(إنمّا) في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، منها ما نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، أنّه قال: "إنّ الله عزّ وجل خلق المؤمنين من نور عظمته

(١) نحو المعاني: ١٣٤.

(٢) دلائل الاعجاز: ٣٣٠-٣٣١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٣٥.

وجلال كرامته، فمن طَعَنَ عليهم أو ردَّ عليهم قولهم، فقد ردَّ الله في عرشه، وليس من الله في شيء، إِنَّمَا هو شِرْكُ الشَّيْطَانِ" (١) .

فقد جاءت (إِنَّمَا) في الحديث الشريف لتأكيد عقاب من طعن المؤمنين أو ردَّ عليهم قولهم، بأنَّه شِرْكُ الشَّيْطَانِ، وهذا أمر ثابت ومعلوم، وإِنَّمَا جاءت (إِنَّمَا)؛ للتأكيد على ذلك والتذكير به، وهذا لا يعني أن الذي يطعن المؤمنين أو يرد عليهم هو التصرف الوحيد الذي يكون من عمل الشيطان إِنَّمَا خصَّه بالذكر؛ لأنَّ هذا العمل يؤذي الله كثيرًا فهو بمثابة من ردَّ الله أو حاجبه في عرشه؛ لذلك أكده بالأداة (إِنَّمَا).

ومنه ما نُقِلَ عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قوله: "أَيُّمًا مؤمن أتاه أخوه في حاجة فإِنَّمَا ذلك رحمة ساقها الله إليه وسببها له، فإن قضى حاجته قد قبل الرحمة لقبولها، وإن رَدَّه عن حاجته وهو يقدر على قضائها فإِنَّمَا ردَّ عن نفسه الرحمة التي ساقها إليه..." (٢).

فقد تكررت (إِنَّمَا) مرتين، وقد أكدت إنَّ قضاء حاجة المؤمن إِنَّمَا هي رحمة يسوقها أو يبعثها الله لقاضيتها، وإثبات هذه الرحمة فقد صدرَّ جواب الشرط بـ(إِنَّمَا)؛ تأكيدًا للمراد ونفيًا لغيره، أي أنَّ معنى الكلام : ما ذلك إِلَّا رحمة ساقها الله، فناسب أن تضمن (إِنَّمَا) معنى القصر؛ لأن قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس إِلَّا تأكيدًا للحكم" (٣). فمن لم يقض حاجات الآخرين مع المقدرة والاستطاعة لقضائها فهو بمثابة من رد الرحمة عن نفسه، فالأداة (إِنَّمَا) للنفي والإثبات معًا، أي (ماردًا عن نفسه إِلَّا الرحمة)، فأثبت لنفسه رد الرحمة، ونفي عنه ما عداها.

(١) عقاب الاعمال : ١٠٢، مسألة (١٥١) .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٧-١٢٨، مسألة (١٩٦).

(٣) شرح التلخيص : ٣٢٩ .

وقد ورد حديث آخر أُسند الى علي (عليه السلام) ، قال فيه : "إِنَّمَا خَافَ الْقِصَاصَ مِنْ كَفِّ عَنِ ظُلْمِ النَّاسِ"^(١) .

ففي الحديث الشريف جاءت (إنما) تأكيداً على عقاب من ظلم الناس عن طريق دعوته الى الكف عن ظلمهم باستعمال أداة الحصر التي تؤكد على أنّ من خاف المماثلة أي المعاملة بالمثل فهو الذي يكف عن ظلم الناس، فإثبات ذلك في نفس المتلقي يستلزم التوكيد؛ لذا صدرَ الخبر بـ(إنما) توكيداً للمراد، ونفيًا عن سواه، وقد أفادت (إنما) هنا القصر بشكل صريح وواضح، اذ إنّها فُسِّرَت بـ(ما وإلا)^(٢)، فالمعنى: ما خاف القصاص إلا من كفّ عن ظلم الناس . ولا يُبعد أنّ (إنما) تفيد التنبيه أيضًا.

(١) عقاب الاعمال : ١٩١، مسألة (٣٠٥) .

(٢) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٠١، وشرح التلخيص: ٣٢٨.

المبحث الثالث
التوكيد بالتقديم والتأخير

أولاً: أسلوب التقديم والتأخير:

يعدُّ التقديم والتأخير من العوارض التي تطرأ على الجملة بمختلف أنواعها سواء أكانت فعلية أم اسمية، فلكلّ عنصر من عناصر الجملة في الكلام العربي موقع معين في ترتيب بنائها، وهو الأصل، ففي الجملة الفعلية يكون الفعل هو المقدم في الترتيب على الأصل، أما الجملة الاسمية فالمعروف أن المبتدأ هو المتقدم على الخبر، أما إذا تساوى ركنها الجملة في التعريف، فالنحويون أجازوا أن يكون الخيار للمتكلم في جعل كل منها هو المبتدأ، والثاني هو الخبر، أما البلاغيون فنظروا الى الأمر نظرة فكرية دقيقة آخذين بنظر الاعتبار حال المخاطب وما هو الأعراف لديه في ركني الإسناد اللذين هما من المعارف^(١). و" إن مخالفة الأصل في ترتيب بناء الجملة، واستخدام ما يجوز فيها بحسب استعمال العرب، هو في الغالب لغرض تأدية معنى من المعاني لا لمجرد استخدام احتمالات جائزة، باستثناء حالة الضرورة الشعرية، أو حاجة توازن الجمل وتناسقها، ومراعاة السجع أو القوافي ضمن أغراض جمالية في الكلام. فتقديم المفعول به عن رتبته، ولا سيما تقديمه على الفعل الذي هو صدرُ الجملة الفعلية ينبغي أن يكون لغرض وهو الدلالة على معنى، كالتخصيص، أو الحصر، أو بالغ الاهتمام، أو نحو ذلك"^(٢).

ف عناصر الجملة تخضع لترتيب معين بحكم وجود الحركة الإعرابية، فلكل كلمة في الجملة صفة إعرابية واحدة إمّا الرفع أو النصب أو الجر، وهذا ما جعل لها حرية التنقل في أثناء الجملة، ما لم يكن لغيرها من الكلمات في غير العربية^(٣)، أما الرتبة فتعد من القرائن التركيبية التي تحدد وظيفة أركان الجملة العربية بغياب قرينة العلامة

(١) ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها : ١٤٥/١-١٤٦.

(٢) المصدر نفسه : ١٤٦/١.

(٣) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٧.

الإعرابية ، فقد يقع التصرف بالتقديم والتأخير إذا كانت هناك دلالة من قبل المعنى وتغني عن بيان الإعراب، نحو: (أكل كمثرى يحيى)، و(ضربت هذا هذه)، فلك أن تقدم أو تؤخر كيف شئت^(١) .

فقد جاء في كتاب (البيان في روائع القرآن): "ومعنى أن الرتبة قرينة من قرائن المعنى أن موقع الكلمة من الجملة قد يدل على وظيفتها النحوية، فالفرق بين(قام زيد) و(زيد قام) فرق في موقع الاسم المرفوع من الفعل، وقد ترتب عن اختلاف هذا الموقع أن جعل زيد في الجملة الأولى فاعلاً، وفي الثانية مبتدأ على حين لم يتغير أي شيء غير الرتبة في العناصر المنطوقة من الجملتين"^(٢)، ثم أوضح الدكتور تمام حسان أن الرتبة نوعان: محفوظة، وغير محفوظة، فأما المحفوظة فهي: "قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها، ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة أو الموصوف على الصفة..."^(٣)، أما الرتبة غير المحفوظة، "فتأذن أحياناً بالتقديم والتأخير، وهو ما يعرف بتشويش الرتبة، ويتحتم فيها عكسها أحياناً أخرى إذا اقتضت ذلك ضرورة تركيبية، فيصبح العكس رتبة محفوظة، كرتبة الكاف في نحو: (أكرمك الله)"^(٤)؛ لذلك يمكننا القول: إن موقع الكلمة في بناء الجملة يمكن أن يحدد بواسطة الرتبة، فإذا كانت الرتبة محفوظة يمتنع تقديم إحدى الكلمتين على الأخرى وبالعكس يحدث في الرتبة غير المحفوظة، فيجوز أن

(١) ينظر: الخصائص : ٣٦/١ .

(٢) البيان في روائع القرآن: ٩١ .

(٣) اللغة العربية مبناها ومعناها : ٢٠٧ .

(٤) البيان في روائع القرآن : ٢٢٧ .

تتقدم إحدى الكلمتين في تعبيرٍ، وتتأخر في تعبيرٍ آخر من غير أن نصفَ أحد التعبيرات بالخطأ النحوي^(١).

ثانياً: فائدة التقديم والتأخير:

قد يتقدم عنصر في الجملة على آخر؛ لغرض العناية والاهتمام به، يقول سيبويه: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"^(٢)، وقال في موضع آخر أيضاً: "والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثل ما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والاهتمام والإلغاء والاستقراء عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾"^(٣) (الإخلاص: ٤)، فالمبتدأ (أحد) اسم كان مؤخر، فأصل الآية الكريمة هو: (ولم يكن أحد كفوًا له)، فقد حصل عدول عن الأصل؛ لغرض يهدف إليه النص القرآني، وهو أن التقديم يفقد الالتفات والتركيز على المتقدم إلى جانب شق الآية المنتظم الذي يحصل بتأخير (أحد)، فلو قدم لأختلف النسق^(٤).

وقد جعل المبرد صلاحية التقديم والتأخير تكمن في الوضوح وأمن اللبس، إذ قال: "وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً"^(٥).

(١) ظاهرة التقديم والتأخير في النحو والبلاغة، رسالة ماجستير،: ١٤.

(٢) الكتاب: ٣٤/١.

(٣) المصدر نفسه: ٥٦/١.

(٤) ينظر: منة المنان في الدفاع عن القرآن: ٩٢-٩٣.

(٥) المقتضب: ٩٥/٣.

كما ذكر في موضع آخر: "فإن قال قائل إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم، قيل له إذا قدم ومعناه التأخير فإنما تقديره والنية أن يكون مؤخرًا ، فإذا كان في موضعه لم يجز أن ينوي به غير موضعه"^(١).

ويتحدث ابن جني عن أهمية التقديم والتأخير، إذ يقول: "ينبغي يعلم ما أذكره هنا، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كضرب زيد عمرًا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل ، فقالوا: ضرب عمرًا زيد"^(٢)، فالتقديم يكون لغرض العناية والاهتمام بالمتقدم، وقد جعله في كتابه الخصائص في باب (شجاعة العربية)، وهو عنده على ضربين: الأول: ما يقبله القياس، والثاني: ما يسهله الاضطرار^(٣). وقد عدّه ابن فارس من سنن العربية، إذ قال: "من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدم، كقول ذي الرمة:^(٤)

ما بال عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسُكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَّةٍ سَرِبُ

أراد: ما بال عينيك ينسكب الماء منها، وقد جاء مثل ذلك في القرآن، قال الله جلّ ثناؤه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزَعُوا فَلَا فَوْتَ وَأَخَذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبأ: ٥١] تأويله الله أعلم: ولو ترى إذ فزعوا وأخذوا من مكان قريب فلا فوت؛ لأنّ لا فوت يكون بعد الأخذ"^(٥)، وأشار العسكري (ت٣٩٥هـ) الى أهمية التقديم والتأخير، فيقول: "وينبغي أن ترتب الألفاظ ترتيبًا صحيحًا، فتقدم منها ما يحسن تقديمه، وتؤخر ما يحسن

(١) المقتضب : ١٠٢/٤.

(٢) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : ٦٥/١.

(٣) ينظر : الخصائص : ٣٨٤/٢.

(٤) ديوان ذي الرمة : ١٠.

(٥) الصاحبى في فقه اللغة : ١٨٩.

تأخيره، ولا تقدم منها ما يكون التأخير به أحسن، ولا تؤخر منها ما يكون التقديم به أليق" (١).

أما الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) فقد وقف من هذه المسألة وقفة مجدد، حيث جعل لها قيمة بلاغية الى جانب قيمتها النحوية، فقال: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتنُّ لك عن بديعة، ويفضي بك الى لطيفة، ولا تزال شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنتظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء، وحولَ اللفظ عن مكان الى مكان" (٢).

ويبين أن غرضه هو العناية والاهتمام، إذ يقول: "واعلم أننا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام" (٣)، وقد قسم التقديم والتأخير الى نوعين:

"الأول: تقديم على نية تأخير، وذلك في كل لفظ أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ، أو المفعول على الفاعل، كقولنا: (قائمٌ زيد) و(ضرب عمراً زيداً)، فإنَّ لفظ (قائم) و(عمراً) لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبراً مرفوعاً، وكون هذا مفعولاً منصوباً .

والثاني: تقديم لا على نية التأخير: ولكن أن ينتقل اللفظ من حكم الى حكم، وتجعل له باباً غير بابيه، واعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء الى اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ، والآخر خبر، فنقدم تارة على هذا وأخرى على هذا، كقولنا: زيد المنطلق، والمنطلق زيد، فإن (المنطلق) لم يقدم على أن يكون متروكاً على حكمه

(١) كتاب الصناعتين : ١٥١.

(٢) دلائل الاعجاز : ١٠٦.

(٣) المصدر نفسه : ١٠٧.

الذي كان عليه مع التأخير، فيكون مبتدأً كما كان، بل على أن ينتقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأً، وكذا القول مع تأخير زيد^(١).

وقد جعل غاية التقديم هو تثبيت الأمر في نفس السامع، إذ قال: "وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتةً غفلاً مثل إعلامك له بعد التثبيته عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الاعلام في التوكيد والاحكام"^(٢).

وقد أشار الرازي (ت: ٦٠٦هـ) الى مسألة تقديم الاسم على الفعل فيقول: "تقديم الاسم كقولك: (زيد قد فعل) و(أنا فعلت) يقتضي أن يكون القصد الى الفاعل، وبذلك يحتمل هذا القصد وجهين:

الأول: تخصيص الفعل بذلك الفاعل وحصره عليه، كقولك: (أنا كتبت في الأمر الفلاني)، أي تدعى الانفراد بذلك وترد على من يزعم أنه كان ذلك في غيرك.

والثاني: أن لا يكون القصد هو التخصيص، بل لأجل تأكيد إثبات ذلك الفعل للمحدث عنه عن طريق التقديم له، كقولهم: (هو يعطي الجزيل) فهذا لا يحصر العطاء عليه، وإنما لتمكين الحديث في نفس المستمع وتقريره عنه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، فليس المراد تخصيص المخلوقية بهم^(٣).

ثم يستدل الرازي بقوله: "إنك لما ذكرت الاسم المحدث عنه فالاسم لا يؤتى به معرى من العوامل إلا لحديث قد نوى إسناده إليه، وإذا كان كذلك، فإذا قلت: (عبد الله)، فقد

(١) دلائل الاعجاز : ١٠٦-١٠٧ ، وينظر: الايضاح في علوم البلاغة : ٧٢.

(٢) دلائل الاعجاز : ١٣٢.

(٣) نهاية الايجاز في دراية الاعجاز : ١٨٨.

أشعرت بأنك تريد الحديث عنه، فيحصل شوق الى معرفة ذلك، فإذا أفدته ذلك قبله
الذهن قبول العاشق لمعشوقه، فيكون ذلك أبلغ في التحقيق ونفي الشبهة"^(١).

وقد يكون التقديم لغرض الاختصاص مع مراعاة النظم في الكلام، فيستوجب
بذلك التقديم، يقول ابن الاثير (ت: ٦٣٠هـ): "قال علماء البيان، ومنهم الزمخشري
(رحمه الله) : إنَّ تقديم هذه الصورة المذكورة (أي القسم الذي يكون التقديم فيه هو
الأبلغ كتقديم المفعول على الفعل ، وتقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديم الظرف أو
الحال أو الاستثناء على العامل) إنّما هو الاختصاص وليس كذلك، والذي عندي فيه
أنّه يستعمل على وجهين، أحدهما: الاختصاص، والآخر: مراعاة النظم، وذلك أن
يكون نظمه لا يحسن إلاّ بالتقديم، وإذا أُرِخَ المقدم ذهب ذلك الحسن، وهذا الوجه
أبلغ وأؤكد من الاختصاص"^(٢).

وبيّن القزويني (ت: ٧٣٩هـ) أنّ هذا الضرب من التقديم يفيد التوكيد، إذ يقول:
"ومما يدلّ على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق
فيه إنكار من مُنكِرٍ، نحو أن يقول الرجل : (ليس لي علم بالذي تقول)، فتقول :
(أنت تعلم أن الأمر على ما أقول)، وعليه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ﴾
[آل عمران: ٧٨]؛ لأن الكاذب - لاسيما في الدين - لا يعترف بأنه كاذب، فيمتنع أن
يعترف بالعلم بأنه كاذب، وفيما اعترض فيه شكٌ ، نحو أن تقول للرجل: (كأنك لا
تعلم ما صنع فلان)، فيقول: (أنا أعلم)"^(٣).

ومن المحدثين الدكتور مهدي المخزومي الذي خصه بالذكر، فقال: "وهو
مبني على أنّ من اسلوب العرب في كلامهم: إنَّهم إذا خصوا شيئاً باهتمامهم قدموه

(١) نهاية الايجاز في دراية الاعجاز : ١٨٨.

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ١٧٣.

(٣) الايضاح في علوم البلاغة: ٦١.

وفوجئوا المخاطب به، ليقع ذلك في نفوسهم موقعاً ثابتاً^(١). وقيل أيضاً: "التقديم في التركيب الجملي في اللغة العربية لا يكون إلا عندما يقصد المتكلم المدرك لأساليب هذه اللغة أن يؤكد موضع الاهتمام والعناية"^(٢).

وتتبعي الإشارة الى أن التقديم والتأخير ينظر إليه من ركنين:

الأول : ما تقتضيه الصناعة النحوية، أي الالتزام بأصل الوضع عند بناء الجملة كتقديم المبتدأ على الخبر وجوباً، أو تقديم الفعل على الفاعل وجوباً ، يقول الرضي: "وأما تقديم المبتدأ فلأنَّ حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه وفرعاً له..."^(٣).

الثاني: التقديم الجائز، ويكون لأغراض متوخاة منه، وهذا ما يهمننا وحرصنا على عرضه في موضوعنا هذا.

وقد جاء التقديم والتأخير في أحاديث وردت في كتاب عقاب الأعمال؛ لغرض العناية والاهتمام بالمتقدم وتوكيده. فمن مواضع التقديم نجد في تقديم شبه الجملة ما نُقِلَ عن عمار بن عُمَيْر التميمي، قال: لما جِيَءَ برأس عبيد الله بن زيادٍ -لعنةُ الله- ورؤوس أصحابه عليهم غضبُ الله، قال: انتهيت اليهم والناس يقولون: قد جاءت، قال: فجاءت حيةٌ تتخلل الرؤوس حتى دخلت في منخر عبد الله بن زياد- لعنة الله عليه- ثم خرجت فدخلت في المنخر الآخر^(٤).

ففي جملة (عليهم غضب الله) فُذِّمَ الخبر وهو شبه الجملة(عليهم) على المبتدأ وهو (غضب الله) جوازاً؛ لغرض تثبيت هذا الأمر في نفس من يجهل ذلك ، فإنَّه

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٤٢.

(٢) في التحليل اللغوي: ٢١٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢٣١/١.

(٤) عقاب الاعمال : ٤٩ ، (مسألة ٦٢) .

أراد أن يبين أنّ الغضب واقعٌ بهذه الفئة؛ لعظيم جرمهم الذي اقترفوه جرّاء قتلهم الحسين (عليه السلام)، فتقديم الخبر جاء للاهتمام به، وهذا يعني تأكيد وقوعه، أي أنّه أراد أن يؤكد للمتلقي أنّ غضب الله وعقوبته متوجهةً الى هذه الفئة الملعونة، وهذا لا يعني أن غضب الله واقع على هذه الفئة فقط؛ لأن غضب الله يشمل هذه الفئة وفئات أخرى جاحدة، والله أعلم.

ونقل حديث آخر عن جعفر الصادق عن أبيه عليهما السلام، قال: "إنّ الله أنزل كتاباً من كُتُبِهِ على نبي من الأنبياء، وفيه: أن يكون خَلْقٌ من خلقي يَلْحَسُونَ الدنيا بالدين، يلبسون مُسُوحَ الضَّانِ على قلوب كقلوب الذُّنَّابِ أشدُّ مرارةً من الصَّبْرِ، وألْسِنَتُهُمْ أحلى من العسل، وأعمالُهُم الباطنةُ أُنْتَنُ من الجيفِ، فَبِي تَعْتَرُونَ أم إياي تُخادعون، أم عليّ تتجبرون"^(١).

ففي الحديث الشريف ورد تقديم في جمل عديدة، منها في قوله: (فبي تغترون)، و(إياي تخادعون)، و(عليّ تتجبرون)، ففي الجملة الأولى الأصل أن يُقال: (تغترون بي)، وفي الثانية التقديم واجب وليس جائزاً، لكنّه قد منح المتقدم شيئاً من الاهتمام والتخصيص، أما في الجملة الثالثة فالأصل أن يقال: (تتجبرون عليّ)، ولكن يبدو أنّ التقديم حصل مراعاةً للفاصلة أي السجع في النثر، فالفاصلة هي: "حروف متشاكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعنى"^(٢)؛ لذلك جاءت الجملة الأولى والثالثة موافقةً للجملة الثانية في مراعاة نظم الكلام الذي اقتضى أن تكون جميع الجمل على نسق واحد من النظم، فنجد هنا أنّ التقديم والتأخير يلعب دوراً بارزاً في بلاغة هذه الجمل التي تكمن في عذوبة الجرس، وحلاوة الايقاع، وتناسب الفقرات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يبدو أنّ التقديم في الجمل المذكورة ربّما حصل لشدة

(١) عقاب الأعمال : ١٤٤ ، (مسألة ٢٢٠).

(٢) الاتقان في علوم القرآن : ٢ / ٢٠٩.

التعجب الحاصل من تصرف هؤلاء القوم، فقدم الجار والمجرور؛ لعظمته، وعلو منزلته؛ لكونه عائداً على الخالق، فهو موضع عناية واهتمام، فتقديمه يعدُّ إشعاراً وتأكيداً للسامع بأهمية المتقدم وعلو شأنه. فلو جاء الفعل وفاعله في موضعهما الأصلي وجاء بعدهما المتعلق، فلا يصبح للأمر أي تأكيد ؛ لكون الفاعل يعني الخلق - المرئيين - وهم مما لا شأن لهم وأهمية أمام عظمة الخالق.

وأسند حديث آخر الى أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال فيه : "ما خلق الله خلقاً إلا جعل له في الجنة منزلاً ، وفي النار منزلاً..."^(١) .

ففي الحديث قدم متعلقات الفعل (له في الجنة) على المفعول به (منزلاً)، وكذلك قدم الجار والمجرور (في النار) على (منزلاً)، والغرض من هذا التقديم هو الاهتمام وجذب انتباه المخاطب للمتقدم، وإنَّ تقديم شبه الجملة (في الجنة) فيها تعجيل المسرة للصالحين - أصحاب الجنة- فتقديمها أولى من تقديم (في النار) التي تدل على التشاؤم والعقوبة والمصير المحتوم للعاصين أصحاب النار، فجاء التقديم تأكيداً لعظيم منازل الصالحين، وفي هذا بيان لنعم الله وكراماته على عباده بتقديم المسرة على التشاؤم ، وقد راعى النظم والسجع بهذا التقديم، فلا يحسن أن ينتظم إلا بالتقديم، فلو أُرِخ المتقدم لزال ذلك الحسن وتلك الطلاوة، وهذا يعدُّ نوعاً من التأكيد على المعنى المراد الترغيب فيه.

وفي تقديم الفاعل في الأصل على فعله نجدُ حديثاً أُسند الى عمرو بن قيس المشرقيّ، قال: دخلتُ على الحسين (عليه السلام) أنا وابنُ عمِّ لي وهو في قصر بني

(١) عقاب الأعمال : ١٥٢ ، (مسألة ٢٣٤).

مقاتل، فسلمنا عليه، فقال ابنُ عمِّي: يا أبا عبدِ الله هذا الذي أرى خضاباً أو شعرك؟ فقال: خِضَابٌ وَالشَّيْبُ إِلَيْنَا بَنِي هَاشِمٍ يُعَجَّلُ^(١) .

ففي الحديث نرى أنَّ جملة (الشيب الينا بني هاشم يعجل) فيها تقديم؛ إذ إنَّ أصل الجملة هو: (يعجل الشيب الينا بني هاشم)، فقد قدم متعلقات الفعل على الفعل أي قدم الفاعل(الشيب) والجار والمجرور (إلينا) على الفعل (يعجل)، فالشيب في الأصل فاعل، وبعد التقديم أصبح مبتدأ، فهو تقديم لا على نية التأخير _ مثلما أشار الى ذلك الجرجاني _ فربَّما قدَّم الفاعل كي تتحول الجملة الفعلية الى اسمية؛ لتدل على الثبوت والاستقرار، أي أنَّ الشيب صفة ثابتة ومستقرة لنا بني هاشم، فالجملة الاسمية تؤكد هذا المعنى، وأنَّ الفعل المضارع (يُعَجَّل) يدل على الحدوث والاستمرار والتجدد مما يؤكد على علم الإمام الحسين(عليه السلام) بمجريات الأمور من بعده، وخصَّ بنو هاشم بتعجيل الشيب بكونه أمراً واقعاً بهم، ومستمرّاً عليهم، وقد قدَّم شبه الجملة (إلينا) أيضاً؛ لتأكيد هذا المعنى الواقع بهم، فأراد الامام(عليه السلام) بهذا التقديم أن يحافظ على الدلالة ويعرضها لنا بصورة دقيقة وجميلة.

وفي تقديم المفعول على الفعل جاء حديث نُقِلَ عن رسول الله(ص)، أنَّه قال: "سُئِلَ فِيْمَ النِّجَاةُ غَدًا؟ قَالَ: إِنَّمَا النِّجَاةُ فِي أَنْ لَا تُخَادِعُوا اللَّهَ فَيُخَادِعَكُمْ، فَإِنَّهُ مَنْ يُخَادِعَ اللَّهَ يَخْدَعُهُ، وَيَنْزِعَ مِنْهُ الْإِيمَانَ، وَنَفْسُهُ يَخْدَعُ لَوْ يَشْعُرُ"^(٢).

ففي الحديث قدَّم المفعول به(نفسه) على الفعل(يخدع)، والمراد من هذا التقديم هو تقرير الأمر وتثبيته في نفس المستمع، فالتقديم أكد على أنَّ المرائي خادع لنفسه لا لغيره؛ لما يبتغيه من إرضاء الناس غير مبالٍ بإرضاء الله، فهو المتضرر وهو المخدوع من نفسه بما سيناله من العقاب.

(١) عقاب الأعمال : ١٥٤ ، (مسألة ٢٣٧) .

(٢) المصدر نفسه : ١٤٣ ، (مسألة ٢١٩) .

وقد يقدم الضمير أولاً، ثم يأتي بالخبر (الجملة) بعده، " فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُضْمِرَ ثُمَّ فُسِّرَ كَانَ ذَلِكَ أَفْخَمَ لَهُ مِنْ أَنْ يُذَكَرَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمِهِ إِضْمَارًا"^(١)، وهذا يؤدي الى تمكينه في النفس خير تمكين، وبهذا يفيد توكيداً^(٢)، وقد ورد هذا النوع من التقديم في أحاديث وردت في كتاب عقاب الأعمال، فقد نُقِلَ عن محمد بن علي (عليهما السلام)، قال: "مَا مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ بَرَّةً وَلَا فَاجِرَةً إِلَّا وَهِيَ تُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُعَلَّقًا بِقَاتِلِهِ بِيَدِهِ الْيَمْنَى، وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى، وَأُودِجَهُ تَشْخَبَ دَمًا..."^(٣).

ففي الحديث ذُكِرَ الضمير (هي) مقدماً، ثم أسند إليه الخبر وهو الجملة الفعلية (تحشر)، فهذا ما جعل الخبر ثابتاً في نفس المتلقي؛ لأنَّ ذكر الضمير أولاً يجعل السامع تواقفاً الى سماع الخبر، وهذا ما جعله يتمكن في النفس خير تمكين، ففي جملة (هي تحشر) لا يقصد أنَّ غيرها لا تحشر، وإنما أراد أن يخصصها دون غيرها تأكيداً وتعظيماً لعقوبة القتل المتعمد، فالتقديم أبان لنا صورة من يُقْتَلُ مظلوماً، وكيف ينتقم الله من قاتله يوم القيامة، وفي هذا ردعٌ لكل من ينوي اقتراف مثل هذا الذنب.

ثم قدّم الفاعل في الأصل (أوداجه) على فعله (تشخب)، إذ إنَّ أصل الجملة: (تشخب أوداجه)، فهذا التقديم جائز فأفاد التوكيد، وأنَّ تقديمه للاهتمام به يلفت انتباه المخاطب إليه، يقول سيبويه: "والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفاً أن يكون اسماً في العناية والاهتمام مثل ما ذكرت لك من باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والاهتمام والإلغاء والاستقراء عربي جيد كثير"^(٤)، فالتقديم هنا هو الرغبة في تأكيد المعنى.

(١) دلائل الاعجاز: ١٣٢.

(٢) ينظر: أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ٢٥١.

(٣) عقاب الأعمال: ٢٠٣، (مسألة ٣٢٩).

(٤) الكتاب: ٥٦/١.

ومنه ما نُقل عن رسول الله (ص)، إذ قال: " وَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا فَاخْتَالَ فِيهِ، خَسَفَ اللَّهُ بِهِ قَبْرَهُ مِنْ شَفِيرِ جَهَنَّمَ يَتَجَلَجَلُ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ فِيهِ، وَإِنَّ قَارُونَ لَبَسَ حُلَّةً فَاخْتَالَ فِيهَا، فَخَسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"^(١).

ففي الحديث الشريف قُدِّمَ الضمير (هو) ثم أُسند إليه الخبر وهو الجملة الفعلية (يتجلجل)، فأفاد تثبيت الخبر في نفس المخاطب، فهو لا يفيد إلا تقوية الحكم وتقريره في السامع وتمكينه، ففي القول (هو يتجلجل) لا يعني أن غيره لا يتجلجل، ولكن يريد أن يقرر في ذهن السامع ويحقق أن التجلجل واقع بالمختال.

وفي ختام ما ذكرناه لابد من أن نوضح أن ليس كل تقديم توكيداً، فقد تتقدم بعض أجزاء الجملة؛ لأن الوضع اللغوي يقتضي تقديمه؛ لكون المقدم له الصدارة في الكلام، أو لكونه واجب التقديم، وإن تأخيره يؤدي إلى لبس. وهناك تقديم يقوم على أساس الخروج بجزء الجملة عن مكانها المخصص له، وتقديمه على الجزء الذي قبله، فهذا التقديم يعدُّ توكيداً، ويتمثل في تقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول على الفعل والفاعل، وكتقديم الخبر على المبتدأ^(٢).

(١) عقاب الأعمال : ٢١٣، (مسألة ٣٤٠) .

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٤٣.

الخاتمة

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. فبعد أن انتهينا من رحلتنا مع كتاب عقاب الأعمال وما فيه من معانٍ بيانية متأنية من مظاهر التوكيد وصوره يمكننا بيان النتائج كالآتي:

١- التوكيد أسلوب ينهض به المتكلم استجابة لدواعٍ نفسية، ومعانٍ كامنة في نفسه؛ لإثبات رأيه في مسألة ما وإظهار معتقداته؛ لذا نرى التوكيد يكثر في أحاديث كتاب عقاب الأعمال للإشارة إلى عقوبة حادثة ما والتأكيد عليها من أجل الكف عنها، لذلك يُعدُّ باب التوكيد مضمراً ظهرت فيه قدرة رسول الله (ص) وآل بيته الأطهار (عليهم السلام)، وممن ورد لهم قولٌ في هذا الكتاب على إقامة شرائع الدين، وهدم الباطل من القول والعمل، فالتوكيد حاجة لغوية للمتكلم والمخاطب على حدِّ السواء.

٢- برزت بلاغة رسول الله (ص) وآل بيته (عليهم السلام) في أحاديث كتاب عقاب الأعمال بأبهى صورة؛ لما يمتلكونه من دقة وتقنيات تعبيرية عالية، وآليات إقناعية ناجحة، وخاصة في الخطاب الإقناعي الموجه إلى المعادين والمنكرين، فجاءت بلاغتهم في اختيار العناصر اللغوية لكل مقام بما يقتضيه حال السامع ومقامه.

٣- يختلف التأسيس عن التوكيد، فالتأسيس يدل على معنى جديد ضروري لا يمكن الاستغناء عنه في الجملة، في حين أنَّ التوكيد يعني تكرار الكلام من أجل تقريره وتثبيتته في ذهن المخاطب سواء أكان التكرار باللفظ أم المعنى دون اللفظ؛ لتثبيت الكلام وتقويته.

٤- تباينت مواطن الخطاب في أحاديث كتاب عقاب الأعمال، فنجد سياق بعض الأحاديث تخلو من المؤكدات أو تشتمل على مؤكد واحد، في حين نجد أحاديثاً أخرى مؤكدة بأكثر من مؤكد فهذا السياق والموقف الخطابي له ارتباط وثيق بمقام حال السامع، فكلما كان المتلقي منكرًا، أو كانت العقوبة المرتبة على الأمر المؤكد عليه وخيمة ازدادت عدد المؤكدات؛ لرد المعاندين والكفار، ولتقوية الكلام وتثبيته؛ لذلك نرى تعدد مظاهر التوكيد في الجملة الواحدة.

٥- وردت (إن) مكسورة الهمزة المشددة مؤكدة بكثرة في كتاب عقاب الأعمال وهي أكثر الأدوات ورودًا، وقد تتبعت مواقعها فوجدتها أكثر ما تكون في أول الكلام، وبداية الحديث الشريف، فهي بذلك تؤطر الكلام بقوة توكيدية كبيرة؛ لذلك حسن التوكيد بها.

٦- وردت الأداة الزائدة (من) في أحاديث كتاب عقاب الأعمال بكثرة بعد النفي، ولم تأت بعد النهي والاستفهام.

٧- يرد المضاف إليه بعد الأعداد تمييزًا؛ لأن التمييز التأسيسي رافع لإبهام العدد، أما تمييز الأعداد الواردة في كتاب عقاب الأعمال فيعد تمييزًا مؤكدًا وليس مؤسسًا؛ بسبب ذكر ما يزيل ابهامه قبل ذكر العدد.

٨- جاء ضمير الشأن متصلًا بالحروف الناسخة للابتداء في أحاديث كتاب عقاب الأعمال بكثرة ولاسيما بالحرف (إن).

٩- لم ترد مظاهر التوكيد في الكتاب إلا في الأمور المهمة التي يتطلبها المقام؛ للتنبيه على خطورة الأمر، أو عظم شأنه، أو المبالغة في معناه؛ لتحريك الأذهان، وإثارة الأفعال؛ لترسيخها في ذهن السامع؛ لأنها تشير إلى أمور عظام، وخطوب جسام حري بالمتلقي أن ينتبه عليها.

١٠- إنَّ التوكيد اللفظي أوسع مجالاً وأكثر وروداً في كتاب عقاب الأعمال من التوكيد المعنوي، وهذا موافق لما ذكره النحاة، فقد ورد التوكيد اللفظي بالاسم (الظاهر أو المضمَر)، وبالجملة مرات عديدة، في حين ورد التوكيد المعنوي بلفظة (كل، وأجمع) فقط.

١١- إذا كان اللفظ المكرر مساوياً لما سبقه في اللفظ والمعنى من غير زيادة على معنى اللفظ الأول، فهو توكيد لفظي أما إذا تعددت المعاني للفظ الثاني وتكررت المقامات واختلف العامل فإن هذا ليس توكيداً لفظياً، وهذا ما وجدته في بعض الأحاديث الواردة في كتاب عقاب الأعمال.

١٢- إنَّ الصيغة الصرفية للكلمة قد تغني عن استعمال المؤكدات معها، فهي تؤدي إلى إحداث زيادة في المعنى؛ لأن زيادة المبنى يؤدي غالباً إلى زيادة المعنى، كما أنَّها تضيف على سياق الخطاب إيقاعاً حاداً يدل على التهكم، أو الوعد، أو الوعيد، فتثبتت الخوف أو الرعب في نفوس السامعين، وهذا ما جعلها تعطي النص قوةً توكيديةً.

١٣- وردت كلمة (أجمعين) مؤكدةً دالةً على الإحاطة والشمول دون أن تسبق بكلمة (كل).

١٤- يعدُّ أسلوب القصر في كلام العرب مورداً لإيضاح الحقائق وإثباتها، إذ إنه يحصر مضمون الحقائق ويغفل ما سواها، عن طريق الخطاب والتلقي بين المتكلم والسامع وعلى وفق ما يقتضيه المقام؛ لذلك فهو وسيلة ناجحة من وسائل التوكيد.

١٥- عالج عبد القاهر الجرجاني أسلوب التقديم والتأخر معالجةً دقيقة؛ لأنه وجد فيه الكثير من الخفايا، فقد استطاع أن يسلك مسلكاً وعراً ويمهد الطريق لمن جاء بعده، وقد أفادوا كثيراً من فكره المستنير.

١٦- يؤدي المعنى دورًا كبيرًا في بيان مفهوم التقديم والتأخير الذي يعدُّ من خصائص اللغة العربية المهمة التي تدل على اتساعها ومرونتها.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم.

١. الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنة ٧٨٥هـ)، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، (د.ط)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢. الإتيقان في علوم القرآن، للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية ، المملكة العربية السعودية ، مجمع فهد لطباعة الصحف الشريف - المدينة المنورة، (د.ط) ، (د.ت).
٣. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، ٢٠١٢م .
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد و دكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٥. الازهية في علم الحروف ،علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعني الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
٦. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٧. الأساليب النحوية عرض وتطبيق : د. محسن علي عطية ، مكتبة لسان العرب، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان - الأردن ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
٨. أسرار البلاغة ، أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني(ت٤١٧هـ) ، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة،(د.ط)، (د.ت).
٩. أسرار النحو، ابن كمال، شمس الدين احمد بن سلمان المعروف بابن كمال باشا، تحقيق: د. أحمد حسن حامد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
١٠. اسلوب التوكيد في القرآن الكريم، محمد حسين أبو الفتوح ، مكتبة لبنان، ط١ ، ١٩٩٥ م .
١١. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي لبغدادى (ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، (د.ت).
١٢. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، العلامة إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الحنفي (ت: ٩٤٣ هـ) ، حققه وعلق عليه : عبد الحميد هنداوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٣. إعراب القرآن وبيانه، محي الدين بن احمد مصطفى درويش(ت١٤٠٣هـ) ، دار الإرشاد للشؤون الجامعية ، حمص - سوريا، ط٤ ، ١٤١٥ هـ.
١٤. إعراب ثلاثين سورة في القرآن الكريم، أبو عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه(ت٣٧٠هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
١٥. الأعلام، خير الدين بن محمود بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥ ، ٢٠٠٢ م.

١٦. الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسين العلوي (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطانجي ، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٧. أمل الأمل، محمد بن الحسن الحر العاملي(ت١١٠٤هـ) ، تحقيق: السيد أحمد الحسيني ، دار الكتاب الإسلامي، قم، إيران، مطبعة نمونة ، ١٣٦٢هـ.
١٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٩. أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ .
٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط) ، (د.ت).
٢١. الإيضاح ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٢٢. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق وتقديم : الدكتور موسى بناي العلي ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، (د.ط) ، (د. ت) .
٢٣. الايضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ)،تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، ط٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٤. الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد القزويني (ت ٧٣٩) ، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين ، منشورات مجمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١، ١٤٢٤ . ٢٠٠٣ م .
٢٥. بحار الانوار، محمد باقر بن محمد تقي المجلسي(ت١١١١هـ) ، مؤسسة الوفاء للطباعة والنشر، بيروت ، ط٢، ١٤٠٣ هـ .
٢٦. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
٢٧. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥) ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر- بيروت ،(د.ط)، ١٤٢٠ هـ .
٢٨. بديع الفوائد ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان،(د.ط)،(د.ت) .
٢٩. البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن، كمال الدين عبد الواحد عبد الكريم الزملكاني (ت ٦٥١هـ) ، تحقيق : الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب ، مطبعة العاني - بغداد ، ط١، ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م .
٣٠. البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي(ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق: أبي الفضل الدمياط ، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، (د.ط)، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
٣١. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق ودراسة : الدكتور عياد بن عبد النبي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

٣٢. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني ، دار القلم . دمشق ، ط١ ، ١٤١٦ . ١٩٩٦ م .
٣٣. البلاغة والتطبيق ، الدكتور أحمد مطلوب والدكتور حسن البصير، ط٢ ، ١٤٢ هـ - ١٩٩٩ م .
٣٤. بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، منتدى سور الازيكية ، (د.ط.)، ٢٠٠٣ م .
٣٥. البيان في روائع القرآن - دراسة لغوية واسلوبية للنص القرآني، الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
٣٦. تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي(ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية،(د.ط.)،(د، ت).
٣٧. التبيان في أقسام القرآن، ابن قيم الجوزية الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي ، مكتبة المنتبي - القاهرة ، (د.ط.)،(د.ت).
٣٨. التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، (د.ط.)، ١٩٨٤م.
٣٩. التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية، د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٧م.
٤٠. ترتيب خلاصة الاقوال في معرفة علم الرجال، للعلامة الحلي الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر(ت ٧٢٦هـ) ، تصحيح وتحقيق : قسم الحديث في مجمع البحوث الإسلامية ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ، مؤسسة الطبع التابعة للإستانة الرضوية المقدسة.

٤١. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جزي الكلبى الغرناطى (ت ٧٤١هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدى ، شركة دار الأرقم بن أبى الأرقم - بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ .
٤٢. التطبيق النحوى، الدكتور عبده الراجحى ، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية، ط٢ ، ١٩٩٨م .
٤٣. التطور النحوى للغة العربية، المستشرق الألمانى براجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجى، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
٤٤. التعريفات، السيد الشريف أبو الحسن على بن محمد بنعلى الحسينى الجرجانى الحنفى (ت ٨١٦هـ)، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٤٥. تفسير الطبرى (جامع البيان فى تأويل القرآن) ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملى ، أبو جعفر الطبرى (ت ٣١٠هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكراً ، مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
٤٦. التمحيص، للشيخ الثقة الجليل أبى على محمد بن همام الاسكافى (ت: ٣٣٦هـ) ، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام) ، قم المقدسة، (د.ط)، (د.ت) .
٤٧. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروى ، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربى . بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .

- ٤٨ . توجيه اللمع ، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٨هـ) شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق: أ. د فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- ٤٩ . التوحيد، المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، المحقق: د. فتح الله خليف، الناشر: دار الجامعات المصرية - الإسكندرية، (د.ط.)، (د.ت).
- ٥٠ . توضيح المقاصد والمسالك شرح الفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ٥١ . التوكيد في النحو العربي، الدكتور محمود سليمان ياقوت ، كلية الآداب - جامعة طنطا ، منتدى سور الازبكية، (د.ط.)، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م.
- ٥٢ . ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، للشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ) ، دار المتقين، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م .
- ٥٣ . جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه: الدكتور عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٣٣٠هـ - ١٩١٢م.
- ٥٤ . الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، حققه وقدم له : الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٥٥ . الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، ط٥ ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م.
- ٥٦ . الجملة العربية والمعنى ، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار ابن الحزم، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٥٧. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق
: فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت -
لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٥٨. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإمام علاء الدين بن علي ابن الإمام بدر
الدين بن محمد الاربلي (ت ٦٩٢هـ) ، (د.ط.)، (د.ت).
٥٩. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع : أحمد بن إبراهيم بن مصطفى
الهاشمي (ت ١٣٦٢) ، ضبط وتدقيق وتوثيق : د. يوسف الصميلي ، المكتبة
العصرية - بيروت ، (د.ط.) ، (د.ت) .
٦٠. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، الشيخ محمد
الخضري(ت ١١٤٤هـ)، دار الفكر، مكتبة لسان العرب، (د.ط.) ، (د.ت).
٦١. حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي
الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط١،
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٦٢. الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبدی، شهاب الدين
الأندلسي(ت ٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسين عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة، طبعة العدد ١٢ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
٦٣. حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه ، د. محمود سعد ، منتدى سور
الازيكية، (د.ط.)، (د.ت).
٦٤. حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، د.عباس حسن، منشورات اتحاد الكتاب
العرب، دمشق، (د.ط.)، ٢٠٠٢م.
٦٥. حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت ٣٣٧هـ) ، حققه
وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت ، دار أريد _ الأردن ،
ط٢ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٦٦. الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعّودي، دار الطليعة للطباعة و النشر - بيروت ، (د.ط) ، (د.ت).
٦٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٦٨. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية-المكتبة العلمية، (د.ط)، ١٣٣١هـ - ١٩١٣م.
٦٩. خلاصة مغني اللبيب ، الأستاذ السيد محمد حسين الامامي فر (آقا ميربي)، طابعة الإخلاص - قم، المطبعة العلمية - قم، ط١، ١٤١١هـ.
٧٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق، (د.ط) ، (د.ت).
٧١. دلالات التراكيب (دراسة بلاغية)، د. محمد محمد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
٧٢. دلائل الإعجاز، الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه : أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٥ ، ٢٠٠٥م .
٧٣. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندل (ت ٨هـ)، تحقيق: د. محمود إبراهيم محمد الرضواني، الناشر: وزارة الثقافة والفنون والتراث إدارة البحوث والدراسات الثقافية، الدوحة - قطر، ط١، ٢٠١٠م.

٧٤. ديوان النابغة الذبياني، جمع وتحقيق وشرح فضيلة العلامة سماحة الأستاذ الامام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٤هـ)، نشر: الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، (د.ط)، ١٩٧٦م.
٧٥. ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
٧٦. ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، (د.ط)، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
٧٧. ديوان جميل بثينة، جمعه وحققه وشرحه الدكتور اميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
٧٨. ديوان ذي الرمة: قدم له وشرحه: أحمد حسن سبيح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
٧٩. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الاستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
٨٠. ديوان عبيد الله بن الأبرص، شرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
٨١. ديوان عبيد الله قيس الرقيات، تحقق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر_ بيروت ، (د.ط)، (د.ت).
٨٢. ديوان عمرو بن كلثوم ، جمعه وحققه وشرحه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط٢، ١٤١٦ - ١٩٩٦ م.
٨٣. ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلي)، رواية أبي بكر الوالي، دراسة وتعليق : يسرى عبد الغني، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٨٤. رجال ابن داوود، تقي الدين الحسن بن علي بن داوود الحلي (ت ٧٠٧هـ)، تحقيق السيد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات: مطبعة الحيدري - النجف الأشرف، (د.ط) ، ١٣٩٣هـ - ١٩٩٣م.
٨٥. رجال النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسيدي الكوفي (٣٧٢ - ٤٥٠هـ)، تحقيق: الحجة السيد موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المشرفة (إيران)، ط٦، (د.ت) .
٨٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع العربية بدمشق.
٨٧. سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٨٨. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلي (ت ٥٩٨هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم ، ط٢ ، ١٤١٠هـ.
٨٩. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السّود ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
٩٠. شرح ابن عقيل : قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، على الفية الإمام الحجة أبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات سيد الشهداء.

٩١. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محد بن عيسى ، أبو الحسن نور الدين الاشموني الشافعي(ت٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٩٢. شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) ، دراسة وتحقيق : أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام ، جمهورية مصر العربية - القاهرة الإسكندرية ، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
٩٣. شرح التسهيل لابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الاندلسي(ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
٩٤. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهرى، زين الدين المصري، الوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٩٥. شرح التلخيص، للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي(ت٧٨٦هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور محمد مصطفى رمضان صوفية ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، طرابلس ، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٨٣م .
٩٦. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستريادي (ت٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيوس - بنغاري، ط٢، ١٩٩٦م .
٩٧. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله ، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى

مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط ١، (د.ت) .

٩٨. شرح اللمع، ابن برهان العكبري الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسد(ت ٤٥٦ هـ)، حققه: الدكتور فائز فارس، السلسلة التراثية ١١، ط ١، الكويت، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٩٩. شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت ٦١٧ هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العرب الاسلامي، بيروت- لبنان، ط ١، ١٩٩٠ م.

١٠٠. شرح المفصل للزمخشري ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصللي(ت ٦٤٣ هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٠١. شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق : خالد عبد الكريم،(د.ط)، (د.ت) .

١٠٢. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي(ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق : عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ، (د.ط)، ١٣٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٠٣. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، ، (د.ط)، ١٩٧١ م.

١٠٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا ، (د.ط) ، (د.ت).

١٠٥. شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى):
 (٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيّل وتعليقات:
 الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي،
 (د.ط.)، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
١٠٦. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)،
 تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٩٧ هـ -
 ١٩٧٧ م.
١٠٧. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام
 الانصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى،
 تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى - مصر،
 ط١١، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
١٠٨. شرح كتاب الحدود في النحو للأبدي: الشيخ الإمام العلامة، عبد الرحمن بن
 محمد بن محمد ابن قاسم المالكي النحوي (ت٩٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور المتولي
 بن رمضان أحمد الدميري، (د.ط.)، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٠٩. شرح كتاب الحدود في النحو، الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي
 (ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ١٤٠٨ هـ -
 ١٩٨٨ م، (د.ط.)، (د.ت.).
١١٠. شروح التلخيص (مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح
 لأبي يعقوب المغربي وعروس الافراح في تلخيص المفتاح) لبهاء الدين
 السبكي (ت٧٧٣هـ)، وضع بالهامش: كتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص جعله
 كالشرح له وحاشية الدسوقي، (د.ط.)، (د.ت.).
١١١. شعر أبي حية النميري، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري، منشورات وزارة
 الثقافة والإرشاد القومي - دمشق، (د.ط.)، ١٩٧٥ م.

١١٢. شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة
النعمان - النجف الأشرف ، (د.ط)، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.
١١٣. شعر الحارث بن خالد المخزومي، الدكتور يحيى الجبوري، رفع: عبد الرحمن
النجدي، مطبعة النعمان - النجف الأشرف، ط١، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
١١٤. شعر القحيف العقيلي ، الدكتور حاتم صالح الضامن ، المجمع العلم العربي -
بغداد، (د.ط)، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١١٥. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، نشوان بن سعيد الحميري اليمني
(المتوفى: ٥٧٣ هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي
الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار
الفكر (دمشق - سورية)، ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١١٦. الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن
فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ) ، الناشر: محمد
علي بيضون، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
١١٧. صالح بن عبد القدوس البصري ، تأليف وجمع وتحقيق عبد الله الخطيب، دار
منشورات البصري - بغداد،(د. ط)، ١٩٦٧ م.
١١٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري
الفارابي (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين -
بيروت ، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
١١٩. ضياء السالك إلى اوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة ،
ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
١٢٠. طبقات أعلام الشيعة ، محمد محسن أغا بزرك الطهراني(ت ١٣٨٩ هـ)، دار
إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٢١. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالب الملقب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية - بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.
١٢٢. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للشيخ بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العنصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٢٣. عقاب الأعمال، الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، حققه وصحح أسانيدُه: سماحة الحجة الشيخ أحمد الماحوزي، إنتشارات فاروس، ايران - قم، ط١، ١٣٩٣ هـ - ٢٠١٤ م.
١٢٤. علل النحو، محمد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويس، مكتبة الرشد - الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٢٥. عيون أخبار الرضا، للشيخ الأقدم والمحدث الأكبر أبي جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، صححه وقدم له وعلق عليه: العلامة الشيخ حسن الاعلمي، ذوي القربى، ط١، ١٤٢٧ هـ.
١٢٦. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، ط١، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
١٢٧. الغيبة، محمد بن الحسن بن علي بن الحسين الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: عباد الله الطهراني، علي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة، ط١، ١٤١١ هـ.

١٢٨. فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية (نظم الاجرومية لمحمد بن ابّ القلاوي الشنقيطي)، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، مكتبة الاسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
١٢٩. فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ) ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
١٣٠. في التحليل اللغوي (منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام)، الدكتور خليل أحمد عمايره ، تقديم الأستاذ الدكتور سلمان حسن العاني، مكتبة المنار، الأردن - الزرقاء، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٣١. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط ٣، ١٩٨٥ م .
١٣٢. في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي، تصدير: د. مصطفى السقا، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
١٣٣. قاموس الادوات النحوية ، حسين سرحان، مكتبة الايمان - المنصورة ، ط١، ٢٠٠٧م.
١٣٤. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب أبو الطاهر مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٣٥. قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، الدكتورة سناء حميد البياتي ، دار وائل للنشر ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

١٣٦. الكافي في شرح الهادي، أبو المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي الخرجي الزنجاني (ت ٦٥٥هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال، مطبعة النون، (د.ط)، ٢٠٢م.
١٣٧. الكافية الكبرى في علم النحو، الشيخ خليل بن الملا حسن الأسعدي العمري الكردي الشافعي المعروف بـ (الاسعدي) (ت ١٢٥٩هـ)، تحقيق: إلياس قبلان التركي، قدم له وراجعاه وأضاف عليه التعليقات: أ.د. محمد خليل جيجك، دار صادر بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٣٨. الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الاسنوني المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
١٣٩. كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٤٠. كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية - بيروت، (د.ط)، ١٤١٩هـ.
١٤١. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط)، (د.ت).
١٤٢. كتاب الفهرست، للنديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق المعروف بالوراق، تحقيق رضا تجدد ابن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني، دار المسيرة، ط ٣، ١٩٨٨م.

١٤٣. كتاب اللامات، عبد الرحمن بن اسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٤٤. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
١٤٥. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
١٤٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، تحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د.ط)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٤٧. كشف المشكل في النحو، أبو الحسن علي بن سليمان الملقب بحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)، تحقيق: دكتور يحيى المراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
١٤٨. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن ابراهيم الثعلبي أبو اسحق (ت٤٢٧هـ)، تحقق: الامام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الاستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٤٩. كفاية المعاني في حروف المعاني، العلامة الشيخ عبد الله الكردي البيتوشي (ت١٠١٢هـ)، شرحه وحققه: سفيح برهان، دار أقرأ للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٥٠. الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٥١. الكواكب الدرية على متممة الإجماع، للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١٥٢. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
١٥٣. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي، (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.
١٥٤. اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، طبعة ١٩٩٤ م.
١٥٥. الملحمة في شرح الملحمة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجدامي، أبو عبدالله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٥٦. اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور: سميح أبو مغلي، عمان - دار مجدلاوي للنشر، (د.ط.)، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
١٥٧. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي بطانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت.).
١٥٨. مجمع الامثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت - لبنان، (د.ط.)، (د.ت.).

١٥٩. مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٦٠. مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت، (د.ط.)، (د.ت).
١٦١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط.)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٦٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
١٦٣. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٦٤. مختصر مغني اللبيب عن كتاب الاعراب، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٧م.
١٦٥. المرتجل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، (د.ط.)، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
١٦٦. المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي (ت ٣٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله الشيكاي، مطبعة العاني - بغداد، (د.ط.)، (د.ت).

١٦٧. مشكل اعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١٦٨. المصباح المنير، أحمد الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، (د،ط)، ١٩٩٠م.
١٦٩. مصنفات الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: اللجنة العلمية في مكتبة بارسا، ط١، ١٣٨٧هـ - ٢٠٠٨ م، دار المجتبي - مطبعة قلم.
١٧٠. المطالع السعيدة في شرح الفريدة (في النحو والصرف والخط)، جمال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة - بغداد، (د.ط)، ١٩٧٧ م.
١٧١. معالم العلماء، الحافظ الشهيد محمد بن علي بن شهر آشوب المازندائي (ت ٥٨٨هـ)، عني بطبعه: محمد كاظم الكتبي، منشورات المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، ١٨٣٠هـ - ١٩٦١م.
١٧٢. معاني الحروف، الإمام أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، حققه وخرج حديثه وعلق عليه: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونه الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (د.ط)، ١٤٢٥هـ.
١٧٣. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١، (د.ت).
١٧٤. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة - درب الاتراك، مكتبة انوار دجلة بغداد، (د.ط)، (د.ت).

١٧٥. معترك الاقران في إعجاز القرآن (ويسمى إعجاز القرآن ومعترك الاقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٧٦. معجم الأدوات في القرآن الكريم، راجي الأسمر، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
١٧٧. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي البغدادي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (د.ط.)، (د.ت).
١٧٨. معجم الشعراء، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، بتصحيح وتعليق : الأستاذ الدكتور ف . كرنكو، مكتبة القدس، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٧٩. المعجم الوسيط ، تأليف : مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد الجار)، دار الدعوة ، (د.ط) ، (د.ت).
١٨٠. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، للإمام الأكبر زعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي - قدس سره الشريف - (ت ١٤١٣هـ)، مؤسسة الامام الخوئي الإسلامية - النجف الأشرف ، (د.ط.)، (د.ت).
١٨١. معجم مصطلحات النقد العرب القديم، الدكتور أحمد مطلوب، مكتبة لبنان - ناشرون ، بيروت - لبنان ، ط١، ٢٠٠١م .
١٨٢. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، (د.ط.)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
١٨٣. المغني الجديد في علم النحو، د. محمد خير حلواني، ، تدقيق الأستاذ: عامر مريقي، دار الشرق العربي، لبنان - بيروت ، (د.ط.)، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٨٤. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، الإمام ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، (د.ط.)، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
١٨٥. مفتاح العلوم، للإمام سراج الملة والدين أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
١٨٦. المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال - بيروت، (د.ط) ، (د.ت).
١٨٧. المفصل في علوم البلاغة العربية (المعاني - البيان - البديع)، الدكتور: عيسى علي العاكوب ، رفعه : عبد الرحمن النجدي ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، (د.ط.)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
١٨٨. المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر - العراق، (د.ط.)، ١٩٨٢ م .
١٨٩. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، (د.ط.)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٩٠. المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
١٩١. المقرب في ترتيب المعرب ، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطْرَزِيّ (ت ٦١٠هـ) ، دار الكتاب العربي، (د.ط) ، (د.ت) .
١٩٢. من بلاغة النظم العربي (دراسة تحليلية لمسائل علم البيان)، دكتور عبد العزيز عبد المعطي عرفه، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

١٩٣. من نحو المباني الى نحو المعاني (بحث في الجملة وأركانها)، الدكتور محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - عين الكرش ، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٩٤. منة المنان في الدفاع عن القرآن ، الشهيد السيد محمد محمد الصدر، دار الأضواء للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
١٩٥. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السهلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٩٦. النحو العربي أحكاماً ومعانٍ، الدكتور محمد فاضل السامرائي، دار كثير بيروت - لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
١٩٧. النحو المصفي، محمد عيد، مكتبة الشباب ، (د.ط)، (د.ت).
١٩٨. نحو المعاني، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٩٩. النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، علي الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط) ، (د.ت).
٢٠٠. النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٤، (د.ت).
٢٠١. النحويون والقرآن، الدكتور خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان - الأردن ، ط١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٠٢. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
٢٠٣. نهاية الايجاز في بداية الإعجاز، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

٢٠٤. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٢٠٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

الرسائل الجامعية:

١. أساليب التوكيد في الشعر العربي بين القديم والحديث، خالدة دعاس حسين، رسالة ماجستير، إشراف: أ. د. م. عبد الاله إبراهيم عبدالله، الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٢. أسلوب القسم في القرآن الكريم دراسة بلاغية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في البلاغة والنقد، إعداد الطالب: علي بن محمد عبد المحسن الحارثي، إشراف الاستاذ الدكتور: فتحى عبد القادر فريد، المجلد الاول، المملكة العربية السعودية، جامعة ام القرى، ٢٠١١ م.
٣. دراسة وظيفية لاسلوب التوكيد في القرآن الكريم، للباحثة عائشة عبيزة، إشراف الدكتور السعيد هادف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الجمهورية الجزائرية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ م.
٤. الشيخ الصدوق وجهوده كتاب من لا يحضره الفقيه إنموذجاً - رسالة ماجستير، للطالب ثائر عبد الزهرة محسن الموسوي، جامعة الكوفة - كلية الشريعة والعلوم الاسلامية، إشراف الأستاذ المساعد الدكتور: علي خضير حجي، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٥. ظاهرة التقديم والتأخير في النحو والبلاغة، إقبال عبد المنعم عباس محمد، إشراف الدكتور: فضل الله التور علي ماهر، بحث تكلمي لنيل درجة

الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، ٢٠١٦ م .

المجلات:

١. دلالة اسلوب التوكيد في سورة الزخرف، م. د. انتصار خلف سلمان الشرع، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد ٢٩، ٢٠١٦ م.
٢. من الزائدة في القرآن الكريم بين النحاة والمفسرين، المدرس الدكتور: أيوب فؤاد مولود، جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، السنة الثامنة، المجلد الثامن، العدد الثلاثون، ٢٠١٧ م .
٣. النعت في سورة الانعام ودلالاته الوظيفية، أ. م. د. محسن ظاهر إسكندر، جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات، مجلة الخليج العربي(٤٧)، العدد(٣ - ٤) كانون الاول لسنة ٢٠١٩ م.

preceded them in parsing; so, it included the oral and moral emphasis, apposition, and adjective. The second section sprang from the nouns that are not followed to what precede them in parsing as recognition, adverb, personal pronoun, and the infinitive.

The third chapter which is entitled " emphasis by styles " has an introduction and three sections. The first section was about emphasis by swearing, the second section was about emphasis by shortening, the third section was about the emphasis by fronting and postponing styles.

Then, there was conclusion included the most important results and followed by a list of reliable references and bibliographies in this study.

Hence, I ask Allah Al mighty to support me with success and loyalty in thinking and working, My welfare is only in Allah. In Him I trust and unto Him I turn (repentant) surah Hud 88.

Abstract:

The emphasis is considered one of the grammatical aspect that had a big chance of study by grammarians. Thus, they studied this phenomenon in a number of the separated grammatical chapters isolated in the details of this science. It is characterized by various features and indications and has a number of judgments. That's why its sorts differed and its ways varied.

Therefore, I've seen that there should be an independent study for it and I decided to investigate its aspects comprehending its isolated methods and styles in the grammatical subjects, and knowing its characteristics and rules in the light of what the grammarians believe. So, the study required to be divided into preface, three chapters, conclusion, and a list of references and bibliographies. The preface shed the light on defining of the author " Eqab ul A'mal" book, then, defining the emphasis and its relation with the idea of repetition.

Concerning the chapters, the first chapter which is entitled " the emphasis items" has an introduction for stating the original and additional items and how each one performs the emphasis function. It has been divided into three sections according to the item structure. Therefore, the first section was about individual items. The second section was about the double items.

The second chapter which the researcher inducted it from the nominal emphasis mentioned in" Eqab ul A'mal" book was entitled " emphasis by nouns" it was divided into two sections after an introduction. The first section was about the nouns that follow what

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic



The Emphasis and its Aspects in Speeches of " Eqab ul A'mal"

**Book by Sheikh Al Sadouq (Died 381 H.): A
Grammatical Study**

by:

Isra' Jasim Hamzah

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for
Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment
for
the Requirements of Master Degree in Arabic and its Arts/
linguistics.

The supervisor:

Asst. Prof. Dr. Felah Resoul Hussein Al Hussein

2022 A.D.

1444 H.